الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(492)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	24
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	31
حقوق الإنسان فى العالم	110

القحطاني: كلمة الملك تأكيد لحماية الدولة لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150522/Con20150522772891.htm

محمد النغيص (الرياض)
كشف لـ(عكاظ) رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بمنسوبي هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الأول بقصره بالرياض، يعد دلالة واضحة على دعم القيادة لحقوق الإنسان في المملكة بشكل عام بشقيها الرسمي والأهلي.
وبين أن كلمته - يحفظه الله - اشتملت على مضامين العناية بحقوق الإنسان، مضيفا أن أنظمة المملكة وفق النظام الأساسي للحكم تؤكد حماية الدولة لحقوق الإنسان، وأن القضاء ركيزة أساسية لتوفير هذه الحماية. وقال: «إن الشريعة الإسلامية تؤكد على حماية حقوق الإنسان كما جاء به النص القرآني قبل أكثر من 1400 عام، وتركز نصوص الشريعة الإسلامية على كرامة الإنسان وعدم المساس بها». وأكد القحطاني في ختام تصريحه أن اجتماع هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون بعد غد الأحد بالرياض يعد خطوة في الطريق الصحيح لهيئات دول مجلس التعاون الخليجي لإظهار الميثاق الخليجي لحقوق الإنسان، وسنسعى من خلال هذا الاجتماع لتعميق ثقافة حقوق الإنسان بدول المجلس من خلال الآليات المتفق عليها.

لقاء وكلمة خادم الحرمين يرسخان مضامينها ويؤكدان أهميتها
حقوق الإنسان في المملكة.. نظام كفل الحرية وحقّق العدل ونبذ أسباب الفُرقة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050158

الرياض - عبدالله الحسني
جاء تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على مساواة أبناء الوطن في الحقوق والواجبات مؤكداً للنهج القويم الذي تسير عليها دولتنا، وكانت كلمته -حفظه الله- التي وجهها خلال استقباله الأربعاء الماضي رئيس هيئة حقوق الإنسان ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعدداً من المسؤولين والمهتمين والمهتمات مرسخة لتلك المضامين الإنسانية التي كفلها الشرع وطبّقها قادة هذه البلاد منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن-طيب الله ثراه-.
وقد أكد خادم الحرمين الشريفين على أن دعائم هذه الدولة، قامت على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم على أساس العدل والشورى والمساواة، وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق،

وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات.
كما لفت –أيده الله- إلى أن أنظمة المملكة أكدت على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين مشيراً في كلمته الضافية والعميقة إلى أن الدولة رحبت بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية الحقوق، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز.
ويرى د. مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان أن مثل هذا اللقاء مع خادم الحرمين الشريفين يعطي مؤشراً على اهتمام القيادة الرشيدة وعلى راسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد بقضايا حقوق الإنسان في المملكة بشقيها الرسمي والأهلي.
رئيس جمعية حقوق الإنسان: عشر سنوات لم نرصد خلالها أي انتهاك أو تجاوز للحقوق
ويضيف: جاء هذا اللقاء مؤكداً على هذه الحقوق ومؤيداً لها، وحمل في مضامينه أن أحكام الشريعة الإسلامية حفظت حقوق الإنسان، وأن الأنظمة في المملكة وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم قد نصّ على اهتمام الدولة بحقوق الإنسان، كما أكد على أن القضاء هو المعوّل عليه في الخصومات وتمكين الناس من حقوقهم وكذا الجهات الرقابية المعنية بحقوق الإنسان سواء كانت هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دورهما رقابي لمحاولة المساعدة في لفت الانتباه لما قد يُرصَد من تجاوز أو انتهاك.
ولفت د. القحطاني إلى أنه -ولله الحمد- خلال العشر سنوات الماضية من عمل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لم نجد في المملكة أي سياسة لانتهاك الحقوق، وإنما كل دعم وتأكيد على أنه ينبغي احترام حقوق الجميع بمن فيهم أولئك الأشخاص الذين يرتكبون بعض التجاوزات ويدخلون في أعمال مخالفة سواء إرهابية أو غيرها هناك تأكيد على احترام حقوقهم وعرضهم على القضاء ليأخذوا عقوبتهم على ما صدر منهم من تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الآخرين ولحقوق مجتمعهم ووطنهم.
وأردف قائلاً: مثل هذا اللقاء يعطي مؤشراً للخارج بأن المملكة دولة مؤسسات وتحترم حقوق الإنسان وأنظمتها الداخلية القائمة على الشريعة الإسلامية توفر حماية لمثل هذه الحقوق، وزاد "كما هو معلوم فالشريعة الإسلامية قد وفرت حماية حقوق الإنسان قبل المواثيق الغربية ومنذ ألف واربعمائة عام وإذا كان هناك عندنا نقص في المؤسسات التي تقوم بدور الرقابة فالحمدلله الآن أصبح لدينا مثل هذه المؤسسات وأصبحت الحماية لحقوق الإنسان وتعزيزها من أولويات القيادة السعودية في المملكة".
د. الخثلان: تطورات مهمة شهدها الشأن الحقوقي ونأمل تعزيز دور الأجهزة الرقابية
وعن الحملة الشعواء والمغرضة لبث الأراجيف حول انتهاك الحقوق في المملكة من منظمات لا تتحرى الدقة والموضوعية في تقاريرها عن المملكة يقول د. القحطاني "هذا الموضوع الحقيقة هو أمر محيّر فنحن عندما نرصد الحقائق وننظر للوقائع نجد أن الأشخاص المسؤولين والقيادة السعودية تأخذ بمبدأ أن كل شخص مسؤول عن فعله وهو ما لا نجده في بعض البلدان والدول الأخرى، كما نجد أن بعضها تحاول أن تضع تصنيفات ومحاولة منها لتسييس موضوع حقوق الإنسان للحصول على أهداف سياسية وأهداف أخرى". ويضيف: "هنا يدفعنا الأمر للتوقف قليلاً ومحاول البيان للآخر، أننا عندما نقول ندافع عن الحقوق فينبغي أن نكون متجردين وأن لا تؤثر علينا المصالح أما إذا رغبنا أن نستخدم حقوق الإنسان من أجل التسييس والحصول على مواقع أخرى فنحن هنا نكون قد خرجنا عن حقوق الإنسان ودخلنا في أمور لأهداف سياسية ومثل هذه الأمور حقيقة لا ينبغي أن نتوقف عندها وإن كان هناك أمور لدينا فيها بعض جوانب القصور والنقص وهي حقيقية فليس هناك ما يمنع تطويرها والعمل على إيجاد أسباب مثل هذه الشكاوى لكن للأسف ما يحدث الآن من بعض المنظمات ليس هناك سبب له سوى الحصول على مكاسب سياسية أو الإضرار بالسمعة وهو أمر يحتاج من قبل المسؤولين السعوديين المهتمين بالشأن الحقوقي في المملكة بيان ذلك والتوضيح بأن الأمر غير صحيح والتأكيد دائماً في المحافل الدولية على أن اتباع مثل هذه الطرق لن يؤدي إلى نتائج مرضية".
ويتفق مع د. القحطاني نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان والمتحدث الرسمي باسمها د. صالح بن محمد الخثلان الذي يرى أن استقبال خادم الحرميين الشريفين أول من أمس لأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الانسان وأعضاء هيئة حقوق الانسان وكذلك أعضاء لجنة حقوق الانسان في مجلس الشورى، إضافة الى ممثلين عن عدد من الجمعيات الاهلية ذات الصلة بحقوق الانسان دليل مهم جداً على مكانة حقوق الانسان ضمن رؤيته حفظه الله.
ويضيف قائلاً "إن إفراد الملك سلمان الحقوقيين في المملكة بلقاء خاص يبعث برسالة قوية للمواطنين والمقيمين وكذلك لكافة المسؤولين في قطاعات الدولة بأولوية تعزيز وحماية حقوق الانسان وصيانتها في برنامج خادم الحرمين الشريفين الاصلاحي الذي بدأه مباشرة بعد توليه الملك ويأتي امتداد للمشروع الاصلاحي للملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله".

ويشدد د. الخثلان على حرص خادم الحرمين الشريفين على مشاركة أهم الجهات الحكومية ذات الصلة المباشرة بحقوق الانسان في هذا اللقاء الحقوقي الخاص، حيث شارك سمو ولي العهد ووزير العدل ورئيس ديوان المظالم ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ووزير العمل.
وقال: لقد لمسنا في الجمعية الوطنية لحقوق الانسان هذا الحرص والاهتمام من خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- منذ تأسيس الجمعية قبل عشر سنوات؛ حيث كانت توجيهاته لكافة الادارات التابعة لإمارة منطقة الرياض سبباً في معالجة الكثير من الاشكالات والتجاوزات التي رصدتها الجمعية. وكانت الإمارة في مقدمة القطاعات التي تتجاوب وبشكل سريع وفعال مع مخاطبات الجمعية ومطالبتها بمعالجة أي تجاوز بحق مواطن أو مقيم.
ويشير د. الخثلان إلى الإنجازات التي حققتها الدولة في مجال حقوق الإنسان فيشير إلى أنه تحقق خلال عشر السنوات الماضية تطورات مهمة في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان سواء من خلال صدور أنظمة وتشريعات تحمي الحقوق أو بتطوير الاجراءات داخل الاجهزة الحكومية لتمكين الافراد من حقوقهم وكذلك زيادة مستوى الشفافية التي سمحت للأفراد في المساهمة في مراقبة الاداء الحكومي.
ويؤكد د. الخثلان إن ما يطمح الحقوقيون إليه اليوم وما هم متأكدون منه هو زيادة درجة المحاسبة والمساءلة للقائمين على الاجهزة الحكومية من أجل تعزيز الحقوق وحمايتها ويوضح قائلاً: فالنظام الاساسي للحكم يتضمن نصوصاً مهمة لحماية الحقوق، كما أن الدولة تخصص ميزانيات ضخمة للإنفاق على الخدمات التي تمكن الافراد من حقهم في العيش الكريم، إلا أن أداء بعض الاجهزة الحكومية لا يتناسب مع تلك النصوص أو الامكانات مما يحرم الافراد من حقوقهم، وهو ما يفسر الاستياء الذي يعبر عنه الافراد من حين لآخر. لذلك تتضح أهمية المساءلة والمحاسبة والحزم مع كل من تولى وظيفة عامة؛ وخاصة من القيادين، وقصر في أدائها. ويختم د. الخثلان حديثه بقوله: نأمل تعزيز دور الاجهزة الرقابية التي طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان باستمرار بمنحها صلاحيات تمكنها من لعب دور رقابي مهم لا تكتمل مسيرة حقوق الإنسان بدونها؛ ونذكر تحديداً مجلس الشورى وديوان المراقبة العامة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الرقابة والتحقيق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

2014 كان الأعلى بـ173 قضية

28 ٪ من قضايا العنف في المملكة ضد الأطفال .. بارتفاع10 ٪

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/22/article_959593.html

إبراهيم الزاحم من الرياض
سجلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية ارتفاعا كبيرا في عدد قضايا العنف ضد الأطفال خلال العام الماضي بزيادة تجاوزت 10 في المائة عن العام الذي قبله، فيما تجاوزت القضايا المسجلة عنفا ضد الأطفال حاجز الـ 28 في المائة من إجمالي القضايا الواردة لها خلال العام الماضي، وتنوعت بين قضايا عنف جسدي وجنسي ونفسي للأطفال.
وأوضح الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن ارتفاع وظهور الحالات المتزايد يعود لتطور الثقافة الحقوقية في المجتمع، إضافة إلى تطوير عمليات الرصد التي لم تعد تتوقف على البلاغات، بل أصبحت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تلعب دورا مهما بهذا الخصوص، بخلاف صدور أنظمة تهتم بحماية الطفل من الإيذاء، وارتفاع الاهتمام من قبل الأسر في حال رصدت بعض السلوكيات الخطرة ضد الأطفال.
وأكد القحطاني أن قضايا العنف ضد الأطفال في السنوات الماضية كانت مصنفة ضمن قضايا العنف الأسري، ما دعا الجمعية لتصنيفها منفصلة لتحديد حجم المشكلة ونسبتها وإيجاد الحلول العملية لها، وهو ما أدى إلى ظهور مثل هذه الأرقام، مضيفا أن أغلب الحالات المسجلة في الجمعية ضد الآباء، وتكون بسبب سوء الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية والنفسية أو تفكك بعض الأسر وطلاق الوالدين، وهو من أكبر العوامل المؤثرة لزيادة العنف الأسري.

وشدد الدكتور مفلح على ضرورة أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالعمل على إيجاد نوع من التوعية المجتمعية ونشر الثقافة الحقوقية، وتنمية وتثقيف وإصلاح البيئات الحاضنة للطفل مثل المدرسة أو الحي أو المنزل والأماكن التي يرتادها، بحكم ما نص عليه نظام الحماية من الإيذاء وقانون حماية الطفل، مشيرا إلى أنها عوامل متعددة ومتداخلة مع بعضها بعضا، وليست معنية بجهة واحدة دون الأخرى، وضرورة تضافر الجهود من الجهات الرقابية والمجتمعية والجهات المعنية بالدراسات، وصولا إلى رفع المستوى الاقتصادي لبعض الأسر.

د. مفلح القحطاني.

ووفقا لمعلومات وبيانات حصلت عليها "الاقتصادية" من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فإن 173 طفلا تعرضوا للتعنيف والضرب من قبل أسرهم وذويهم أو أقاربهم وتقدموا بطلب دعم الجمعية، وتشكل الإناث منهم نسبة 63 في المائة، بعد تعرض 110 فتيات للعنف، فيما تعرض 63 طفلا ذكرا للإيذاء يمثلون 37 في المائة.

وأوضح التقرير السنوي الصادر عن الجمعية أن الأطفال الذين تعرضوا للعنف من قبل أهاليهم 90 في المائة منهم سعوديون، و10 في المائة أطفال من سبع جنسيات مختلفة تدخلت الجمعية الوطنية لحمايتهم، إضافة إلى مجهولين للهوية، بعد تعرض أربعة أطفال يمنيين للعنف، وثلاثة أطفال أردنيين، واثنين من سوريا، واثنين من فلسطين، وآخرين عراقي وبحريني وموريتاني، إضافة إلى ثلاثة أطفال مجهولي الهوية أحدهم في الرياض وآخر في جدة وثالثهم في المدينة المنورة. ورصد التقرير اختلاف أنواع التعذيب، الذي تعرض له الأطفال ما بين إساءات جسدية وجنسية ونفسية وتمثل 63 في المائة من إجمالي القضايا الواردة للجمعية، إضافة إلى قضايا تتعلق بالحرمان من التعليم وحرمان من الأوراق ثبوتية، بخلاف حرمان من أحد الوالدين أو الإهمال أو تزويج إجباري للقاصرات.

وأكد التقرير أن أغلب الأشخاص الممارسين للعنف ضد الأطفال هم الآباء والأمهات والأسرة بشكل عام، إذ إن 61 في المائة من الأطفال المشتكين للجمعية لحمايتهم تعرضوا للعنف من آبائهم بإجمالي 107 قضايا، في حين تعرض 13 طفلا للعنف من قبل الأم، ويظل الأخ هو الأقل عنفا في قضية واحدة، فيما رصد عنف أحد الأقارب بلغ 12 قضية مرفوعة، ورفع الأطفال ست قضايا تعنيف ضد زوجات الآباء، وثلاث قضايا ضد كل من الأجداد والأعمام. وأشار التقرير إلى تعرض 20 طفلا للتعنيف من قبل مؤسسات وجهات حكومية تعليمية وصحية، حيث تعرض نحو 15 طفلا للعنف من قبل المدارس، وثمانية آخرين تعرضوا للعنف من قبل المعلمين، في وقت تعرض فيه ثلاثة أطفال للعنف من قبل دور للرعاية، واثنين آخرين في مستشفيات حكومية.

السعوديون يعبرون عن تضامنهم في وجه الإرهاب الأعمى

رئيس مجلس الشورى: شعب المملكة سيقف صفاً في وجه بث الفرقة

المصدر: جريدة الشرق الاوسط السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م

اضغط هنا

الدمام: «الشرق الأوسط»

عبّر السعوديون أمس، أفرادًا ومؤسسات، أهلية وحكومية، عن تضامنهم بعد الجريمة البشعة التي استهدفت المصلين في مسجد في القديح شرق السعودية، والتي نجم عنها استشهاد 21 مواطنًا وإصابة العشرات بإصابات متفرقة بعضها خطيرة. وأدان الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ رئيس مجلس الشورى عضو هيئة كبار العلماء حادث التفجير الإرهابي الذي وقع في مسجد ببلدة القديح في محافظة القطيف واستهدف عددًا من المصلين الأبرياء أثناء أدائهم صلاة الجمعة. وقال إن هذا العمل الإرهابي يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي والقيم الإنسانية، هدفه الأول زرع وبث الفتنة الطائفية بين شعب المملكة وتنفيذ أجندة خارجية لتمزيق وحدة المملكة. كما أكد الدكتور آل الشيخ أن شعب المملكة سيقف صفًا واحدًا تجاه كل من يحاول بث الفرقة بين أطياف المجتمع وزعزعة استقرار البلاد، وإحداث الفتنة بين أبنائه ووحده النسيج الوطني.

كما استنكر الدكتور محمد بن أمين الجفري نائب رئيس مجلس الشورى العمل الإرهابي الآثم الذي نفذته أيدٍ باغية في أحد المساجد ببلدة القديح.
كما عبر الشيخ الدكتور صلاح بن محمد البدير إمام وخطيب المسجد النبوي وقاضي محكمة الاستئناف بالمدينة المنورة عن بالغ استنكاره واستهجانه الشديدين للتفجير الإرهابي، وقال إن الأمة ما زالت تتلقى سهام الغدر من الفئات الضالة والتنظيمات الإرهابية الشاذة في عقيدتها وفكرها ومنهجها الذي يقوم على التكفير والقتل والغدر والتخريب والتدمير والتفجير والعبث.
كما أدان سليمان بن عبد الله الحمدان رئيس الهيئة العامة للطيران المدني العمل الإجرامي الذي أدى إلى إزهاق أرواح بريئة في صورة عمل إرهابي جبان يتنافى مع قيم الدين الإسلامي الحنيف. بدورها أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الهجوم الذي استهدف المصلين في صلاة الجمعة في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، واصفة من قام بهذا العمل ومن يقف وراءه بأنه مجرم تعدى على الحق في الحياة وانتهك حرمة الدماء المعصومة، وأكدت الجمعية في بيانها على الثقة تامة بأن الأجهزة المختصة ستعمل على تقديم من يقف وراء هذه الجريمة البشعة للعدالة. واستنكر المهندس عبد الله بن عبد الرحمن المقبل وزير النقل الحادث الإجرامي الأليم الذي تعرض له أبناء الوطن في بلدة القديح، وأوضح المهندس المقبل أن هذا الحدث يُبين أن من يقف خلفه أعداء لأمن واستقرار هذا الوطن.
كما استنكر خالد بن عبد الله العرج وزير الخدمة المدنية التفجير الإرهابي الآثم وقال إن هذا العمل الإجرامي سيكون بحول الله وقوته داعمًا قويًا على الأرض الصلبة للحمة الوطنية التي تتميز بها المملكة العربية السعودية.
كما استنكر مدير شرطة منطقة الباحة اللواء مسفر بن سفير الخثعمي العمل الإرهابي الذي استهدف المصلين اليوم في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، مؤكدا أن هذا الحادث الجبان يعد جريمة كبرى في حق الأبرياء، كما أكد أن المملكة عملت ولا تزال تعمل على اجتثاث الإرهاب من منابعه ومحاربته وردع الفئة الضالة التي تحاول زعزعة أمن الوطن.
من جانبه قال الشيخ عبد الله بن محمد اللحيدان مدير عام الشؤون الإسلامية والأوقاف والمساجد والدعوة والإرشاد بالمنطقة الشرقية إن ما جرى في مسجد القديح يعد جريمة مركبة لما فيها من اعتداء على أمن البلاد وترويع الناس وهتك حرمة الدم المعصوم وفجور لقدسية المسجد.
بدوره أعرب الشيخ عبد الرحمن بن مهنا الجهني مدير عام فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة عن استنكاره للحادث الإرهابي الذي وقع في بلدة القديح في القطيف اليوم وأسفر عنه كثير من الوفيات والمصابين.

أكدت ثقتها بالأجهزة المختصة لتقديم المجرمين للعدالة

"حقوق الإنسان": مَن يقف وراء حادث القديح مجرم تعدَّى على الحق في الحياة

المصدر: جريدة سبق السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
http://sabq.org/K57gde

بدر الجبل- سبق- الرياض:
أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الهجوم الذي استهدف المصلين في صلاة الجمعة اليوم ببلدة القديح بمحافظة القطيف، واصفة من قام بهذا العمل ومن يقف وراءه بأنه مجرم، تعدى على الحق في الحياة، وانتهك حرمة الدماء المعصومة

وقالت في بيان لها، أمدت "سبق" بنسخة منه: "إن الجمعية إذ تستنكر هذه الجريمة البشعة، التي تهدف إلى النيل من وحدة الشعب السعودي وزعزعة استقراره، وإثارة الفوضى، فإنها على ثقة تامة بأن الأجهزة المختصة ستعمل على تقديم من يقف وراء هذه الجريمة البشعة للعدالة".

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني تعليقاً على هذا الحادث المؤلم: إننا نقدم أحر التعازي لذوي المتوفين، وندعو للجرحى بالشفاء، ونستنكر هذا العمل الإجرامي الذي يهدف إلى النيل من الحق في الأمن الذي يتمتع به شعب السعودية ومَن يقيم على أراضيها.

وأضاف القحطاني: لن ينجح من يقف وراء هذا العمل في النيل من وحدة الشعب السعودي وترابط وتلاحم نسيجه الاجتماعي؛ فوعي المجتمع سيكون بالمرصاد لهؤلاء الإرهابيين الذين تجردوا من إيمانهم وإنسانيتهم، ويسعون لإيقاع الفتنة بين مكونات المجتمع الذي يتمتع بالأمن والأمان والرخاء والاستقرار في منطقة غير مستقرة.

حقوق الإنسان: من قام بالتفجير بأحد المساجد في القديح مجرم تعدى على الحق في الحياة وانتهك حرمة الدماء المعصومة

المصدر: جريدة الوئام السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م

اضغط هنا

الرياض - الوئام :

دانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الهجوم الذي استهدف المصلين في صلاة الجمعة اليوم في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، واصفة من قام بهذا العمل ومن يقف وراءه بأنه مجرم تعدى على الحق في الحياة وانتهك حرمة الدماء المعصومة.

وقالت الجمعية في بيان لها : " تستنكر الجمعية هذه الجريمة البشعة التي تهدف إلى النيل من وحدة الشعب السعودي وزعزعة استقراره، وإثارة الفوضى ، وتؤكد أنها على ثقة تامة بأن الأجهزة المختصة ستعمل على تقديم من يقف وراء هذه الجريمة البشعة للعدالة .

وقد أعرب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن استنكاره لهذا العمل الإجرامي الذي يهدف إلى النيل من الحق في الأمن الذي يتمتع به شعب المملكة ومن يقيم على أراضيها ، مؤكدا أن من يقف وراء هذا العمل لن ينجح من النيل من وحدة الشعب السعودي وترابط وتلاحم نسيجه الاجتماعي ، فوعي المجتمع سيكون بالمرصاد لهؤلاء الإرهابيين الذين تجردوا من إنسانيتهم، ويسعون لإيقاع الفتنة بين مكونات المجتمع الذي يتمتع بالأمن والأمان والرخاء والاستقرار في منطقة غير مستقرة .

• حقوق الإنسان": غالبية قضايا • الأحوال الشخصية" لنساء.. وبلاغان من • مجهولي هوية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م

اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن استقبالها 205 قضايا تظلم في الأحوال الشخصية خلال العام الماضي، مشيرة إلى أن غالبية القضايا المقدمة واردة من النساء بواقع 167 بلاغاً، فيما بلغ عدد بلاغات الرجال 38 بلاغاً.
وأوضحت جمعية حقوق الإنسان في تقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) صدر أخيراً، أن 13 جنسية تقدمت بالبلاغات خلال العام الماضي، لافتة إلى أن النصيب الأعلى للمتظلّمين كان من الجنسية السعودية، فيما كشفت عن بلاغي تظلم من مجهولي الهوية.
وذكرت أن مكاتبها في 11 منطقة تسلّمت 203 بلاغات خلال العام الماضي، وبلاغين من خارج السعودية، وكانت الرياض الأعلى بعدد البلاغات بواقع 47 بلاغاً، تليها منطقة المدينة المنورة بـ45 بلاغاً، ثم منطقة مكة المكرمة بواقع 35 بلاغاً، وكانت حائل ونجران الأوفر حظاً، إذ لم تصل إلى فرعيها أية حالة تظلم.
ولفت التقرير إلى أن المتظلّم عليهم بلغوا 12 شخصية، فيما كان التظلّم من الزوج أكثر الحالات بواقع 47 حالة، تبعه الطليق بـ70 حالة تظلّم، يليهما الطليقة بواقع 14 حالة، وتذيلت قائمة المتظلمين العم والجد بحالة لكل منهما.
فيما تنوع تصنيف القضايا إلى ثمانية تصنيفات كان أعلاها «قضايا حرمان من رؤية الأطفال» بواقع 78 اعتراضاً، تلاها «قضايا الحضانة» بـ44 اعتراضاً، ثم 31 اعتراضاً على «النفقة»، وكانت «نزع الولاية»، «وعدم الاعتراف بالزواج ومطالبة بالطلاق»، في ذيل القائمة بتسعة اعتراضات، بواقع خمسة للأولى، وأربعة للأخرى. وشمل التقرير السنوي للجمعية أصنافاً رئيسة، وهي القضايا الإدارية، وقضايا السجناء، والعنف الأسري، والقضايا العمالية، وأحوال شخصية، والعنف ضد الطفل، وأخرى تشمل الشكاوى الخاصة بالأفراد والشركات مثل المنازعات بين الأفراد والشركات. يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية كشفت أخيراً، عن تسجيل قضايا الأحوال المدنية والعنف ضد الطفل خلال العام الماضي نمواً مقارنة بالعام الذي سبقه، في مقابل انخفاض عدد القضايا في الأصناف السبعة الأخرى التي تقوم الجمعية بتلقي الشكاوى منها.
ولفتت إلى تلقيها 2838 قضية خلال العام الماضي، مقارنة بـ3303 قضايا خلال العام الذي سبقه بنسبة تراجع تصل إلى 17 في المئة، وحظيت القضايا الإدارية بالنصيب الأكبر مسجلة 640 قضية، فيما جاءت القضايا «القضائية» في المرتبة الأخيرة بـ55 قضية.

جمعية حقوق الإنسان: مفجر المسجد مجرم انتهك حرمة الدماء المعصومة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4068698

واس - الرياض
أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الهجوم الذي استهدف المصلين في صلاة الجمعة امس الأول في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، واصفة من قام بهذا العمل ومن يقف وراءه بأنه مجرم تعدى على الحق في الحياة وانتهك حرمة الدماء المعصومة.
وقالت الجمعية في بيان لها: «تستنكر الجمعية هذه الجريمة البشعة التي تهدف إلى النيل من وحدة الشعب السعودي وزعزعة استقراره، وإثارة الفوضى، وتؤكد أنها على ثقة تامة بأن الأجهزة المختصة ستعمل على تقديم من يقف وراء هذه الجريمة البشعة للعدالة.

وقد أعرب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن استنكاره لهذا العمل الإجرامي الذي يهدف إلى النيل من الحق في الأمن الذي يتمتع به شعب المملكة ومن يقيم على أراضيها، مؤكدا أن من يقف وراء هذا العمل لن ينجح من النيل من وحدة الشعب السعودي وترابط وتلاحم نسيجه الاجتماعي، فوعي المجتمع سيكون بالمرصاد لهؤلاء الإرهابيين الذين تجردوا من إنسانيتهم، ويسعون لإيقاع الفتنة بين مكونات المجتمع الذي يتمتع بالأمن والأمان والرخاء والاستقرار في منطقة غير مستقرة.

الملك سلمان يحصن الوحدة الوطنية بمواجهة المحرضين على الكراهية

السيف: موقف الملك ورجال الدولة من جريمة القديح هو المتوقع من الحكماء.. وأملي أن يكتمل بإصدار قانون الوحدة الوطنية وتجريم إثارة الكراهية

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
اضغط هنا

الدمام: ميرزا الخويلدي

حدد الخطاب الملكي الذي وجهه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف موقفًا حازمًا وجديًا في المعركة التي تخوضها السعودية ضد الإرهاب، فالخطاب الذي جاء بعد يومين من تفجير دموي إرهابي ضرب المصلين في مسجد بالقديح شرق السعودية، وضع الجريمة في سياقها، باعتبارها جريمة تمسّ أمن الدولة، وتستهدف تمزيق الصف الوطني وإثارة الاحتراب الداخلي. يتناسق الخطاب مع الجهود الحثيثة التي تقوم بها وزارة الداخلية، التي تمكنت في أقل من 24 ساعة من وقوع الجريمة من الكشف عن الجناة، وتفكيك خلايا مرتبطة بهم. وكانت الداخلية شفافة في تعاملها مع هذا الحادث، مثلما كانت شفافة بالنسبة لجريمة الاعتداء في الدالوة بالأحساء، في محرم الماضي، حيث كشفت عن خلية إرهابية مسؤولة عن الجريمة، ولم تدع مجالاً للشك في تحديد المسؤوليات.

في خطابه المهم، أكد خادم الحرمين الشريفين أن الجريمة لا تتوقف عند مرتكبيها، مهما كانوا مستفحلين في الجريمة والإرهاب، ولكنها تتعدى نحو القوى والشخصيات التي تحرض على العنف والتطرف وإثارة النعرات والانقسامات الداخلية. وقال الملك سلمان في برقيته لولي العهد وزير الداخلية: «إن كل مشارك أو مخطط أو داعم أو متعاون أو متعاطف مع هذه الجريمة البشعة سيكون عرضة للمحاسبة والمحاكمة، وسينال عقابه الذي يستحقه، ولن تتوقف جهودنا يومًا عن محاربة الفكر الضال، ومواجهة الإرهابيين، والقضاء على بؤرهم».

ويأتي هذا الموقف بعد أقل من 4 أيام من تأكيد الملك سلمان لدى استقباله رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، وعددًا من كبار المسؤولين، والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي، أن المواطنين السعوديين متساوون في الحقوق والواجبات.

وقال الملك سلمان: «إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية».

وأكد الملك سلمان أن «القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين».
وارتفعت بعد تفجير القديح الإرهابي دعوات من ناشطين سعوديين لسنّ قوانين لمكافحة وتجريم الكراهية والتحريض الطائفي، باعتبارها ضرورة لصون الأمن وضمان الاستقرار وحفظ التنوع والتعايش الداخلي.
وكان مجلس الشورى قد ناقش قبل نحو نصف عام (في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014) سن مشروع تجريم الطائفية والعنصرية والقبائلية والمناطقية، وذلك بعد نحو 6 سنوات من طرح المقترح ذاته في المجلس.
وكانت مناسبة إعادة طرح الاقتراح للمناقشة ما وقع من عمل إرهابي في الأحساء (الدالوة). ويرى كتاب وناشطون سعوديون أن موجة عالية من التحريض الطائفي سبقت جريمة القديح، وأن عددًا من الدعاة ورجال الدين ما زالوا يمارسون تحريضًا صريحًا ومباشرًا ويطلقون دعوات للعنف والكراهية في المجتمع، غير مبالين بانقسامه وتفتيت وحدته، وبالتالي فالحاجة ماسة لقانون يكافح كل أشكال إثارة الكراهية، ويحمي الوحدة الوطنية.
وقال الكاتب السعودي المعروف الدكتور توفيق السيف، وهو من الشخصيات البارزة في القطيف، إن «موقف الملك حفظه الله ورجال الدولة من جريمة القديح هو المتوقع من الحكماء»، مضيفًا: «أملي أن يكتمل بإصدار قانون الوحدة الوطنية وتجريم إثارة الكراهية».
ومضى يقول: «توجيه الملك (حفظه الله) لسمو ولي العهد بشأن جريمة القديح يؤكد أن هذا الهجوم البربري جرح قلوب السعوديين جميعا، من القمة إلى القاعدة». وأضاف أن هذه الجريمة «كشفت أن التكفيريين ودعاة الكراهية أقلية معزولة، مهما علا صوتها، وأن السعوديين جميعا يد واحدة وروح متسامية فوق المناطق والمذاهب».

أخبار 24
AKHBAAR24.COM

حائل.. سيدة تتهم طليقها بتعذيب طفلتهما بالنار

المصدر: جريدة اخبار 24 الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/217480

في الوقت الذي طالبت مواطنة في حائل حماية طفلتها من تعذيبها بالكي على يد طليقها، نفى فرع الشؤون الاجتماعية في المنطقة أن تكون الفتاة تعرضت إلى أي تعذيب، وأكدت أنها راضية بالعيش مع والدها وأنها في أحسن حال.
وناشدت السيدة (ح. ا) الجهات المختصة النظر في قضية طفلتها "شجون" البالغة 14 عاما، التي تم تعنيفها- على حد الاتهامات- التي ساقتها إلى طليقها وزوجته، قائلة إن الأب يخضع الطفلة للكي بغية علاجها عن طريق الطب الشعبي.
وطالبت كذلك بحضانة الطفلة نظير ما تراه من إهمال واضح في التعامل معها وتربيتها بالطريقة المثلى.
وقالت السيدة لـ"الوطن" إنها زارت طفلتها في مدرستها الابتدائية الواقعة في قرية البركة التابعة لحائل وتبعد عنها نحو 150 كلم على طريق المدينة المنورة، وفوجئت بوجود آثار كي وحروق في مناطق متفرقة من جسدها.
وأضافت: للعام الثالث على التوالي، لم أر طفلتي، حيث إنها تسكن مع طليقي وزوجته، وهو لا يراهم إلا مرة واحدة في الأسبوع نظرا لبعد مقر عمله، وأنا الأولى بتسكينها وحضانتها نظرا لعدم ارتباطي بزوج ولأني قادرة على متابعتها والاطمئنان عليها، وقد رفض والدها التواصل معي كما رفض إحضارها لي في القصيم، ولم أستطع رؤيتها إلا خلسة من خلال المدرسة، وكل هذا لابتعادي عن مُصادمته أو الدخول في إشكاليات معه.
وتابعت الأم: ذهبت إلى مدرسة ابنتي شجون، وشاهدت ما أفجعني – من آثار الكي – على جسد الطفلة وتحديدا ظهرها وبطنها، وسألتها عن حالها، فأجابتني بأنها بخير ولا تعلم لماذا أقدم والدها على علاجها بهذه الطريقة، علما أنها دخلت المستشفى لمدة أسبوع، وبعدها توجه بها والدها لعلاجها بالكي.
وأضافت: "لجأت إلى جمعية حقوق الإنسان، واطلعوا على حالة طفلتي، وأفادوني بتحرير تعهد على زوجة طليقي"، مشيرة إلى أنها تطالب الأب بزيارة ابنتها حتى لو كان ذلك في الأعياد فقط، ولكنه رفض وسمح لي بالاتصال بالهاتف المحمول فقط.
وتابعت أنه في 21 شعبان الجاري ستكون هناك جلسة في محكمة القصيم، وتريد أن تحسم هذه القضية مع الأب الذي لا يزال يماطل في الحضور إلى الجلسات.

"الوطن" تواصلت مع فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة حائل بشأن صور آثار الكي على جسد الطفلة، ومقاطع الفيديو الخاصة بالطفلة "شجون"، والحديث عن التعنيف بصفة عامة، ولكن الفرع نفى كل تلك الاتهامات التي ساقتها الأم مفيدة أن الطفلة لم تتعرض إلى أي عنف منزلي.

وقال المتحدث باسم الشؤون الاجتماعية بحائل أحمد الشمري أن هناك سلسلة من المشكلات بين أبوي الطفلة، وأن فرقة الحماية الاجتماعية تزور الطفلة باستمرار وفحوى شكوى الأم تكمن في تعرض ابنتها لضغوط عدة داخل منزل والدها منها إجبارها على تنظيف المنزل، ومنعها من الدراسة؛ إلا أنه وبعد زيارة فرقة ميدانية متخصصة وجد أن هذه الاتهامات غير صحيحة، وأن الطفلة تدرس وراضية بوضعها الحالي، وهي في أحسن حال.

وأضاف الشمري: "على الرغم من كل ذلك، تم أخذ تعهد من قبل الحماية الاجتماعية على الأب وزوجته التي تحتضن شجون، بعدم إيذائها أو تعنيفها هي أو إخوتها ولا يزال الموضوع تحت الملاحظة من قبلنا".

وعن آثار الكي الموضحة في الصور نفى المتحدث الشمري على لسان الباحثات الاجتماعيات أن يكون هذا الكي بغرض التعنيف، مضيفا أنه قد يكون للعلاج فقط وليس للتعذيب، أو أن تكون الصور ليست للبنت من الأساس.

حائل.. سيدة تتهم طليقها بتعذيب طفلتهما بالنار

الاجتماعية: الفتاة تحت الملاحظة وصور الحروق ليست دليلا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=224796&CategoryID=3

عنيزة: صالح العبيد

في الوقت الذي طالبت مواطنة في حائل حماية طفلتها من تعذيبها بالكي على يد طليقها، نفى فرع الشؤون الاجتماعية في المنطقة أن تكون الفتاة تعرضت إلى أي تعذيب، وأكدت أنها راضية بالعيش مع والدها وأنها في أحسن حال.

وناشدت السيدة (ح. ا) الجهات المختصة النظر في قضية طفلتها "شجون" البالغة 14 عاما، التي تم تعنيفها- على حد الاتهامات- التي ساقتها إلى طليقها وزوجته، قائلة إن الأب يخضع الطفلة للكي بغية علاجها عن طريق الطب الشعبي.

وطالبت كذلك بحضانة الطفلة نظير ما تراه من إهمال واضح في التعامل معها وتربيتها بالطريقة المثلى.

وقالت السيدة لـ"الوطن" إنها زارت طفلتها في مدرستها الابتدائية الواقعة في قرية البركة التابعة لحائل وتبعد عنها نحو 150 كلم على طريق المدينة المنورة، وفوجئت بوجود آثار كي وحروق في مناطق متفرقة من جسدها.

وأضافت: للعام الثالث على التوالي، لم أر طفلتي، حيث إنها تسكن مع طليقي وزوجته، وهو لا يراهم إلا مرة واحدة في الأسبوع نظرا لبعد مقر عمله، وأنا الأولى بتسكينها وحضانتها نظرا لعدم ارتباطي بزوج ولأني قادرة على متابعتها والاطمئنان عليها، وقد رفض والدها التواصل معي كما رفض إحضارها لي في القصيم، ولم أستطع رؤيتها إلا خلسة من خلال المدرسة، وكل هذا لابتعادي عن مُصادمته أو الدخول في إشكاليات معه.

وتابعت الأم: ذهبت إلى مدرسة ابنتي شجون، وشاهدت ما أفجعني – من آثار الكي – على جسد الطفلة وتحديدا ظهرها وبطنها، وسألتها عن حالها، فأجابتني بأنها بخير ولا تعلم لماذا أقدم والدها على علاجها بهذه الطريقة، علما أنها دخلت المستشفى لمدة أسبوع، وبعدها توجه بها والدها لعلاجها بالكي.

وأضافت: "لجأت إلى جمعية حقوق الإنسان، واطلعوا على حالة طفلتي، وأفادوني بتحرير تعهد على زوجة طليقي"، مشيرة إلى أنها تطالب الأب بزيارة ابنتها حتى لو كان ذلك في الأعياد فقط، ولكنه رفض وسمح لي بالاتصال بالهاتف المحمول فقط.

وتابعت أنه في 21 شعبان الجاري ستكون هناك جلسة في محكمة القصيم، وتريد أن تحسم هذه القضية مع الأب الذي لا يزال يماطل في الحضور إلى الجلسات.

"الوطن" تواصلت مع فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة حائل بشأن صور آثار الكي على جسد الطفلة، ومقاطع الفيديو الخاصة بالطفلة "شجون"، والحديث عن التعنيف بصفة عامة، ولكن الفرع نفى كل تلك الاتهامات التي ساقتها الأم مفيدة أن الطفلة لم تتعرض إلى أي عنف منزلي.

وقال المتحدث باسم الشؤون الاجتماعية بحائل أحمد الشمري أن هناك سلسلة من المشكلات بين أبوي الطفلة، وأن فرقة الحماية الاجتماعية تزور الطفلة باستمرار وفحوى شكوى الأم تكمن في تعرض ابنتها لضغوط عدة داخل منزل والدها منها إجبارها على تنظيف المنزل، ومنعها من الدراسة؛ إلا أنه وبعد زيارة فرقة ميدانية متخصصة وجد أن هذه الاتهامات غير صحيحة، وأن الطفلة تدرس وراضية بوضعها الحالي، وهي في أحسن حال.

وأضاف الشمري: "على الرغم من كل ذلك، تم أخذ تعهد من قبل الحماية الاجتماعية على الأب وزوجته التي تحتضن شجون، بعدم إيذائها أو تعنيفها هي أو إخوتها ولا يزال الموضوع تحت الملاحظة من قبلنا".

وعن آثار الكي الموضحة في الصور نفى المتحدث الشمري على لسان الباحثات الاجتماعيات أن يكون هذا الكي بغرض التعنيف، مضيفا أنه قد يكون للعلاج فقط وليس للتعذيب، أو أن تكون الصور ليست للبنت من الأساس.

جمعية "حقوق الإنسان": حالات العنصرية فردية ... ومطالب بإقرار عقوبات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان

شهدت ندوة «حقوق الإنسان رؤية خليجية موحدة» المنظمة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض أمس، مطالب بإقرار عقوبات على المتلفظين بالعبارات العنصرية، أو المقدمين على أفعال عنصرية، فيما أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية أن العنصرية لا تعدو عن حالات فردية داخل المجتمع.

وأوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني أن العقوبات التي يجب تطبيقها على ممارسي العنصرية بحاجة إلى نظام تجري مناقشته تحت قبة مجلس الشورى، ثم تبنيه بعد صدور الأوامر لإنفاذه، مؤكداً أن الحالات العنصرية التي دونت لدى الجمعية مجرد حالات فردية.

وأكد القحطاني في حديثه لـ«الحياة» على هامش الندوة، أن الجمعية تقوم بزيارات مجدولة إلى السجون في المملكة لرصد الإيجابيات والسلبيات، وتوزيع الكتيبات على المساجين ليعرف كل سجين حقوقه، مشيراً إلى أن المخاطبات ترفع إلى الهيئات الرقابية، مثل هيئة الرقابة والادعاء العام، إذا ما سجلت الجمعية أية مطالبات أو تجاوزات نحو السجناء.

واقترح القحطاني أن تتحول بعض قوانين حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون إلى الإلزامية، بدلاً من الصفة الاستشارية التي تحملها حالياً، وتشمل الملفات المتعلقة بالقضايا الجنائية والجزائية وقضايا الأحوال الشخصية.

وشكر الأمين العام للمجلس عبداللطيف الزياني على تنظيم الندوة ودعوة المهتمين بالشأن الحقوقي لإبداء الرأي، وقال: «نأمل أن يكون في المستقبل القريب تقرير عن أحوال حقوق الإنسان يتناول شؤوننا الحقوقية، بدلاً من أن يتم تناولها من الجهات الغربية التي تسيء لنا، وتنال من مكتسبات دول المجلس في مجال تمكين الشعوب من الحقوق، ولدينا ثقافة ومنظور إسلامي للدفاع على حقوق الإنسان لا بد أن ندعمه ونتناقش حوله، ولا بد أن يكون الصوت الخليجي يعكس الواقع الذي يتضمن تمكين الحقوق». من جهته، أشار الأمين العام المساعد للشؤون الأمنية في مجلس التعاون الخليجي هزاع الهاجري إلى أن حقوق الإنسان في مجلس التعاون مصانة، وتقوم على احترام حياة وكرامة الإنسان ومعايير تقدم الأمم ورقيها تقاس بمدى احترامها لحقوق أفاردها، وكذلك الإدارة الرشيدة إذ إن كل دول مجلس التعاون لها معاييرها الخاصة في احترام حقوق الإنسان.

وعند سؤال «الحياة» عن رصد أي تجاوزات لحقوق الإنسان في وزارات الداخلية للمجلس، قال الهاجري: «تعرف وزارات الداخلية في دول المجلس عملها بالضبط، فالأمن ركيزة أساسية، ولا يوجد هناك تلاعب في الأمن فهو خط أحمر،

فإن لم يكن هناك أمن لن تكون هناك تنمية مستدامة على الإطلاق في أية دولة، وبالتالي هو ركيزة أساسية، فالقانون واضح وصريح ويحمي جميع البشر الموجودين في دول المجلس بغض النظر عن خليجي أو غير خليجي». بدوره، تحدث الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية السفير حمد المري عن أن دول مجلس التعاون الخليجي رائدة في مجال حقوق الإنسان، إذ قفزت بكفالة حقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والثقافية والمدنية للمواطن الخليجي. واعتبر أن تقارير منظمات حقوق الإنسان العالمية مسيسة، كونها تكيل المديح لمن ترضى عنه، وتذم وتنتقد دولة بعينها حال عدم الرضا، مؤكداً أن دول مجلس التعاون تتفق على رؤية واضحة لحقوق الإنسان.

خادم الحرمين: حادثة القديح جرم يتنافى والقيم الإنسانية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

جدة – «الحياة»
شدد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، على أن حادثة تفجير مسجد القديح «جرم يتنافى مع القيم الإسلامية والإنسانية»، مؤكداً خلال ترؤسه الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء في جدة أمس، أن «جهود المملكة لن تتوقف في محاربة الفكر الضال ومواجهة الإرهابيين والقضاء على بؤرهم». وخول المجلس وزير الداخلية حظر السفر على المتهمين بالإرهاب.
وشدد مجلس الوزراء على أن ما «حدث في مسجد القديح عدوان إرهابي ظالم قام به حاقدون استباحوا دماء المسلمين»، وأعرب عن شكره وتقديره لما عبّر عنه علماء ومواطنون من مناطق المملكة كافة تجاه العمل الإجرامي الذي طاول مصلين في مسجد القديح.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس على نتائج اجتماعه مع رئيس جمهورية السودان عمر حسن البشير، والاتصال الهاتفي الذي تلقاه، وكذلك الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وفحوى الرسالتين اللتين تلقاهما من ملك المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، والرئيس مايثريبالا سيريسينا رئيس جمهورية سيريلانكا.
وشدد مجلس الوزراء على ما شملته كلمة خادم الحرمين الشريفين من «مضامين قيمة لدى استقباله رئيس هيئة حقوق الإنسان، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعدد من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي، وتأكيده أن دعائم هذه الدولة قامت على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقيام الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة»، وأن «القضاء في مقدم مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان»، وتأكيده أن «أنظمة المملكة تنص على استقلال السلطة القضائية بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين».
وأوضح الطريفي أنه «في ما يتعلق بمستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية، قدّر مجلس الوزراء لمناسبة الذكرى الـ34 لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ما حققه المجلس من إنجازات تكاملية في مختلف المجالات، وتعاون شامل مكّن دوله من المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وأثبت بجدارة مدى رسوخ أسسه وقوة ترابط دوله»، منوهاً بروح «التعاون والترابط بين شعوب دول المجلس وبما حققه المجلس خلال مسيرته المباركة من منجزات على مختلف المستويات».
ونوّه مجلس الوزراء بإعلان الرياض والبيان الختامي لأعمال مؤتمر الرياض من أجل إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية، وأعرب عن تهاني المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً للشعب اليمني وحكومته الشرعية على ما تحقق من إنجاز كبير تمثل في مخرجات المؤتمر، وما أظهره المجتمعون من تلاحم وإصرار وتصميم على رسم مستقبل اليمن.
وأشاد مجلس الوزراء بالرسالة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين إلى المؤتمر وما تضمنته من تهنئة للشعب اليمني وتعبير عن مواقف المملكة ودول التحالف، وتأكيد على استمرار وقوف المملكة إلى جانب الشعب اليمني ليستعيد بإذن الله تعالى موقعه الطبيعي في المحيط العربي، وأعرب المجلس عن الشكر والتقدير لما عبّر عنه الرئيس عبدربه منصور

هادي والمشاركون في المؤتمر تجاه المملكة حكومة وشعباً، سائلاً الله تعالى التوفيق والسداد للأشقاء في اليمن في تفعيل نتائج المؤتمر لتحقيق آمال وتطلعات الشعب اليمني.
إلى ذلك، خول مجلس الوزراء وزير الداخلية، أو من يفوضه، صلاحية المنع من السفر في القضايا المتصلة بقانون جرائم الإرهاب وتمويله في جميع مراحل القضية، ويشمل ذلك عدم إبلاغ من يُمنع من السفر في تلك القضايا متى تطلبت المصلحة الأمنية ذلك، بموافقة وزير الداخلية. وذكرت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن الصلاحيات نصت على منع السعودي المحكوم عليه بالسجن في القضايا المشمولة بأحكام قانون جرائم الإرهاب وتمويله من السفر إلى خارج المملكة مدة مماثلة لمدة عقوبة السجن المحكوم بها عليه، بعد انتهاء تنفيذ عقوبة السجن.
ويأتي ذلك بناء على توجيه مجلس الوزراء للجنة في هيئة الخبراء لدرس العقوبات المتصلة بنظام جرائم الإرهاب وتمويله، وإبقاء الوضع على ما هو عليه تجاه الفقرة الثانية من المادة السادسة، من نظام وثائق السفر، وفق ما تقضي به الأنظمة والقواعد العامة، بعد درس طلب تعديلها.
وتم الاستناد على أمر ملكي سابق بدرس طلب التأكيد على إحالة أي موضوع يتعلق بإساءة سمعة المملكة في الخارج إلى اللجنة المختصة بذلك، لإعمال اختصاصها الحصري، تكييفاً وحكماً، من دون منازعة أي جهة لهذا الاختصاص، استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 104.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• حقوق الإنسان": تجنيد • داعش" للأطفال دليل إفلاس .. ويجب تكثيف الرقابة على النشء

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
https://www.aleqt.com/2015/05/26/article_960368.html

عبدالله الروقي من الرياض
طالب رئيس جمعية حقوق الإنسان بضرورة متابعة ومراقبة حلقات التحفيظ في المساجد والمخيمات والمراكز الدعوية والمراكز الصيفية من قبل الجهات الأمنية وغير الأمنية المسؤولة عن مراقبة الأمن الفكري للأطفال والمراهقين وغيرهم، وذلك من خلال العمليات التفتيشية وتواجد الجهات الرقابية والمسؤولة، واختيار الأشخاص المعتدلين في أفكارهم للتواجد في هذه الأماكن واتباع التنظيم والنظام واللوائح الخاصة التي تعمل على ضبط الأمور بعيدا عن الاجتهادات التطوعية والعشوائية التي تنقلب رأسا على عقب إلى أماكن تعليم التحريض والأفكار المنحرفة وغيرها.
وقال لـ "الاقتصادية" مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان، إن هناك إفلاسا في تنظيم "داعش" الإرهابي تجاه إقناع الشريحة التي كانت مستهدفة في السابق، ولذلك بدأت هذه الجماعة المتطرفة في استهداف الأطفال المراهقين والتأثير في عواطفهم والاستيلاء على عقولهم وتجنيدهم لمصلحة التنظيم، وذلك بعد أن فشل "داعش" في إقناع الشريحة السابقة من "الكبار" في أفكارهم وتوجهاتهم.
وأكد رئيس الجمعية أن هذه الجماعة المتطرفة تقوم بالتأثير في الأطفال المراهقين بالترغيب والترهيب، واستغلال الأوقات المناسبة في ذلك مثل الظروف المحيطة بهؤلاء الأطفال بسبب ظروف أسرية، مفيدا بأن التنظيم يقوم بالتركيز على المراهقين الذين لديهم مشكلات أسرية أو ممن تسهل عملية إقناعه والتأثير فيه وذلك لسبب عدم معرفة وجهل بالعواقب المتراكمة بعد دخوله هذا التنظيم.
واعتبر مفلح القحطاني، تواجد الأطفال المراهقين مع "داعش" الإرهابي مؤشرا خطيرا، مشيرا إلى ضرورة العناية والاهتمام من قبل الأسر والمجتمع والمدارس في متابعة ومراقبة أبنائهم.
وكشف القحطاني عن الأساليب التي ينتهجها التنظيم في التأثير في المراهقين، حيث يقوم تنظيم "داعش" الإرهابي بجمع الأطفال وإيوائهم بعد مرور هؤلاء الأطفال المراهقين بظروف أسرية أو مشكلات اجتماعية ومن ثم يقومون بتحريضهم

ضد أسرهم أو ضد الدولة، وذلك من خلال استغلال الخطابات والشعارات الدينية، ورسم صورة جميلة بأن ما يقومون به هو العمل الصحيح وأن لهم الأجر والثواب عند الله.
ودعا رئيس جمعية حقوق الإنسان الأسر والشباب إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر من هذه الجماعة، وأن الأمور قد اتضحت لكم الآن وحقيقة ما تسمى نفسها "بالدولة الإسلامية" الإرهابية أن هذه الفئة تقودكم إلى التهلكة وإلى أمور في غاية السوء، ينتج على أثرها فقد الأهل وتدمير الوطن وإثارة الفتنة الطائفية التي تزعزع أمن الدولة واستقرارها ودعم الانصياع إلى هذه الجماعة التي تدار من قبل أجندة خارجية تستهدف السعودية وشعبها وأمنها.

المملكة تساوي بين المواطنين دون النظر لانتماءاتهم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
قال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الانسان والمستشار القانوني خالد الفاخري: إن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أكدت مرارا على مبدأ المساواة بين جميع مواطني المملكة واتضح ذلك من الخطابات التي تلقى من قبل قيادة المملكة والتي تؤكد دائما بأن التعامل مع الجميع كمواطنين بغض النظر على انتمائهم القبلي والمناطقي والطائفي. وقال: إن الأنظمة في المملكة لم تميز وجاءت بالعموم لتحاكي جميع المواطنين وتخدم جميع من يوجد على أرض المملكة فالحكم قائم بالمملكة على العدل والمساواة وهذا مايؤكده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في كل مناسبة . وأضاف أن أبناء الوطن يتلمسون هذا الشيء. واعتبر أن ماحدث يوم الجمعة عمل اجرامي تبعا من فئة تحاول ولن تستطيع في زرع الفتنة ولكن ابناء هذا الوطن يدا واحدة مع قيادتها للوقوف ضد كل من يسعى لزعزعة الأمن وبث الفتنة على ارض الوطن. واضاف ان من قام بفعل يوم الجمعة اعتداء على حق الحياة سواء للمصابين او المتوفين ودعا الله ان يغفر لمن توفى ويعجل بشفاء لمن اصيب . وقال: قد أثلج صدورنا توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بمحاسبة كل من ساهم في هذا الفعل أو تعاون معه أو سهل له طريق العقل أو تعاطف مع الفاعل ليكون عبرة لكل من يحاول المساس بأمن الوطن كما تقوم وزارة الداخلية بجهود مشكورة بقيادة ولي العهد محمد بن نايف في تتبع مثل هذه الجماعات الارهابية ورصد تحركاتها للقضاء عليها قبل أن تثير مايعكر صفو أمن أبناء الوطن. من جانبه قال المستشار القانوني نايف العمري أن الدولة -أيدها الله- حريصة كل الحرص على مساوات المواطنين ببعضهم وهذا الحرص ينبع من الشريعة الاسلامية التي تتخذه المملكة العربية السعودية مصدر أساسي في جميع الانظمة واللوائح في شتى المجالات. واضاف ان الدولة في أكثر من موقف أثبتت لنا أن المواطنين في حقوقهم وواجباتهم سواء سنة او شيعة .سائلا الله ان يزيدنا توحيدا وتلاحما وان يكفينا شر الاشرار.
من جانبه قال استاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود الدكتور سليمان العقيل: إن منذ أسست المملكة وهي تقوم على العدل والمساواة والحرية وهذه القضايا هي اساس الملك واستمرارية الدولة السعودية في هذا الرخاء والامن والاستقرار والتنمية مرده الى العدل والمساواة والحرية التي ينعم بها جميع أفراد المجتمع فليس في ذهن الدولة تقسيم المجتمع إلى فئات مفضلة وفئات غير مفضلة فالجميع متساون أمام الدولة بكل مؤسساتها في القضاء والتعليم والادارة وغيرها.
وأضاف لذلك لا نجد من فئات المجتمع من يقول إننا مهضومي الحقوق يمكن ان يكون هناك القصور وهو من بعض العاملين في المجال وليس توجه الدولة ولذلك استمر المجتمع السعودي في المساواة بين فئات مجتمعية بدون تقريب والعامل الرئيس في الدولة هو الكفاءة على المستوى الفردي ومن يقول ان هناك عدم عدل وعدم مساواة فهو يجانب الحقيقة ويجانب الصواب وانما يحمل في نفسه نوعا من الحقد او العداء لهذا المجتمع او انه يحمل اجنده خارجية.

«حقوق الإنسان" تتدخل لإنصاف العمال

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150527/Con20150527773883.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)
كشفت لـ«عكاظ» مصادر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تدخل الجمعية في قضايا بلاغات كيدية سجلها بعض الكفلاء ضد مكفوليهم إثر احتدام الخلافات بينهم، تمثلت في الإبلاغ عن هروب العامل الأمر الذي يجعله عرضة للقبض عليه من قبل الجهات المختصة، وبالتالي تسفيره إلى بلده.
وقالت المصادر إن حقوق الإنسان تلقت شكاوى من قبل عدد من العمالة مما جعلها تقوم بتقصي الحقائق وتقديم الأدلة والبراهين بأن البلاغات كيدية، مشيرة إلى أنها وجدت تجاوبا كبيرا من الجهات المختصة مع هذه القضايا، حيث يتم التوصل إلى تسوية مع الكفيل أو نقل كفالة العامل إلى كفيل آخر ومن ثم يطلق سراحه.
وأكدت المصادر أن الجمعية رصدت مثل هذه القضايا بكثرة خاصة في مدينتي جدة والرياض نظرا للارتفاع الكبير في أعداد العمالة بهما، بينما تقل في المدن الأخرى، مضيفة «وعلى الرغم من تدخل حقوق الإنسان في هذا الشأن إلا أن المسألة مازالت قائمة على مستوى المملكة».
إلى ذلك، قال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري إن الجهات المختصة مثل الجوازات والعمل تقوم بمعاقبة أصحاب البلاغات الكيدية الذين يهدفون إلى هضم حقوق مكفوليهم، لافتا إلى أن الأنظمة الجديدة التي وضعتها إدارة الوافدين والعمل ستساهم في القضاء على مثل هذه البلاغات المزعجة للجهات المختصة.
وبين أن حقوق الإنسان وبالتعاون مع الجهات المختصة تقوم بإلغاء هذه البلاغات بعد البحث والتحري والتدقيق، ومن ثم يتعرض الكفلاء للعقوبة من قبل الجهات المختصة، مؤكدا أن نظام العمل ولائحة تشغيل خدم المنازل حفظت الكثير من حقوق العاملين غير السعوديين داخل المملكة بما يحقق رؤية قيادة هذه البلاد للحفاظ على حقوق الإنسان بغض النظر عن اللون أو الجنس، مثمنا تعاون الجهات المختصة مع حقوق الإنسان في هذا الشأن.

حقوق الإنسان" تتدخل لإنصاف العمال

المصدر: جريدة اخبار 24 الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/218832

كشفت لـ«عكاظ» مصادر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تدخل الجمعية في قضايا بلاغات كيدية سجلها بعض الكفلاء ضد مكفوليهم إثر احتدام الخلافات بينهم، تمثلت في الإبلاغ عن هروب العامل الأمر الذي يجعله عرضة للقبض عليه من قبل الجهات المختصة، وبالتالي تسفيره إلى بلده.
وقالت المصادر إن حقوق الإنسان تلقت شكاوى من قبل عدد من العمالة مما جعلها تقوم بتقصي الحقائق وتقديم الأدلة والبراهين بأن البلاغات كيدية، مشيرة إلى أنها وجدت تجاوبا كبيرا من الجهات المختصة مع هذه القضايا، حيث يتم التوصل إلى تسوية مع الكفيل أو نقل كفالة العامل إلى كفيل آخر ومن ثم يطلق سراحه.

وأكدت المصادر أن الجمعية رصدت مثل هذه القضايا بكثرة خاصة في مدينتي جدة والرياض نظرا للارتفاع الكبير في أعداد العمالة بهما، بينما تقل في المدن الأخرى، مضيفة «وعلى الرغم من تدخل حقوق الإنسان في هذا الشأن إلا أن المسألة مازالت قائمة على مستوى المملكة».

إلى ذلك، قال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري إن الجهات المختصة مثل الجوازات والعمل تقوم بمعاقبة أصحاب البلاغات الكيدية الذين يهدفون إلى هضم حقوق مكفوليهم، لافتا إلى أن الأنظمة الجديدة التي وضعتها إدارة الوافدين والعمل ستساهم في القضاء على مثل هذه البلاغات المزعجة للجهات المختصة.

وبين أن حقوق الإنسان وبالتعاون مع الجهات المختصة تقوم بإلغاء هذه البلاغات بعد البحث والتحري والتدقيق، ومن ثم يتعرض الكفلاء للعقوبة من قبل الجهات المختصة، مؤكدا أن نظام العمل ولائحة تشغيل خدم المنازل حفظت الكثير من حقوق العاملين غير السعوديين داخل المملكة بما يحقق رؤية قيادة هذه البلاد للحفاظ على حقوق الإنسان بغض النظر عن اللون أو الجنس، مثمنا تعاون الجهات المختصة مع حقوق الإنسان في هذا الشأن.

بمناسبة اليوم العالمي للأسرة

الشؤون الاجتماعية تنظم ملتقى للأسرة بمكة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م

http://www.alriyadh.com/1051663

الرياض- صالح الحميدي

نظم فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أمس ملتقى الأسرة بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في محافظة جدة وجمعية حماية، تزامنا مع اليوم العالمي للأسرة، شاملا العديد من الفعاليات التي جاء من بينها محاضرات علمية؛ سلطت الضوء على العديد من الأمور الملحة التي تتعلق بالأسرة في مختلف المناحي ومستجداتها من الجانب الاجتماعي والنفسي والتربوي والأمني والقانوني بمشاركة متخصصين وخبراء من شرطة محافظة جدة وإدارة التعليم وغيرها من المؤسسات الحكومية المختلفة.

ويأتي هذا الملتقى ضمن اللقاءات التي يحرص عليها فرع المنطقة في إبراز المناسبات والأنشطة المحلية والإقليمية والعالمية فيما يختص بالجوانب الاجتماعية، وامتداد لمجهودات الفرع في إبراز دور الأسرة وأهميتها في بناء لبنات المجتمع، التي تسعى جاهدة لتقديم كل ما من شأنه النهوض والرقي بالأسرة ومساعدتها في القيام بأدوارها في نهوض الأفراد.

وزارة الشؤون الاجتماعية تُنظم ملتقى الأسرة× لتقديم الإرشاد والتثقيف

المصدر: جريدة المواطن الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م

اضغط هنا

المواطن – الرياض

بمناسبة اليوم العالمي للأسرة، نظم فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة اليوم الثلاثاء الموافق ٨/٨ ملتقى الأسرة بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمحافظة جدة وجمعية حماية، وقد اشتمل الملتقى على العديد من الفعاليات والتي كان من أبرزها المحاضرات العلمية والتي سلطت الضوء على العديد من الأمور الملحة التي تهتم بشأن الأسرة في المناحي المختلفة ومستجداتها (الاجتماعي والنفسي والتربوي والأمني والقانوني)، حيث نقاش تلك المحاور متخصصين وخبراء في المجالات السابقة من شرطة محافظة جدة وإدارة التعليم وغيرها من المؤسسات الحكومية المختلفة.

ويأتي هذا الملتقى ضمن اللقاءات التي يحرص عليها فرع المنطقة في إبراز المناسبات والأنشطة المحلية والإقليمية والعالمية فيما يختص بالجوانب الاجتماعية، وامتداد لمجهودات الفرع في إبراز دور الأسرة وأهميتها في بناء لبنات المجتمع، والتي تسعى جاهدة لتقديم كل ما من شأنه النهوض والرقي بالأسرة ومساعدتها في القيام بأدوارها في نهوض الأفراد وبالتالي ينعكس ذلك على تقدم المجتمع ونموه.

الجدير ذكره أن هذا الملتقى كان برعاية مدير عام فرع منطقة مكة المكرمة الأستاذ عبدالله بن أحمد آل طاوي وبحضور العديد من القيادات والمديرين للجهات الحكومية في المنطقة وأيضاً الباحثين والمهتمين في قضايا الأسرة.

باحثون يطالبون بشراكات مجتمعية للقضاء على العنف الأسري

وزارة الصحة تتعامل مع 2139 حالة عنف خلال 365 يوما

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م

اضغط هنا

حليمة السراجي – جدة

طالب عدد من الباحثين الاجتماعين بضرورة وجود شراكة بين عدة جهات للقضاء على العنف الأسري، والذي ارتفعت معدلاته بالمجتمع في السنوات الأخيرة وشاهد المجتمع عدة قضايا صارخة تناولها الإعلام، وجاءت تلك المطالبة ضمن الاحتفال باليوم العالمي للأسرة، الذي نظمته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعية حماية الأسرة الخيرية بجدة وبحضور عدد من الأكاديمين والباحثين والحقوقيين بهدف توحيد الجهود للتغلب على قضية العنف الأسري وإلقاء الضوء على أسبابه وعواقبه الهادمة للأسرة موضحين أهمية تعزيز ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة والنقاش لتجنب الأسرة من الوقوع في العنف الأسري، كما شددوا على أهمية بناء العائلة المترابطة ابتداء من الزواج والتعامل بإيجابية مع مشكلاته وأكدت الباحثة القانونية جوهرة الغامدي على أهمية نشر التوعية بالعنف الأسري في المدارس وإقامة ندوات تستهدف المعلمات للتعامل مع الحالات المعنفة بين الطالبات وكيفية التعامل في حالة الاشتباه بحالات معنفة لأهمية دور المدرسة في الكشف عن العنف الأسري وإنقاذ كثير من الحالات في حالات التبليغ المبك مضيفة أن نظام الحماية ساعد كثيرا في الحد من حالات العنف وأنصف كثيرا من المعنفين

من جانبها بينت مديرة جمعية حماية الأسرة الخيرية، إيمان الحربي، أهمية الشراكة بين عدة جهات والتي خرجت بها توصيات الملتقى للتصدي لقضية العنف الأسري، كذلك أهمية تقديم برامج جماهيرية توعوية للمجتمع، مؤكدة بأن استقرار الأسرة وأمنها يعد أمن للمجتمع بأكمله.

يذكر أن حالات العنف الأسري في المملكة شهدت تصاعدا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حسب إحصائية حديثة نشرتها وحدة الحماية من العنف والإيذاء بالإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بينت أن فرق ولجان الحماية من العنف والإيذاء بجميع المنشآت الصحية التابعة لوزارة الصحة تعاملت مع 2139 حالة عنف وإيذاء خلال العام الماضي.

****

العنف الأسري.. بالأرقام

****

19

حقوق الإنسان في الصحافة

الشرقية الأعلى 466 حالة بنسبة 21.8% م
جدة الثانية 359 حالة بنسبة 16.8%
الطائف الثالثة 319 حالة بنسبة 14.9%
الفئات العمرية
****
848 حالة ما بين 30 - 60 سنة معتدى عليهم بنسبة 39.6%
عدد المتزوجات المعتدى عليهم (1246) حالة بنسبة 56.5%
الأطفال 538 بنسبة 24.4%
1073 من الأزواج المعتدين بنسبة 50.1%
1330حالة بنسبة 71.5%
الاعتداء الجنسي بلغ 263 حالة بنسبة 14.5%

أكدوا أن كلمة الملك سلمان جرس الإنذار الأخير لمؤججي الصراعات المذهبية

مطالب بإصدار نظام تشريعي يجرم نشر الفتنة الطائفية ويعاقب المحرضين على العنف

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/27/article_960678.html

عبد الحميد الأنصاري من الرياض
قالت لـ "الاقتصادية" أكاديميات سعوديات، إن كلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها في برقية لولي العهد، والمتضمنة التشديد على معاقبة المتورطين في حادثة القديح أخيراً سواء بالفعل أو التأييد أو التعاطف، بمثابة جرس الإنذار الأخير لجميع مثيري الفتن الطائفية، ومؤججي الصراعات المذهبية بين أبناء الوطن الواحد، مؤكدين أهمية إصدار نظام يجرم المحرضين على العنف والكراهية لما له من أثر في ردع المتطاولين والمساهمة في وحدة الصف والكلمة.
وأوضحت الدكتورة هيا المنيع عضو مجلس الشورى أن العمل الإرهابي في السعودية أخذ شكلا تصاعدياً على المستوى المحلي، ولم تسلم من نيرانه وشظاياه أي طائفة سواء كانت سنية أو شيعية.
واعتبرت المنيع أن مواقع التواصل الاجتماعي باتت تمثل مجالاً خصبا ومرتعاً للمتطرفين ومثيري الفتن، حيث تم من خلالها اقتناص الكثير من الشباب من الجنسين وتحريضهم ضد وطنهم وإخوانهم المواطنين بصرف النظر عن انتمائهم الطائفي، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن جزءا من التحريض أخذ بعداً طائفياً واستهدف الجميع دون تمييز، ومؤكدة أن محاسبة المتعاطفين والمحرضين ستكشف للجميع هؤلاء المتلونين الذين يمارسون التحريض ونشر الكراهية صباحاً ويتوبون في المساء، توبة كاذبة.
وقالت" كل من يحرض أو يتعاطف مع الإرهاب هو عدونا المختبئ وهؤلاء لا يعنيهم الوطن بشيء ومن المؤكد أنهم أيضاً لا يرتبطون معنا بالنسيج الاجتماعي والديني وهذا الموقف الصارم والحاسم لن يقف عند المنفذين فهم مثل رأس جبل الجليد، ومحاسبة المتعاطفين والمحرضين من شأنها اجتثاث بعض منابع الفكر المتشدد والمتطرف".
وأوضحت الدكتورة هيا المنيع أن حادثة القديح تمثل عمق البشاعة في الممارسات الإجرامية حيث استهدفت المصلين يوم جمعة في بيت الله وهو ما يعتبر جريمة لا تقبل التبرير ولا التعاطف، مضيفة أن كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظه الله التي وجهها للأمير محمد بن نايف ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أكدت

أن محاسبة المنفذين والمحرضين والمتعاطفين تأتي كمنطلق أساسي لمواجهة الإرهاب والحد من تمدده، الذي بات خطراً على أمننا ووحدتنا الوطنية، لافتة إلى أن برقية خادم الحرمين الشريفين تمثل موقفا نوعيا مهما في معالجة الإرهاب من بوابة الأمن الفكري لوقف خطر التطرف والتشدد المؤدي للإرهاب ولا سيما الذي يستهدف ويستغل صغار السن من شبابنا.

وأوضحت عضو مجلس الشورى أهمية هذا الموقف الواضح والقوي من خادم الحرمين الشريفين بالنظر إلى كونه سيواجه المحرضين والمتعاطفين الذين يتلونون في مواقفهم بعد كل عمل إرهابي أو عملية استباقية لقواتنا الأمنية، مؤكدة أن هؤلاء هم الخطر الحقيقي وهم صناع بيئة الإرهاب.

من جهتها أكدت الدكتورة نورة الصويان وكيلة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة المجمعة والمستشارة الأسرية أن برقية خادم الحرمين الشريفين كانت إيجابية جدا للتعامل مع الموقف بما يقتضيه الحال، مضيفة أن جميع المؤشرات التي حدثت كانت إيجابية إلا أننا نطمح إلى سن قانون تجريم مثيري الفتن الطائفية، كي لا يكون التعاطف والزخم لحظياً فقط يذهب في طي النسيان كما حصل في حوادث أخرى مشابهة، ولا سيما أننا وصلنا إلى مرحلة أصبحنا معها في حاجة إلى سن تلك القوانين.

وأضافت الصويان "يفترض أن يقوم مجلس الشورى بدوره في ذلك إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الأخرى ذات العلاقة، عبر المطالبة بسن قانون يجرم مثيري الفتن الطائفية، مشيرة إلى أن بعض التغريدات في "تويتر" فيها تحريض واضح ويجب أن يسأل أصحابها عن ذلك، بحيث يعرف الجميع أنه محاسب على أي كلمة يطلقها".

وشددت الصويان على دور العلماء والدعاء بما لهم من قبول في الأوساط المجتمعية، مشيرة إلى ضرورة تكثيف الخطاب والمفاهيم الوسطية والبعد عن الخطاب الإقصائي، لافتة في الوقت نفسه أهمية دور الأكاديميين بحيث يمارسون أدوارهم من منطلق وطني وليس من منطلق وظيفي فقط، يرتكز على قبول الاختلاف وتعزيز مفهوم المواطنة.

وتابعت وكيلة الدراسات العليا والبحث العلمي قائلة إن ملاحظة كون أغلبية المتورطين في الأعمال الإرهابية الأخيرة من الأحداث صغار السن، يعود بنا للتأكيد على أهمية دور المجتمع والمؤسسات المجتمعية، سواء الأسرة أو المؤسسة التعليمية لتحديد مكامن الخلل التي أدت إلى تلك النتيجة، مضيفة أن من المؤكد عدم وقوع اللوم على الأسرة فحسب، بل يجب تحديد الدور المناط بكل مؤسسة للمساهمة في احتواء الشباب وتوجيههم التوجيه السليم.

من جهتها اعتبرت الكاتبة سكينة المشيخص مضامين برقية خادم الحرمين الشريفين قد حسمت أي جدل فيما يتعلق بالأطروحات التي تتماس مع الطائفية أو تحرض على الكراهية، مشيرة إلى أن واقع الحال وبقياسات تاريخية يمكن أن نرى مدى إضراره بأمم وشعوب انتهت إلى حال من الصراعات العنيفة لأنها سمحت باختراقها من خلال جدليات طائفية وعنصرية.

ووجهت المشيخص رسالة لمثيري الفتن الطائفية، مطالبة كافة من يتبعون خطابا تحريضيا أن يتوقفوا ويتفكروا في حجم الأضرار التي تترتب على إبقاء مستويات الكراهية عند حالة عدائية لا يبقى معها الوطن والمصلحة تقتضي أن يراجعوا الضرر الذي يتسببون فيه.

وحول تضمن قائمة المتورطين في الأعمال الإرهابية أخيراً أغلبية كبرى من صغار السن عزت الكاتبة أسباب ذلك بالنظر إلى تعرضهم لتشوهات فكرية ساهمت في خراب عقولهم وخياراتهم بسبب غياب الأسرة عن دورها الحقيقي في احتضانهم، وغياب ثقافة ولغة الحوار ما جعلهم يتواصلون وينقادون وراء أصحاب الخطاب التحريضي الذي غرس أسس التطرّف التي تبدأ بوضع عدو في عقولهم قد يكون طائفة أو الدولة نفسها.

وأضافت: "أجد أن الخلل يبدأ من استهداف النشء الذين يسهل اصطيادهم وقيادتهم حيث إن الحلقة التربوية معرضة لفراغ اجتماعي رشيد يمنحهم طاقة الرفض للانحراف في مسارات مضللة لا تتفق مع فطرتهم ونموهم العقلي السليم".

كلنا سعوديون بهوية وطنية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050837

راشد محمد الفوزان

الإرهاب لا جنسية ولا دين ولا دولة ولا لون له، يكذب من يقول هذه التفجيرات تتعلق بأي شيء إنساني ناهيك عن أنه ديني سواء كان إسلاما أو غيره، قتل النفس التي حرم الله، هي كالذي يقتل الناس جميعا، يقول الله سبحانه في كتابه الكريم (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا).. المائدة؛ هل تكفي هذه الأية وتختصر كل شيء؟؟ نعم تكفي فقتل النفس والترويع والفتن وشق الصفوف ليس من الإسلام بشيء، وليست من أي دين ولا أي إنسانية في هذا العالم، ما حدث "بالدالوة ثم الآن بالقديح" بمنطقة من بلادنا هو "إرهاب" أيا كان من قام به في دينه أو شخصه أو أين ينتمي، نحن كلنا سعوديون في الدولة من عهد المؤسس الملك عبدالعزيز -رحمة الله عليه- وحتى عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- استندت إلى المساواة والعدل بين الناس، من شهادة الميلاد إلى الشهادات العلمية من الابتدائي إلى ماشاء الله من شهادات، من الهوية الوطنية، من دفتر العائلة، من جواز السفر، لرخصة القيادة، كل الوثائق الحكومية لا تكتب إلا "سعودي" ورقم الهوية، فلا يذكر ببلادنا والحمدلله لا دين ولا طائفة ولا لون ولا قبيلة ولا منطقة، كلنا سعوديون؛ وهذا ما يجب أن يرسخ ببلادنا، كلنا سعوديون وهوية وطنية فقط هي الموحد لنا وبحب هذا الوطن، فلا شيء يميز بيننا.

قبل يومين وقبل تفجير "القديح" بيوم واحد أكد خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- خلال استقباله رئيس هيئة حقوق الإنسان ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بكلمات واضحة جليه لا لبس بها أن المملكة قامت دعائمها على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت إلى حفظ حقوق الإنسان وحمايتها، مؤكداً أن الحكم في المملكة قام على أساس العدل والشورى والمساواة. هذا هو منهج الدولة والحمدلله تسير عليه منذ عهد المؤسس ولليوم والمستقبل، كل ما يحدث من إرهاب وقتل الآن ولا أعُير أي أهمية للجنس أو الدين أو المذهب فكلنا أبناء وطن وسعوديون، هو استهداف لهذا الوطن لشق صفه وهذا ما يدركه ولله الحمد كل مواطن، وعلينا أن نعمل على التعايش وغرس وترسيخ حب هذا الوطن بهويتنا الوطنية "كسعوديين" وأن يحارب ويمنع ويعقاب كل من يميز أو يحقن الكراهية سواء الدينية أو المذهبية أيا كانت، بأي وسيلة تمارس به، وأن نعمل صفا واحدا بحماية هذا الوطن، وكل مواطن عليه دور كبير ومهم، بأن يدرك ويعرف ما يحاك من أعداء هذا البلاد التي وهبها الله سبحانه أمنها وأمانها وبقيادة وحكم دولة تعمل على ذلك بكل قوة واستطاعة فحفظت النفس والمال، والأهم الوطن.

نريد نشر التسامح والحب بين أبناء هذا الوطن، وهنا الجميع مسؤول كمواطن أو مسؤول والجميع، كلنا "سعوديون" الهوية الوطنية لا تصنفك إلا أنك "سعودي" وطن قائم على المساواة بين شعبه، وهذا ما يجب أن نتعايش به بنشر التسامح والحب والمحبة ووقف كل تصنيف وحقن واحتقان وكراهية.. كلنا سعوديون.

ضرب الأطفال جريمة

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
اضغط هنا

إبراهيم محمد باداود

البعض يعتقد أن أسهل حل في تقويم سلوك الطفل هو ضربه ، فضرب الأطفال وتعنيفهم بالنسبة لبعض الآباء والأمهات هو الحل الأمثل لمنع الطفل من البكاء أو منعه من القيام بأي عمل لايرغبونه هم ، وبغض النظر عن الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن هذا الضرب فالهم الأول والأخير بالنسبة لهؤلاء الآباء هو تحقيق رغبتهم في إسكات الطفل ومنعه .
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سجلت العام الماضي إرتفاعاً كبيراً في عدد قضايا العنف ضد الأطفال وذلك بارتفاع تجاوز 10% عن العام الذي قبله ، فيما تجاوزت القضايا المسجلة عنفاً ضد الأطفال حاجز 29% من إجمالي القضايا الواردة للجمعية مقارنة بالعام الماضي ، ويعزو رئيس الجمعية إرتفاع تلك الحالات إما إلى زيادة الثقافة الحقوقية في المجتمع أو ماساهمت به وسائل التواصل الإجتماعية ووسائل الإعلام في رصد حالات العنف والإيذاء التي تقع ضد كثير من الأطفال والتي أوضح رئيس الجمعية بأن أغلبها ناتج من الآباء بسبب سوء الحالة الإقتصادية أو النفسية أو الإجتماعية أو تفكك الأسرة والطلاق.
هنا يأتي دور المدرسة فمن خلالها يجب أن يجد الطفل التوعية والثقافة بحقوقه التي قد لايعرفها ولم يسمع عنها في المنزل وهذا طبيعي لأنه لايجد في المنزل إلا الضرب والتعنيف فأنَّى له أن يجد فيه التنمية والتثقيف بحقوقه ، وقد أكد تقرير الجمعية بأن أغلب الأشخاص الممارسين للعنف هم الآباء والأمهات والأسرة بشكل العام في المنزل، ولذلك لابد أن يتم التركيز على تعريف الطفل بحقوقه من خلال وسائل تثقيفية أخرى شاملة تكون موجودة في المدرسة والشارع والمسجد وغيرها من الأماكن العامة .
من يضرب طفلاً يرتكب جريمة لايعرف حجمها فهو يولد الكراهية والخوف لدى الطفل ليس فقط اتجاه من ضربه بل وحتى اتجاه المجتمع الذي سمح له بأن يضربه، كما إنه يوجد جيلاً لايعرف الحوار والمناقشة بل الانقياد والسمع والطاعة العمياء، إضافة إلى أن ضرب الآباء للأطفال يعطي قدوة ونموذجاً سيئاً لهؤلاء الذين هم بدورهم عندما يكبرون سيضربون أبناءهم ، إضافة إلى أن كثيراً من الأطفال كلما تم ضربهم كلما زاد عنادهم ، وبعضهم يجد ضربا مبرحاً ومؤلماً يترك آثاراً في جسده تبقى لديه مدى الحياة فكيف يمكن أن ينسى مثل هذا الضرب .
على الآباء الامتناع عن ضرب أطفالهم وأن يبذلوا ما في وسعهم لإستخدام بدائل أخرى عن الضرب لتقويم سلوك أطفالهم وإظهار احترامهم وتقديرهم لهم والتعرف على قدراتهم وتنميتها وتفريغ طاقاتهم من خلال المشاركة في الأنشطة الرياضية وفتح أبواب الحوار والمناقشة معهم إضافة إلى استخدام سياسة الثواب والعقاب معهم ، مع وجود العديد من أساليب العقاب التي هي أكثر أثراً عند بعض الأطفال من الضرب .

اشتمل على مقترحات لتطوير مشاركتها وردود على مغالطات كثيرة تتعلق بنصف المجتمع

حقوق الإنسان لـ"الرياض": الانتهاء من إعداد تقرير مفصل عن وضع المرأة في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050159

الرياض- أسمهان الغامدي

وضعت هيئة حقوق الانسان بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية تقريراً مفصلاً حول وضع المرأة في المملكة، واشتمل على العديد من المقترحات في جوانب متفرقة تخص المرأة منها الحالة الصحية والتعليمية والجوانب الاجتماعية وتطوير مشاركتها بما يتفق مع الوضع العام في المملكة وأحكام الشريعة الاسلامية السمحة التي تمثل المصدر الرئيس لجميع الأنظمة والتشريعات في المملكة.

وقال أحمد عبدالعزيز اليحيى المشرف على الأعمال العامة بهيئة حقوق الانسان لـ"الرياض": صدر قبل عامين أمر سامٍ في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز – رحمه الله- بمشاركة عدد من الجهات الحكومية وهيئة حقوق الانسان بدراسة وضع المرأة، وماهية القضايا التي تواجهها، والانتقادات والمزاعم التي تثار علينا من جهات خارجية حول وضعها وتفنيد الحقائق وكيف نرد عليها.

وأضاف أن العمل استمر طيلة العامين تم خلالها مراجعة الكثير من الأمور والأنظمة ووجدنا الكثير من المغالطات على المملكة، وكذلك سلبيات وضعنا لها مقترحات بالحلول في الكثير من الأوضاع، وسيتم الرفع بها كتقرير للجهات العليا، مشيراً إلى أن حكومة خادم الحرمين الشريفين اهتمت بالمرأة بشكل عام والهيئة بشكل خاص، وركزت عليها وعلى حقوقها في كثير من الأمور.

وأشار اليحيى إلى أن المرأة خلال العقد المنصرم تحقق لها قفزات هائلة في مقدمتها دخولها مجلس الشورى وبصورة ليست شكلية بل بعضوية كاملة، إلى جانب أن فرص التعليم متاحة ولدينا الآن لأكثر من 160 ألف مبتعث ومبتعثة عدد كبير منهم طالبات، كما أن جميع الجامعات في المملكة يوجد بها أقسام نسائية بشتى التخصصات، وفرص العمل والمشاركة أصبحت قوية للمرأة، وكذلك دخولها في المجالس البلدية كناخبة ومرشحة التي تعد نقلة كبيرة، مشيراً إلى أن هناك محاضرات وندوات في المناشط النسائية منذ أكثر من عام لتثقيف المرأة بحقوقها في مجال المجالس البلدية الأمر الذي يدلل على الاهتمام بملف المرأة بشكل جدي من الدولة.

واستشهد اليحيى باللقاء الأخير بملك الحزم والعزم الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله- أول من أمس الذي اتسم بالاريحية، وتأكيده - حفظه الله- على حقوق الانسان، وأن حقوق الانسان مكفولة للجميع والمساواة والعدل كذلك، وحديث خادم الحرمين عن مدى التزام المملكة بتحقيق حقوق الانسان للجميع بعيداً عن جنسه ولونه وأصله ودور المؤسسات المعنية بحقوق الانسان بالاهتمام بالانسانية بالدرجة الأولى، وتأكيده حفظه الله على أن الحكومة راعية لحقوق الانسان وفق الشريعة التي هي منطلق وركيزة لنا في جميع مناشطنا، كما استدل خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بالمركز الاغاثي الذي انشئ مؤخرا ودوره الريادي في حفظ حقوق الانسان على مستوى دولي.

وأضاف اليحيى "نتحدث عن منظومة كاملة لحقوق الانسان تبدأ بحقوق الطفل والمعوق والمريض والضعيف والمرأة والرجل وجميع أفراد المجتمع، فاللقاء بملك الحزم كان لقاء اتسم بكل الوضوح والشفافية، وأحسسنا فيه بعظم المسؤولية إضافة لما كنا نشعر به واعطانا دافعاً لنمضي قدما ببرامجنا ونطور فيها".
وزاد "أنه لكل انسان حقوق وواجبات، ولكن دائما في المجال الحقوقي نركز على الفئات الضعيفة كالمسجون ومنسوبي دور الرعاية وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة في بعض حالاتها".
وقال اليحيى "في العمل الحقوقي نحاول أن نبدأ بحقوق الفئات الأضعف ثم نتدرج للأعلى لأن هذه الفئات التي تحتاج النظر في أمرها أكثر"، مشيراً إلى أن الفئات الضعيفة لا تعني بأنها مسحوقة أو لا تملك حقوقا ولكن طبيعتها كذلك والطفل مثال على ذلك فحمايتنا له لا يعني بضرورة أن حقوقه منتهكة.
وقال المشرف على الأعمال العامة بهيئة حقوق الانسان أن الهيئة لديها جانبان قويان تتعامل معهما الأول الجانب الداخلي المحلي والجانب الاخر الجانب الخارجي الدولي، مشيراً إلى أن الجانب الداخلي له تفرعات كثيرة جدا منها مراقبة أداء الاجهزة الحكومية في تنفيذ الأنظمة فيما يتعلق بحقوق الانسان فقط سواء في مسألة زيارة الدور الاجتماعية والسجون والمواقع الأخرى ذات العلاقة ومتابعة كل الحالات التي تهم المجتمع السعودي مثل المرأة الطفل المعوق وكبار السن والحالات التي تحتاج أن تركز على حقوقهم للحصول عليها من قبل المستحق.

رئيس هيئة حقوق الإنسان يدين التفجير الارهابي ببلدة القديح في القطيف

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4068450

واس – الرياض
أدان معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان التفجير الإرهابي الآثم والجبان الذي استهدف مسجداً ببلدة القديح في محافظة القطيف عقب صلاة الجمعة اليوم وذهب ضحيته عدد من الأبرياء.
وقال إن هذا العمل الإرهابي يتنافى مع القيم الإسلامية والإنسانية كافة ، مؤكدًا أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - أيده الله - ستمضي بكل قوة في مكافحتها للإرهاب واجتثاثه وأن أبناء المملكة يقفون صفا واحدا ضد هذه الأعمال الإجرامية التي تنتهك كل القيم والأعراف والحقوق.
وبين العيبان أن القضاء الشرعي العادل في المملكة سيحاسب بكل عدالة من حرض ونفذ ودعم هذه الأعمال الإرهابية.
ورفع معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان أحر التعازي لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ، وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - ولأسر الضحايا وأبناء وطننا العزيز كافة , وأن يمن على الجرحى والمصابين بالشفاء كما دعا المولى جلّ وعلا أن يحفظ المملكة من كل سوء ومكروه.

عضو ٭ حقوق الإنسان" يدعو إلى الإبلاغ عن المحرضين على الفتنة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
https://www.alsharq.net.sa/2015/05/27/1349871

الدمام – إبراهيم اللويم
طالب عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية اللواء متقاعد عبدالله بن صالح السهيل، جميع أبناء الوطن بالوقوف صفاً واحدا ضد من يدعو إلى التحريض ونشر الفتنة بين مكونات الشعب السعودي والمبادرة بالإبلاغ عنهم لدى الجهات الأمنية.
جاء ذلك في كلمة له أثناء تقديمه واجب العزاء في المخيم الذي خصص لاستقبال المعزين في حادث بلدة القديح أمس.
وقال إن المواطن هو رجل الأمن الأول والعين الساهرة لحماية مكتسبات هذا الوطن، وعليه المبادرة والإبلاغ والتعاون مع الجهات الأمنية لكل ما من شأنه حماية الوطن من الأمور التي تثير النعرات والطائفية. ودعا السهيل الجميع إلى الاستفادة من هذه الدروس وعدم الانجرار خلف دعاة الفتنة ومن يقف وراءهم، وأن نوحد صفوفنا من خلال نشر الاحترام والتقدير بين أفراد المجتمع، وأضاف «نحن نعيش في وطن واحد ولنا دين واحد، وعلينا أن نكون يداً واحدة ضد هذه الحركات والتوجهات الإرهابية التي نرجو من الله أن يبعدنا عنها».
وتابع «هيئة حقوق الإنسان تعاني من القضايا التي ترتبط بالفكر الإرهابي من هذه الفئة، ونحن في هذا الوطن الذي يعتبر للجميع علينا أن نكون متحابين، فنحن مجتمع يربطه الدين والوطن».

في سبع توصيات على أول تقرير أداء لهيئة حقوق الإنسان

الشورى يطالب بسياسات تربوية لحقوق الإنسان ودمج قيمها بجميع مراحل التعليم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051661

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
يناقش مجلس الشورى يوم الاثنين المقبل تقرير الأداء السنوي الأول لهيئة حقوق الإنسان.
وبحسب مصادر "الرياض" ضمنت لجنة الهيئات الرقابية التقرير سبع توصيات طالبت فيها بوضع سياسات تربوية لحقوق الإنسان، ودمج قيمها في المنظومة التعليمية في جميع المراحل الدراسية، لأهمية تنشئة الأجيال الواعية بقيم مبادئ حقوق الإنسان وتهيئة المعلمين والمنظومة التعليمية بشكل عام على التعاطي مع هذه الثقافة، كما شددت على تأكد الهيئة من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح التي تضمن التزامها بحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل سنوية لمراجعة تلك الأنظمة واللوائح عملاً بالمادة الخامسة من تنظيم الهيئة، ونصت التوصيات على ضمان تمثيل المرأة في عضوية مجلس

الهيئة، حيث أوضحت لجنة الهيئات الرقابية في تقريرها غياب المرأة في تشكيل المجلس في دورته الأولى والثانية - الحالية-، كما أفردت توصية تدعو إلى وضع آليات وفق معايير ومؤشرات محددة، لرصد وتوثيق ومتابعة حالة حقوق الإنسان في المملكة، وأخرى لمراجعة وتحديث برنامج نشرها ووضع خطة تنفيذية له.

التوصيات شددت على تأكيد تنفيذ أنظمة «الحقوق» وضمان تمثيل المرأة في مجلس الهيئة

من ناحية أخرى، بقرار من نائب رئيس الشورى د. محمد الجفري، صوت المجلس لسحب مقترح نظام البحث العلمي الصحي الوطني ل د. لبنى الأنصاري، وأيَّد الأغلبية إحالة المقترح للجنة التعليم والبحث العلمي لإعادة دراسته دراسة شاملة، إثر مداخلة للعضو الأمير خالد آل سعود أشار فيها إلى أن لجنة التعليم هي الجهة المناسبة لدراسة المقترح وليس اللجنة الصحية، وبين أنه لا يمكن فصل البحث العلمي في المجال الصحي عن التخصصات الأخرى كالزراعة والصحة النفسية، حيث يجب النظر للنظام نظرة شمولية، وقال "إن مجلس الشورى سبق له الموافقة على نظام للبحث العلمي ويتضمن إنشاء صندوق للبحث العلمي مما يوجب دراسته في لجنة التعليم والبحث العلمي للملاءمة بين النظامين وضمان عدم تكرار المواد في النظامين"، فيما أشار عضو آخر إلى أن المجلس سبق له إقرار نظام لأخلاقيات البحث العلمي مؤكداً أهمية الملاءمة بينه وبين مشروع النظام المقترح.

مشروع النظام المقترح -بحسب اللجنة الصحية- يتكون من 28 مادة، يهدف بحسب اللجنة إلى قيادة الأوساط البحثية الصحية المحلية وتعزيز التعاون بينها وبين الأفراد والمنظمات ذات الاهتمام بالصحة وبحوثها داخل المملكة وخارجها، وإيجاد بيئة تنظيمية قوية للبحوث الصحية في المملكة تستند إلى المعايير المقبولة دولياً للتفوق العلمي، والتي من شأنها تطوير البحوث والدراسات الصحية وتنظيمها وتقييمها وتمويلها، ويسعى للتحقق من اتساق المشروعات البحثية وجدولة أولويات أعمال ونشاطات البحوث الصحية في مختلف التخصصات والقطاعات والمناطق وفق خطة استراتيجية وطنية تعكس الاحتياجات الصحية للمواطنين، سعياً لتطوير النظام الصحي وخدماته، ودعماً لصناعة القرارات الصحية المحلية وسياستها.

إقرار نظام المجالس البلدية.. وإحالة مقترح البحث العلمي الصحي للجنة التعليم

عضو يطالب الخدمة المدنية والتدريب المهني باعتماد شهادات التعليم الإلكتروني رسمياً

وفي شأن التقارير، ناقش المجلس يوم أمس تقرير الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات 1463 - 1441ه، وتوصية اللجنة المختصة بالموافقة عليها، ومطالبة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات باستخدام كل الآليات التي تضمن تنفيذ الخطة حتى تحقق أهدافها بصورة كاملة.

وتركزت مداخلات عدد من الأعضاء بشأن التقرير على عدم وجود مؤشرات لقياس تحقق العناصر الرئيسة لأهداف الخطة وللمبادرات التي تضمنتها، واقترح الأمير خالد آل سعود التوصية بدعوة أمانة الخطة تقديم مؤشرات أداء خلال شهرين من إقرارها، وتساءل أعضاء آخرون عن موضوعات أخرى لم تتناولها الخطة، حيث قال أحد الأعضاء "إن الخطة لم تتناول رؤية لتخفيض أسعار الاتصالات والتي لا تزال أعلى من نظيرتها في العديد من الدول المجاورة"، وطالب بتوضيح أسباب انخفاض نسبة انتشار الاتصالات المتنقلة في العديد من المناطق بالمملكة".

كما رأى العضو عبدالله الحربي أن تهتم الخطة بالتجارة الإلكترونية وإيجاد التنظيمات المناسبة لضبط التسوق الالكتروني، وقال "لا زلنا بحاجة إلى مزيد من التشريعات القانونية وزيادة الأمن المعلوماتي حيث إن الكثير من الأفراد ماتزال لديهم مخاوف من التسوق عبر الإنترنت، والأمر الآخر الذي ربما يعيق التجارة الإلكترونية هو البنية التحتية للبريد والتوصيل، حيث إن هذا أحد أهم العوامل المحفزة للتسوق الإلكتروني".

ولفت الحربي إلى أن أهم العوامل التي تحفز المواطنين على الإقبال على التعليم والتعلم الإلكتروني -الوارد في الخطة- هو اعتماد الشهادات بصفة رسمية من قبل الخدمة المدنية وتصنيفها وكذلك المؤسسة العامة للتعليم والتدريب الفني، وقال "لا يزال هناك بطء شديد في اعتماد الشهادات مما يؤثر سلباً في الإقبال على التعلم والتعليم الإلكتروني".

وأشاد العضو الحربي بتقرير لجنة الاتصالات الشورية وشفافيتها العالية في عرضه، وقال "لا شك أن هناك إنجازا كبيرا في الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات حيث تحقق في المجمل ما نسبته 76% من أهدافها"، وأكد وجود قصور واضح في تحقيق الهدفين السادس والسابع للتوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية والانتماء الوطني واللغة العربية وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية، حيث تحقق هذا الهدف بنسبة 56%، كما أن هدف توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية، حيث تحقق بنسبة 56% أيضاً، ولم توضح لنا الخطة الخمسية الثانية في ثنايا التقرير كيف سيتم معالجة القصور وتحقيق هذين الهدفين الهامين.

بعد ذلك انتقل المجلس لمناقشة تقرير مكتبة الملك فهد الوطنية وتوصيات لجنة الثقافة التي دعت إلى تطوير هيكل المكتبة التنظيمي لمواكبة المكتبات الوطنية الرائدة في مجالات عملها ونشاطها العلمي وخدماتها المقدمة للمجتمع، وبأن تضع خطة استراتيجية شاملة ومتكاملة لأعمالها مع توفير البيانات حول مؤشرات قياس الأداء لمختلف عناصرها ومدى رضا

المستفيدين من خدماتها، كما أوصت اللجنة بأن تعمل المكتبة على تطوير إدارة الحاسب الآلي ونظم المعلومات ودعمها وإفرادها بوحدة مستقلة، وتأسيس وحدة مستقلة خاصة بالتواصل الثقافي على المستويين المحلي والدولي، تعنى بالجوانب الثقافية والعلمية وإقامة المعارض والشراكات.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، اتفق عدد من الأعضاء على عدم أهمية وجود فروع لمكتبة الملك فهد الوطنية في المناطق، حيث لفت أحد الأعضاء النظر إلى أن المكتبات الوطنية العالمية هي مكتبات مركزية لا يوجد لها فروع في مدن أخرى. وأكد عدد من الأعضاء أهمية تفعيل وتطوير موقع مكتبة الملك فهد الوطنية الإلكتروني وأن يكون أحد أوعية المعلومات التي توصل ما يطلبه الباحث بشكل ميسر، ودعا عضو إلى ضرورة تأسيس فهرس خاص بالرسائل العلمية للطلاب السعوديين التي تناقش داخل المملكة أو خارجها وإتاحتها للباحثين وطلاب الدراسات العليا، واقترح عضو آخر إنشاء هيئة عليا للثقافة بحيث تكون مرجعية للشأن الثقافي في المملكة بشكل عام، وتساءل آخر عن عدم زيادة مقتنيات المكتبة. وشدد نائب رئيس اللجنة الصحية عبدالله العتيبي على تسهيل وصول ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث تكون البيئة العمرانية للمكتبة مهيأة للوصول الشامل لهذه الفئة، والاستعانة بالكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المكتبة، وأشار عضو إلى عدم وجود معلومات عن الوظائف الشاغرة والمشغولة وأعداد السعوديين العاملين فيها.

وكان مجلس الشورى قد أقر يوم أمس الثلاثاء نظام المجالس البلدية حيث وافق مجلس الوزراء في بعض التعديلات التي أجراها على النظام وعارضه في أخرى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكثر من 400 ألف اتصال يومي على "989" للاستفسارات

70 ٪ من الشكاوى ضد الجهات الأمنية تخص المرور

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/28/article_960958.html

إبراهيم الزاحم من الرياض

أفصح مسؤول أمني في الأمن العام عن أن الجهات الأمنية تتلقى ما يقارب 400 ألف مكالمة واستفسار وشكوى يومية تتعلق بالجهات الأمنية، 70 في المائة منها متعلقة بالخدمات والمخالفات المرورية، مبينا أن الشكاوى الواردة عن تأخر الخدمة من قبل الجهات الأمنية وعدم اتخاذ الإجراءات النظامية تحال إلى الفريق عثمان بن ناصر المحرج مدير الأمن العام، لمحاسبة المقصرين واتخاذ الإجراء الإداري للمخالفات وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة، التي تراعي احترام حقوق الإنسان.

وأوضح العقيد علي المبارك مدير مركز الشكاوى والاستفسارات "989" في الأمن العام لـ "الاقتصادية" خلال لقاء جمع هيئة حقوق الإنسان مع الأمن العام في الرياض أمس، أن عمر مركز الاستفسارات والشكاوى على الرقم المجاني "989" في الأمن العام يتجاوز 16 سنة، ومختص باستقبال الاستفسارات والملاحظات، وتمرير الشكاوى على رجال الأمن أو فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين من الجهات الأمنية، وقد يترتب على بعضها سوء فهم أو عدم وضوح رؤية، وتعالج تلك المشكلات والاستفسارات في حينها ويتخذ عليها الإجراء المناسب.

وأضاف: "المركز يرحب بأية ملاحظة سواء من القطاعات الحكومية أو الأهلية فيما يتعلق بمشكلة لدى الجهات الأمنية، للتعامل معها وفق سياسات وزارة الداخلية السعودية، التي تكفل حفظ حقوق الإنسان والمواطنين، ويجري العمل على رفع مستوى الأداء في المركز وتوفير الخدمات اللازمة، إضافة إلى رفع تقرير يومي للفريق عثمان بن ناصر المحرج مدير الأمن العام عن كل المكالمات الواردة للمركز".

وأفاد: "الخطة التطويرية القادمة للمركز تعنى بالاهتمام بمواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وتطبيق مخصص على الهواتف الذكية لاستقبال الشكاوى والاستفسارات عن الأمن العام وخدماته".

وأردف العميد المبارك بالقول: "يستقبل المركز يوميا ما بين 300 و400 ألف اتصال هاتفي، معظم تلك الاتصالات تتعلق بالاستفسار عن المخالفات المرورية، وتشكل ما نسبته 70 في المائة من إجمالي المكالمات الواردة للمركز، وتتوزع باقي المكالمات بين الشكاوى والاستفسارات الأخرى مثل التبليغ عن المخالفين لنظام الإقامة والعمل".

إعلان
تطوير قطاع الصّحة في الشرق الأوسط, يبدأ بتدريب الأطباء
قطاع الرعاية الصحية يشهد تغييرات تكنولوجيّة جذرية, تحتّم على شركات الطبابة أن تطوّر مقدراتها الفنية و الخبراتية.
شاهد كيف نساعد على تطوير مهارات الكوادر الفنية على أحدث تقنيات الطبابة في الشرق الأوسط
اقرا القصة كاملةتطوير قطاع الصّحة في الشرق الأوسط, يبدأ بتدريب الأطباء
برعاية Philips

من جهته، قال الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان في السعودية في تصريح للصحافيين، عقب لقاء جمعه مع الفريق عثمان بن ناصر المحرج مدير الأمن العام في الرياض أمس، "إن هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع الجهات الأمنية، تركز على مبدأ الشفافية في التعامل مع الشكاوى والاستفسارات المتعلقة بحقوق الإنسان والخدمات المقدمة للمواطنين، وألا يتعرض أي مواطن للأذى، وحفظ حقوقه كاملة"، مشيرا إلى الرقم " 989" خصصه الأمن العام لتلقي الشكاوى والاستفسارات من المواطنين بأكثر من لغة، وأن الهدف منه هو خدمة المواطن والمقيم في كل أمر يتطلب التدخل".

وبين أن مركز الاستفسارات والشكاوى الذي خصصته الجهات الأمنية ممثلة في الأمن العام، والخدمات المقدمة من خلاله، يستقبل ملايين المكالمات، ويجيب المركز عن تلك المكالمات من خلال فريق عمل مختص من قبل الجهات الأمنية بشكل مستقل، ويرتبط مباشرة بمدير الأمن العام الفريق عثمان بن ناصر المحرج، ويتخذ حيالها الإجراءات اللازمة.

وأضاف: "الجهات الأمنية حققت عددا من الإنجازات الأمنية في الفترة الماضية، وهي ماضية في السير بشكل صحيح لحفظ حقوق الإنسان عند التعامل مع الأفراد الذين يتعرضون لأي خطأ، وإكمال النقص أو التقصير ـ إن وجد ـ على أية حال".

من جهته، أكد الفريق عثمان بن ناصر المحرج مدير الأمن العام، خلال كلمته في اللقاء، حرص ولاة الأمر على تطبيق منهجية حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن التعليمات الصادرة من المسؤولين تؤكد عدم المساس بأي حق من حقوق الإنسان المواطن والمقيم على أرض المملكة، تحت منهج واضح وصريح يستمد سياسته من الشريعة الإسلامية، فليس هناك أي سياسات ولله الحمد أو توجيهات أو أي أوامر تصدر من ولاة الأمر لاختراق أي حق من حقوق الإنسان في هذا الوطن.

كما أشادت هيئة حقوق الإنسان بالخطوات التطويرية التي تشهدها الجهات الأمنية والأمن العام تحديدا، وما تحقق من أعمال تهدف إلى غرس مفاهيم حقوق الإنسان، خاصة أن جهاز الأمن العام أولى القطاعات الأمنية التي اعتمدت إدارة تعنى بحقوق الإنسان ورد الحقوق.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشؤون الاجتماعية" تبحث صعوبات تواجه دور الرعاية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية فعاليات ورشة عمل «دور الرعاية الاجتماعية» في الرياض أمس، التي تستهدف تشخيص المشكلات والمعوقات والصعوبات الموجودة في دُور الرعاية الاجتماعية، بمشاركة عدد من المسؤولين والمتخصصين في هذا الشأن.
وأكد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل خلال افتتاحه فعاليات الورشة، أن الهدف الرئيس من إقامتها هو بحث ومناقشة أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجهها دُور الرعاية الاجتماعية على مستوى مناطق المملكة، مشدّداً على ضرورة الاعتراف بتلك المعوقات للعمل على علاجها وفق خطط علمية. وركّزت الورشة على عدد من المحاور، منها: المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق التنشئة السليمة للأبناء، والتحديات التي تواجهها الدور في توفير خدماتها وبرامجها، ومقترحات البرامج والأنشطة والأنظمة الجديدة لتحقيق مصلحة اندماج الأبناء ودعم اندماجهم في المجتمع، وأهم القرارات ذات الأثر الكبير على الأبناء والتي يجب اتخاذها، إذ استعرض المشاركون هذه الجوانب مع تقديم عدد من المقترحات التي تسهم في علاجها.
وشهدت الورشة حضور وكيل الوزارة المساعد للرعاية الاجتماعية الدكتور نايف الصبحي، ومساعدة المدير العام لفرع الوزارة بمنطقة الرياض للإشراف النسائي الاجتماعي سمها الغامدي، ومديري مراكز دور الرعاية الاجتماعية في المناطق.

"مواقع التواصل"... وسيلة بديلة للأنظمة الحكومية في تطبيق عقوبة "التشهير"

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
في الوقت الذي سبقت مواقع التواصل الاجتماعي إقرار عقوبة التشهير في العديد من الأنظمة الحكومية أخيراً، وفضحت تجاوزات مهنية وأخلاقية، اختلف قانونيون وأكاديميون وأعضاء شورى حول تطبيق العقوبة ومفهوم التشهير، فجزء يرى أن الإسلام أجاز إعلام الناس بجرم الجاني حتى يحذروه، وفريق يرى أن التشهير في عصر التكنولوجيا عقوبة ممتدة طول العمر، وأن النظام لا ينظر إلى حسن النية لدى الشخص ولا يعتد بها.
وما أن أصبح موقع «تويتر» متوافراً باللغة العربية مطلع آذار (مارس) 2012، حتى بدأت الصحافة السعودية في العام ذاته بنشر أخبار تفيد بدراسة هيئة الخبراء توصيات اللجنة المشكلة لمراجعة العقوبات والتشهير عبر وسائل الإعلام بمن يتعمد الإضرار بالفرد والمجتمع في بعض القضايا، كالمشكلات الصحية، ومخالفات مصانع المياه والأغذية، ومن بين التوصيات المرفوعة للمقام السامي التوجيه بدرس إضافة مواد في الأنظمة القائمة لدى بعض الجهات، تنص على التشهير عبر وسائل الإعلام كأحد الجزاءات المنصوص عليها في الأنظمة.

وتوالت قرارات تعديل الأنظمة لإضافة عقوبة التشهير بحسب طبيعتها القانونية، فغالباً ما تكون عقوبة تكميلية أو تبعية، بيد أن استخدامها كان ذا حدين، حد يطبق على التشهير بالمخالفين وفق قرار المحكمة، وعقوبة لمن ينصّب نفسه قاضياً ويشهر بالناس، وعقوبتها تصل وفق نظام الجرائم المعلوماتية إلى السجن عاماً والغرامة 500 ألف أو إحدى هاتين العقوبتين.

ووسط تعدد قوانين التشهير المحدثة ظهر مستفيدون ومتضررون، إذ رُفعت قضايا كيدية بتهم «التشهير»، أبرزها ما حدث للأكاديمية الدكتورة سحر الخشرمي صاحبة وسم «سرقوني» على موقع التواصل «تويتر»، بعد كشفها عن سرقات علمية لزملائها الأكاديميين، في حين رأى مواطنون إيجابيات التشهير بعد الإطاحة بمسؤولين أساؤوا التعامل مع مواطنين.

وتجاوز مفهوم التشهير أسوار المواقع الإلكترونية، ليصبح واقعاً ملموساً في نظام التستر التجاري والغش التجاري ونظام التعاملات الإلكترونية، كما أقر أخيراً في مجلس الشورى تعديل على نظام الرشوة ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، إضافة إلى إدراج عقوبة التشهير في مشروع نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، ونظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها.

وتنص عقوبة التشهير في الأنظمة السابقة على نشر حكم القرار النهائي الصادر بالعقوبة على نفقة المخالف في ثلاث صحف محلية تصدر إحداها على الأقل في مقر إقامته، فإن لم تكن هناك صحيفة في المنطقة ففي الصحيفة الصادرة في أقرب منطقة له، وهذا النص ليس غريباً على العاملين في القطاع الصحي، إذ صدرت في نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية عام 1430هـ عقوبة التشهير المشار إليها، وبدأت الوزارة في عهد وزير الصحة السابق الدكتور عبدالله الربيعة بتحذير الصيدليات المخالفة بالتشهير في الصحف المحلية.

ويعرّف القانونيون التشهير بـ«الإعلان عن جريمة المحكوم عليه كعقوبة له»، إلا أن العقوبة في عصر التكنولوجيا تصبح عقوبة ممتدة إلى الأجيال، وهو سبب رفضها الدائم من عضو مجلس الشورى الدكتور فايز الشهري، باستثناء التشهير في حق من أساء من شركات الحج والعمرة للحجاج والمعتمرين، التي لم ير مانعاً من التشهير بهم لما يتسببون به من تشويه لصورة المملكة أمام العالم.

"الداخلية" لـ"الحياة": عمل جبان وسنقبض على المتورطين فيه

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م

اضغط هنا

القطيف - «الحياة»

أكد المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي لـ«الحياة»، أن الجهات الأمنية ستتوصل بمهنيتها وما تلقاه من مساندة المواطنين، إلى تحديد هوية من يقف وراء العمل الجبان الذي استهدف مسجداً في بلدة القديح (محافظة القطيف)، والقبض على المتورطين فيه».

فيما تبنى تنظيم «داعش» الإرهابي رسمياً أمس تفجير المسجد عبر حزام ناسف لأحد أعضائه الانتحاريين، ما تسبب في مقتل أكثر من 20 شخصاً، وجرح نحو 50 آخرين. وبث المكتب الإعلامي لما يعرف بـ «ولاية نجد» التابع لتنظيم «داعش» أمس، بياناً أوضح من خلاله خطوات تنفيذ العملية الإرهابية البشعة، بعد أن تمكن الانتحاري من الوصول للهدف المحدد سلفاً، والذي استهدف مسجد الإمام علي المكتظ بالمصلين في بلدة القديح. وتوعد التنظيم بشن عمليات مماثلة ضد من أسماهم بـ «الرافضة».

وكان المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء التركي قال في تصريح صحافي: «إن الجهات الأمنية باشرت بعد صلاة الجمعة، بلاغاً عن وقوع انفجار في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، وسيتم الإعلان لاحقاً عن تفاصيل ونتائج ذلك. والله ولي التوفيق».

وفي وقت لاحق أدلى المتحدث الأمني بتصريح قال فيه: «إنه إلحاقاً لما سبق إعلانه عن وقوع انفجار في أحد المساجد ببلدة القديح (محافظة القطيف)، فقد اتضح أنه أثناء أداء المصلين لشعائر إقامة صلاة الجمعة بمسجد الإمام علي بن أبي طالب ببلدة القديح بمحافظة القطيف، قام أحد الأشخاص بتفجير حزام ناسف كان يخفيه تحت ملابسه، ما نتج منه مقتله واستشهاد وإصابة عدد من المصلين. وباشرت الجهات المختصة مهامها في نقل المصابين إلى المستشفى، وتنفيذ إجراءات ضبط الجريمة الإرهابية والتحقيق فيها ، ولا يزال الحادث محل المتابعة الأمنية».
وأردف التركي: «وزارة الداخلية إذ تعلن ذلك، لتؤكد بأن الجهات الأمنية لن تألو جهداً في ملاحقة كل من تورط في هذه الجريمة الإرهابية الآثمة من عملاء أرباب الفتن الذين يسعون للنيل من وحدة النسيج الوطني في المملكة، والقبض عليهم وتقديمهم للقضاء الشرعي لنيل جزائهم العادل. والله الهادي إلى سواء السبيل».

البلوي: النظام الجديد سيتضمن الإفراج المشروط والإلزام بالتطوع

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
بين إلزام المحكوم بالعمل في مخيم النازحين باعتباره عقوبة بديلة، وإلزام شاب عاق لوالده بالاعتذار أمام جماعة المسجد.. تتنوع الأحكام البديلة التي أصدرها القاضي المبادر في المحكمة الجزائية بتبوك الشيخ ياسر بن صالح البلوي الذي أفصح لـ«الحياة» عن تضمن النظام المرتقب للعقوبات البديلة للسجن تفعيل الإقامات الجبرية في المنازل، والإفراج المشروط، والإلزام بالأعمال التطوعية.
وتحدث القاضي البلوي في حديث مع «الحياة» عن كل ما يتعلق بتطبيقات قضاء العقوبات البديلة، مشيراً إلى وجود جوانب جديدة سيتضمنها النظام المستقل للعقوبات البديلة للسجن، شارك بعض القضاة في دراسته مع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ويُنتظر صدوره واعتماده في القريب العاجل.
يأتي ذلك في الوقت الذي كوّن فيه القاضي البلوي رصيداً من الخبرة القضائية ناهزت 12 عاماً في العمل القضائي، تنقّل فيها بين المحاكم العامة والتنفيذ في محافظة صامطة ومدينة تبوك، ثم استقر به الحال في المحاكم الجزائية، لكن تجربته في إصدار أحكام بديلة سلطت الأضواء عليه بشكل كبير في الآونة الأخيرة، لاسيما مع ترقب صدور النظام .. إلى نص الحوار:
} ما أبرز الأحكام البديلة التي أصدرتها؟
- كثيرة.. لكني سأستشهد بعدد منها، أذكر من بينها إلزام شخص بالعمل ساعات محددة خارج عمله في المركز الطبي لمخيم النازحين وقد نفّذه، وإلزام مروج على الكشف عن المهربين الذين يتعامل معهم ليكون موجباً للتخفيف وقد نفّذه، وإلزام شاب عاق بالاعتذار لوالده أمام جماعة المسجد بعد إحدى الصلوات، وإلزام مدان بتنظيف السجن بساعات محددة، وحفظ جزأين من القرآن لإسقاط جزء من المحكومية بالسجن، خيار شراء جزء من مدة محكوميته بغرامة تعزيرية مالية قدرها 1000 عن كل يوم، ووقف التنفيذ لعقوبة السجن وإخضاعه للرقابة خلال ثلاث سنوات، فإن عاد للجريمة نفذت فيه كامل عقوبة الحبس، وإلزام مدان بحضور دورة توعوية لتخفيف جزء من العقوبة.
} في عام 2010، اقترح البلوي استخدام «السوار الإلكتروني» لتقييد حركة ومراقبة المحكوم عليهم في منازلهم عوضاً عن سجنهم، هل من مستجدات لإقرار المقترح؟
- الحمدلله أصبح هذا المقترح فاعلاً في بعض قطاعات دور التوقيف التابعة لوزارة الداخلية ممن يُفرج عنهم إفراجاً مشروطاً بالإقامة الجبرية في المنزل لمدة معينة.
} هل حصل وواجهتم رفضاً من المحكوم عليهم في تنفيذ العقوبات البديلة؟

- تضاءلت حالات الرفض لتنفيذ العقوبات البديلة، وبحسب ما لمست فإن هذا عائد لانتشار الوعي بفائدة مثل هذه العقوبات، وكذلك لانتشار ثقافة التطوع في المجتمع.

} في ما يتعلق بقضايا الأحداث، ما مدى تفاعل الجهات ذات العلاقة في تفعيل بدائل السجون؟

- من الجديد تفعيل العقوبات البديلة في دور رعاية الأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، إذ أصبح طلب إيقاع البدائل طلباً رئيساً من المدعي العام.

} ما الأسباب التي حفزتك للمبادرة بانتهاج العقوبات البديلة في أحكام القضايا التي تنظرها، قبل تقنينها؟

- من أهم الأسباب الآثار السلبية والمشكلات التي تتعرض لها أسرة السجين، نتيجة سجن عائلها، وتتنوع الآثار السلبية من طلاق وخلع وانحراف للأبناء وفقر، إضافة إلى نظرة المجتمع لمن يُسجن، كما لا يمكن إغفال انتفاء هيبة السجن لدى الإنسان، وتزايد الشعور بالبطالة، وعدم وجود العمل، ما يولد اللجوء للجريمة لتأمين بعض حاجاته، أو الرجوع لمجتمع السجن، إذ أظهرت الدراسات أن نسبة العودة إلى السجون تراوح بين 20 و30 في المئة من عدد السجناء المفرج عنهم، بما في ذلك التكاليف المالية الباهظة التي تصرف على السجناء ذوي الأحكام البسيطة، وما تشهده السجون حالياً من الاكتظاظ جاعلاً الحياة في السجون مقلقة للراحة.

} كيف تجد انعكاسها الإيجابي سواء على الفرد المحكوم عليه تحديداً أم المجتمع المحيط به؟

- أعظم قيمة هي العقوبة البعيدة عن السجن دفعاً لآثارها الجانبية السلبية، كما تساعد هذه العقوبات على تدريب الجناة على العمل عموماً وتقبلهم له، ما يؤدي إلى رفع همتهم وانتشال نفسيتهم، بل قد تؤدي بهم هذه العقوبة إلى البحث عن فرصة عمل بعد انتهاء محكوميتهم، وقد يجدوا لهم فرصة في الجهة التي أُلزموا بالتطوع فيها، ومن المعلوم أن البطالة هي من أبرز أسباب الوقوع في الجريمة، وخصوصاً من الأحداث، كما تساعد بدائل السجن على تدريب الجاني على العمل التطوعي، إضافة إلى ما تحققه البدائل من فائدة، وخدمة للمجتمع والجهات الرسمية وغير الرسمية المناط بها أدوار خدمية عامة كالبلديات ودور الرعاية الاجتماعية والمستشفيات ومكاتب الدعوة والجمعيات الخيرية ونحوها بتوفير عدد من الأفراد المتطوعين، ولا يمكن أن نغفل عن دور العقوبات البديلة في زجر وردع سائر أفراد المجتمع عن ارتكاب الجريمة، وذلك لدى مشاهدة تطبيق العقوبة أمام ناظريهم.

} هل سبق وخضتم برامج تدريبية تأهيلية تساعدكم في تطبيق الحكم بالعقوبات البديلة؟

- اقترحت أثناء مشاركتي في وضع دليل البرامج التدريبية للقضاة إدراج برامج تدريبية للقضاة تتعلق بجوانب العقوبات البديلة، وتمت موافقة المجلس الأعلى للقضاء، وينفذ من وزارة العدل.

البلوي في سطور

} قاضي المحكمة الجزائية في تبوك.

} حاصـــل علـــى البكالوريوس في الشريعة.

} حاصـــل على الماجستير في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء.

} حاصـــل على الدكتوراه في الفقه المقارن من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

} مشارك في عدد من المبادرات العالمية للموسوعات القانونيـــة التشاركية.

رئيس مجلس الشورى: عملية القديح هدفها بث الفتنة وتنفيذ أجندة خارجية

شوريّون ل "الرياض": وطننا يعيش العدالة وسواسية الحقوق ووحدتنا الوطنية لن يمسها الإرهاب الشيطاني

المصدر: جريدة الرياض السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050419

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

طالبوا بإصدار نظام لتجريم الطائفية والعنصرية وتوعية المجتمع سنة وشيعة بخطر الإرهاب

أدان معالي رئيس مجلس الشورى عضو هيئة كبار العلماء الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حادث التفجير الإرهابي الذي وقع في مسجد ببلدة القديح في محافظة القطيف واستهدف عدداً من المصلين الأبرياء أثناء أدائهم صلاة الجمعة.

وقال معاليه «إن هذا العمل الإرهابي يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي والقيم الإنسانية، هدفه الأول زرع وبث الفتنة الطائفية بين شعب المملكة وتنفيذ أجندة خارجية لتمزيق وحدة المملكة».

وأكد الدكتور آل الشيخ أن شعب المملكة سيقف صفاً واحداً تجاه كل من يحاول بث الفرقة بين أطياف المجتمع وزعزعة استقرار البلاد، وإحداث الفتنة بين أبنائه ووحده النسيج الوطني.

وأضاف معاليه «إن المملكة بقيادة خادم الحرمين - حفظه الله - ستمضي قدماً بعون الله في مكافحة الإرهاب بحزم لاجتثاثه، مشيدا بهذا الصدد بما يبذله رجال الأمن وجميع الأجهزة الأمنية بقيادة سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية من جهود في سبيل محاربة الإرهاب وملاحقة الإرهابين ووأد مخططاتهم».

ورفع رئيس مجلس الشورى التعازي لخادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- ولأسر الضحايا وأبناء وطننا العزيز كافة، داعيا المولى جل وعلا أن يتغمدهم برحمته وأن يكتبهم من الشهداء، وأن يمن على الجرحى والمصابين بالشفاء، كما دعا المولى جلّ وعلا أن يحفظ المملكة من كل سوء ومكروه.

من جهته، استنكر معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري العمل الإرهابي الآثم، ورفع معاليه خالص التعازي والمواساة للقيادة الكريمة ولذوي الجرحى والشهداء ولشعب المملكة في هذا المصاب الجلل.

وأضاف «أن الشريعة الإسلامية وسنة نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم جاءت لتحرم وتجرم كل مجترئ على حرمات الناس ودمائهم وأموالهم وأعراضهم وقد رفض الإسلام رفضًا كليًّا الإرهاب بجميع أشكاله وألوانه وصوره؛ لأنه قائم على الإثم والعدوان وترويع الآمنين، وتدمير مصالحهم ومنافعهم، ومقومات حياتهم، ولأنه اعتداء موجه ضد الأبرياء المعصومين من الرجال والنساء والأطفال».

ورأى معالي الدكتور محمد الجفري أن هذا الفعل الإجرامي يؤكد ضلال المنهج الذي تقوم عليه هذه الفئة، وتماديها في الانحراف متخذة القتل والتدمير سلاحاً لترهيب أبناء الوطن الواحد، ومحاولة يائسة لدك حصن الوطنية وتدمير ما يجمع المواطنين من ألفة وتعاهد على الخير والعمل لتنمية البلاد.

طالبوا بإصدار نظام لتجريم الطائفية والعنصرية وتوعية المجتمع سنة وشيعة بخطر الإرهاب

من جانب آخر، أكد أعضاء مجلس الشورى على أهمية الوحدة الوطنية ودورها في حماية البناء الداخلي ممن يحاولون هدمه أو إعاقته مشددين على أن ذلك واجب على كل فرد إذ إن الوطن للجميع وحمايته ليست فقط من مهام رجال الأمن فقط دون غيرهم بل كل مواطن رجل أمن للحفاظ على جبهتنا الداخلية من كل مخترق لها، وعدوا الوعي بما يحدق

بالوطن من اخطار وهجمات شرسة تمس عقيدته ووحدته الوطنية واجب شرعي وطني، وطالبوا عبر"الرياض" كافة فئات المجتمع وأطيافه إلى مزيد من التلاحم الوطني وبث الفرقة وعدم الانسياق إلى ما يزعزع وحدة النسيج الوطني الاجتماعي وتفويت الفرصة على الحاقدين ومنع التدخلات الخارجية لنكون حائط صد في وجه من يحاول زرع الفتنة وبث الضغينة والقضاء على تماسك الوطن، كما طالب أعضاء بأن يسارع الشورى في اصدار نظام قوي لتجريم الطائفية والعنصرية بكل اشكالها ويكرس الوحدة الوطنية بين كافة المواطنين ويؤكد حق الاختلاف والاحترام بين كافة طوائف المجتمع ولابد من الاسراع في سد هذا الفراغ التشريعي المهم والحيوي.

واستنكر الاعضاء التفجير الارهابي في بلدة القديح بالقطيف وراح ضحيتها العديد من الشهداء والمصابين، ودعا الأعضاء إلى تشكيل فرق توعوية لتصل الى كل بيت ومدرسة وحي لتبيان خطر هذا التنظيم الإرهابي التدميري والذي لا يقر ولا يستقر إلا عندما تتحول الاوطان الى خراب، وقال عضو اللجنة الأمنية اللواء علي التميمي، بأن المملكة تعيش حالة حرب وهو أمر معروف للقاصي والداني وهذه الحرب ليست من الحروب المفتوحة بين جيشين معلوم كل منهما للآخر، بل هي حرب ضد عدو خبيث يعمل على التغرير بشباب الوطن وجرهم الى مواطن القتال والضياع ، مستغلاً سذاجة البعض في الداخل لتحقيق مأربه في الحاق المملكة ببقية الدول التي اصابها الدمار وتمزقت شر ممزق وأضاف "إلا انه غاب عنهم ما تتمتع به المملكة من لحمة وطنية متماسكة لم يزعزعها الاعداء بالرغم من كل عملياتهم الشريرة والتي لا تزيد المواطن إلا قوة والتفاف حول قيادته".

ووصف اللواء التميمي ماحدث في قرية القديح بالقطيف بالإرهاب الشيطاني، وقال "اليوم والعالم يستعد لاستقبال شهر كريم شهر رمضان وفي شعبان تكون المساجد قد اتخذت الاستعدادات للشهر الكريم وعمل ما تحتاجه تلك المساجد لهذه المناسبة تفاجأ المواطنين بان الارهاب الشيطاني الذي لا يفرق بين الناس الابرياء والمساجد التي جعلها الله بيوت له يقوم بعملية انتحارية سقط بها ابرياء ليس لهم ذنب إلا انهم مسلمين موحدين العبادة لله دخلوا بيوت الله آمنين ليس لهم اي هدف غير عبادة الله وحدة" وأكد "هذا العدو لم ولن ينجح في التفريق بين ابناء الوطن الواحد ومهما كانت اساليبه الخسيسة تستهدف الآمنين من الناس فلن تزيدهم الا قوة وثباتا مع قيادتهم ووطنهم مهما كانت الاسباب".

وأشار اللواء التميمي إلى مضامين كلمة خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز التي ألقاه مؤخراً وأكد فيها على عدالة الحقوق بين أبناء الوطن، وقال: لقد كان ملك البلاد صادقا وواضحا وهو يخاطب ابناءه المواطنين بأنهم متساوون بالحقوق وهم ابناء وطن واحد وعليه فإن هذه الاعمال الارهابية تصن بقوة ومتانة الجبهة الداخلية المتماسكة مما جعل عملياتهم الخسيسة ذات تأثير محدود لدى المواطن بالرغم من بشاعتها إلا ان عزيمة وروح المواطن الوطنية تأبى إلا ان تكون قوية ضد هذا الداء الخبيث والذي بحول الله الى زوال ان عاجلا او آجلا.

ومضى التميمي مشدداً أن الوطن يقف اليوم وقفة رجل واحد في وجه هذا المخطط الخبيث الذي يراد به شق الصف واللحمة الوطنية ليحقق اهدافه والتي بحول الله لن ينجح في النيل من وحدتنا.

ويرى اللواء عبدالله عبدالكريم السعدون أن التعامل مع الإرهاب يحتاج إلى عاصفة حزم لها أهداف بعيدة المدى ومن أهمها التعليم بمناهجه ومعلميه والإعلام بمؤسساته والمساجد وما بها من منابر وحلقات تحفيظ، كلها يجب أن تركز على وحدة الوطن وقبول الاختلاف واحترام الآخر مهما كان مذهبه أو دينه انطلاقاً من تعاليم ديننا الحنيف، وقال السعدون إن ما حصل من تفجير بعد صلاة الجمعة في مسجد في القطيف يعد جريمة إرهابية تستهدف الوطن وأمنه قبل أن تستهدف إخواننا الشيعة والرابح الوحيد من هذا التفجير الجبان هم أعداء الوطن المتربصون به، ولهذا كانت توجيهات الملك يحفظه الله وتأكيده على أننا شعب واحد لا تفرقنا المذاهب ولا غيرها، فالمواطن يعامل سواسية في كل مكان من المملكة.

ختم السعدون مؤكداً "ما نريده خطة وطنية تجتث التشدد والغلو والعبث بأمن الوطن، لا بد من تجريم كل من يدعو إلى الطائفية في مواقع التواصل وفي محطات البث الأخرى"، وأضاف "نحن في المملكة أبناء وطن واحد سنظل إخوة ضد كل من يحاول أن يبث الفرقة والعداوة".

وأكد الدكتور عبدالله زبن العتيبي نائب رئيس اللجنة الصحية على أهمية الوحدة الوطنية وألا تقتصر التربية الوطنية على مؤسسات المجتمع الرسمية بل يجب على الأسرة والمدرسة التأكيد على الولاء لله سبحانه وتعزيزه، وطاعة ولاة الأمر في المعروف، وتعريف المواطن بأهمية موقع المملكة ومكانتها وإمكانياتها وتاريخها لتكون محل افتخار واعتزاز للمواطن، وبيان مفهوم الوطنية من منظور إسلامي وبيان معنى الكرامة الوطنية وما تفرضه على المواطن، وتعريف المواطن بمتطلبات المواطنة الصالحة في ضوء تعاليم الإسلام.

وأضاف العتيبي ان مجتمع المملكة يتميز بالاعتدال والتوازن والوسطية والتراحم والتواد والتعاون على البر والتقوى ومغروس فيه طاعة ولي الأمر وحب النظام واحترامه وتنميته، ودعا المواطن إلى القيام بواجباته التي من أهمها المساهمة بقدر الاستطاعة في سد النوافذ التي تهب منها ريح البغضاء والخصومة والفرقة بين أفراد المجتمع، وغرس

حقوق الإنسان في الصحافة

حب الوطن في نفوس المواطنين وتنميته ليزدادوا اعتزازاً به وحرصاً على رفعة شأنه وتحمساً للدفاع عن كرامته وترابه، ويرى العتيبي أن من واجب المؤسسات التعليمة وغيرها من الأجهزة الحكومية تعريف الشباب بحجم المكتسبات الوطنية التي تعيشها البلاد بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه المملكة في الوقت الحاضر وقال إن تأكيدها باستمرار يعتبر مطلباً مهما لتوازن المجتمع وعملية تنشئة اجتماعية ضرورية للمواطنين.
وتطرق نائب رئيس اللجنة الصحية في الشورى إلى الحديث عن مضامين كلمة خادم الحرمين الملك سلمان والتأكيد على حقوق المواطن وعدالة الدولة في تلبية حقوقه وقال إن فيها بروزا وتأكيدا للوحدة الوطنية لوطننا المملكة وبأنها ركيزة من ركائز مقوماته ومسلمة من مسلمات تطوره وتقدمه ودليلاً قاطعاً على تلاحم هذا الشعب مع قيادته، إذ تظهر لنا الوحدة الوطنية قصة التلاحم بين أبناء هذا المجتمع من تاريخ آبائنا وأجدادنا إلى يومنا هذا وقال العتيبي "لولاة أمرنا - يحفظهم الله - دور كبير ومهم في نشر الأمن وتوفير الحياة الاقتصادية السعيدة لأبناء الوطن، ونشر المحبة بين الناس" وأضاف: وحدتنا الوطنية هي من مكتسبات هذا الوطن وهي جزء من تفوقه على الكثير من المجتمعات الأخرى فنجد ان اللحمة التي نسجها موحد المملكة الملك عبدالعزيز -يرحمه الله - لهذا الوطن ساهمت في وصول وطننا إلى مصاف دول العالم المتطورة فبلغت إنجازات وطننا في المجال الطبي إلى مجارات دول العالم، كما ان التعليم أصبح له النصيب الأكبر في الميزانية السنوية وهذا له أثر في الاستثمار في العقل البشري السعودي.
وختم العتيبي حديثه ل"الرياض" بالدعوة إلى المحافظة على من مقومات الوحدة الوطنية ونشر المحبة والألفة بين أبناء الوطن ونبذ العنف والشقاق والخلاف، ونشر لغة المحبة والتسامح والترابط والتكاتف، مؤكداً تجلي وطنية "السعودي" من خلال حرصه على أمن وطنه الفكري والاقتصادي والاجتماعي والزمني ودوره الكبير في نشر المحبة بين أفراد وطنه والدعاء لولاة أمره وعلمائه.
ولم يجد الدكتور عبدالعزيز بن تركي العطيشان بخصوص حادثة مسجد القديح مبرراً او منطقا لما حدث وقال "هذا إرهاب غير مسبوق كما نقل من أخبار إن كانت صحيحة فهو هجوم إرهابي انتحاري أي أن شخصا ما فجر نفسه في المصلين الآمنين فالمسجد بيت الله ومن يعتدي عليه هو اعتداء على الله، ان كان هذا الانتحاري مسلم فلقد قرأ القرآن فأين هو من قول الله سبحانه "من أجل ذلك كتبنا علي بني إسرائيل أنه من قتل نفسا فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" وأين هو من قول الله "والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق" الى آخر الآية، وهاتان الآيتان واضحتان وضوح الشمس ولا تحتاجان لعالم لغوي أو عالم رباني يفسرها.
وتابع العطيشان: هناك خلل في مجتمعنا يجب دراسته وإيجاد الحل الناجع له تبدأ بالمراحل الابتدائيه بتعليم الصغار حرمة الإنسان وقبول الآخر والاعتراف بالاختلاف واحترام آراء الآخرين كما يجب تحريم تكفير من يشهد أن لا اله إلا الله وأن محمد رسول الله وتوعية المجتمع بخطب الجمع سواء من أهل السنة والجماعة أو من الشيعة بخطورة الفتنة وتحريم التكفير وعقد ورش العمل على جميع المستويات يشارك فيها من الطرفين مفكرون وعلماء وطلاب.
ومن الحلول التي يرى العطيشان أهميتها في التصدي لمحاولات زرع الفتنة بين أبناء المجتمع الواحد، إقرار قانون الوحدة الوطنية الذي تقدمت به للشورى قبل أكثر من ١٧ شهراً والذي يجرم الفتنة والطائفية والمناطقية وتفاوت النسب ومن شاكلته التي تفرق ولا توحد وقال" لنا في النبي محمد صل الله عليه وسلم الأسوة الحسنة حينما لم يبلغ بالمنافقين في المدينه ماعدى رأس المنافقين والذي هو أخبر بنفسه عبدالله بن السلول والهدف هو الحفاظ على الوحدة وتجنب الفتنة علما أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ونزلت سورة خاصة فيهم مع ذكرهم في كثير من السور.
من جانبها قالت الدكتورة هيا عبدالعزيز المنيع عضو لجنة الأسرة والشباب أن من قام بهذا العمل الارهابي اراد زعزعة امننا وخلخلة وحدتنا الوطنية، ولكنه لن يصل لذلك بل ان لحمتنا الوطنية ستزيد وتكون اكثر عمقا، وأضافت "الخطورة التي علينا الانتباه لها ان زارعي وناشري بذور الفتنة والفكر المتطرف وثقافة الطائفية للأسف يتواجدون بيننا يلبسون مثلنا ويشاركوننا خير البلاد وربما اغلبهم يحمل جنسيتنا وشاركونا الطعام اخوانا او جيرانا، او زملاء عمل او زملاء مقاعد دراسية، ولكنهم هم خصومنا هم العدو الذي لابد من اقتطاع رأسة فالإرهابي انتحر وانتهى ومن يبني فكر الارهاب والتطرف والعنصرية هو عدونا الحقيقي والذي علينا مواجهته عبر اكثر من مسار وليس البعد الامني فقط، بل من الضروري الاهتمام بأمننا الفكري من خلال العمل المؤسسي والتشريع لحماية وحدتنا ونبذ الطائفية والعصبية بكل انواعها حان وقت تجريم ذلك بقانون يحمي الجميع من خصومنا وان كانوا يحملون الجنسية الوطنية إلا انهم اشد الاعداء.
وترى المنيع وجوب الحراك المؤسسي لحماية فكر الشباب وعقيدتهم وانتمائهم الوطني ويكون بناؤهم الفكري الناضج خير وسيلة لمواجهة هذا المرض الذي بات يتنوع في أعراضه وقالت "لابد أن ترتقي مؤسسات التنشئة وخاصة وزارات التعليم والإعلام والشؤون الاسلامية ورعاية الشباب بخدماتهم الموجهة لأبنائنا وبناتنا عموما وإعادة بنائهم الفكري والوطني لمواجهة هذا التطرف ونبذ الطائفية وبناء نسق مجتمعي نشط في حراكه ناضج في تغيره مرتكزه اسلامي ونظرته تقدمية" وأضافت: ولا بد ان يسارع الشورى في اصدار نظام قوي لتجريم الطائفية والعنصرية بكل اشكالها

ويكرس الوحدة الوطنية بين كافة المواطنين ويؤكد حق الاختلاف والاحترام بين كافة طوائف المجتمع ولابد من الاسراع في سد هذا الفراغ التشريعي المهم والحيوي.

أكد أن المملكة قدمت مساعدة مالية لـ20 ألف عالق يمني..

الربيعة لـ "الرياض": مركز الملك سلمان للإغاثة بصدد توقيع اتفاقية لدعم العالقين اليمنيين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050860

الرياض- أسمهان الغامدي

أكد لـ"الرياض" الدكتور عبدالله الربيعة المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الانسانية والمستشار بالديوان الملكي أن المركز سيوقع اتفاقية جديدة لدعم العالقين اليمنيين في كل من جيبوتي والأردن ومصر مع إحدى المنظمات المنبثقة من الأمم المتحدة والتي معها ستتضح الخطة الزمنية لتوزيع الاغاثات على العالقين، ولنقل العالقين إلى بلادهم آمنين سالمين وتقديم معونات أخرى لهم لضمان أن يعيشوا بأمن وكرامة وأن يحصلوا على غذاء سليم.

وقال في حديثه للصحافيين إنه يوجد أكثر من 20 ألف عالق يمني في مصر والأردن والهند، والسعودية قدمت لهم معونات مالية من خلال الحكومة الشرعية، حيث إن توقيع الاتفاقية جاء استجابة لتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حيث وجه بإعطاء دعم إنساني للإخوة والأشقاء في اليمن، حيث أولاهم أعلى درجات الاهتمام ولذلك حرص المركز على تقديم عدد من البرامج الهامة لمساعدة الأشقاء في اليمن واللاجئين من اليمنيين خارج الوطن.

توقيع الاتفاقية بتوجيه من خادم الحرمين بإعطاء الإخوة اليمنيين أعلى درجات الاهتمام

جاء هذا على هامش توقيع اتفاقية جمعت بين مركز الملك سلمان للاغاثة والأعمال الانسانية مع ممثل منظمة الأمم المتحدة لليونيسيف الدكتور ابراهيم الزيق وذلك لاغاثة اللاجئين اليمنيين في جيبوتي بدعم مالي يقدر ب ٣٥٠ ألف دولار أمريكي، أوضح فيها د. الربيعة أن الاتفاقية مدتها ستة أشهر وهنالك عدد من اللاجئين اليمنيين في جيبوتي ومنهم أمهات وأطفال يعانون من مشاكل صحية كبيرة جدا ومنظمة اليونسيف عملت نداء لتقديم الخدمات العلاجية العاجلة وإنقاذ حياة هؤلاء الأطفال والأمهات واستجاب هذا المركز بصفة عاجلة وتم وضع مذكرة هذه التفاهم، كما أن هذه الاتفاقية جاءت استجابة لنداء عاجل من منظمة اليونسيف لتقديم خدمات علاجية وإنقاذ حياة أطفال وأمهات من اليمن الشقيق وهم لاجئون بجمهورية جيبوتي ويشمل شراء أدوية ومستلزمات وخدمات طبية وسيارات إسعافية عاجلة جدا تقدم بالتعاون مع وزارة الصحة بجمهورية جيبوتي.

وزاد أن المركز الآن يعمل بشكل دؤوب لتنفيذ برامج أخرى مشابهة سواء علاجية أو غذائية أو غيرها لتنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين لخدمة الشعب اليمني الشقيق، وهذا البرنامج هو باكورة لمجموعة برامج جديدة يقوم هذا المركز بدراستها وتنفيذها خلال الأيام المقبلة

من جهته أشار السفير الجيبوتي لدى المملكة أن عدد اللاجئين الذين حلوا على جيبوتي في حدود 15 ألف لاجئ وبلغ عدد من هم داخل المخيمات أكثر من 1500 لاجئ يمني، بينما قال الدكتور إبراهيم الزيق ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسف في دول الخليج العربي: عدد اللاجئين اليمنيين في ازدياد، حيث بلغت نسبة الاطفال من اجمالي اللاجئين في جيبوتي 30% , فالأطفال هم أكثر عرضة للأذى وبالتالي نحن نركز على الأطفال والأمهات والاتفاقية الآن تعمل على تشغيل مستشفيين إحدهما مستشفى أوبك في جيبوتي بحيث يقدم خدمات طفولة وأمومة وتشغيل مستشفى مركزي في مدينة

جيبوتي لاستقبال الحالات الطارئة كالولادات القيصرية والولادات الصعبة وتمديدهم بالأدوات الطبية والأدوية والمستلزمات، مشددا على أنهم في اليونيسيف ضد تسليح الأطفال وإشغالهم بما ليس طفوليا.
وحول هذا قال المتحدث الرسمي باسم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الانسانية رأفت الصباغ، إن توقيع المذكرة من أجل التعاون بين المركز واليونيسيف لتقديم برنامج مهم من أجل انقاذ ورعاية الاطفال والامهات من اليمن الشقيق من النازحين لجمهورية جيبوتي وتقديم الرعاية الطبية والعلاجية لهم وذلك استجابة للظروف الصعبة التي تواجه الاطفال والامهات من اليمن الشقيق. وقال إن الايام المقبلة ستشهد نشاطا كبيرا في تقديم الدواء والغذاء والاحتياجات العاجلة، مناشدا جميع الاطراف بالتعاون لتسهيل العمل الانساني الذي يقوم به المركز بعيدا عن أي دوافع أخرى.

• الشورى" يمنع جمع التبرعات والهبات لتمويل الحملات الانتخابية

يحسم تعديلات نظام المجالس البلدية الثلاثاء المقبل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
يحسم مجلس الشورى الاسبوع المقبل التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على مشروع نظام المجالس البلدية لإبداء الرأي فيها، بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ما أبداه الأعضاء من استفسارات وآراء أثناء مناقشة الموضوع في جلسة سابقة.
وعلمت «المدينة» ان اللجنة أيَّدت التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء بإدراج فقرة للمادة الثانية والخمسين بإضافة مخالفة «جمع تبرعات أو هبات لتمويل حملة انتخابية خلافاً للضوابط التي تحددها اللائحة» إلى قائمة المخالفات الانتخابية.
وكشفت التعديلات اللجنة التي اطلعت عليها «المدينة» المادة التاسعة المختصة بمهام المجلس البلدي وتنص على مهمته في «التنسيق مع الجهات الحكومية الخدمية الأخرى في حدود اختصاص البلدية المكاني، لضمان تقديم الخدمات للمواطنين»، حيث رأت اللجنة أن هذا التنسيق لا يشكل ازدواجاً في الاختصاص إنما تعاون بين المجلس البلدي وغيره من الأجهزة لتعزيز تقديم الخدمات للمواطنين وفقاً للأنظمة.
وفيما اشترط مجلس الوزراء في تعديله على المادة الثانية والثلاثين من نظام المجالس البلدية أن يكون عضو المجلس موظفاً عاماً ليسمح له بالتغيب عن عمله الأصلي لأداء مهمة كلفه بها المجلس، عارضت لجنة الخدمات إضافة هذا القيد ورأت تمكين العضو من التمتع بالحقوق المترتبة على عضويته، وتمكينه من تأدية واجبات العضوية، وإذا قرر المجلس تكليفه بمهمة أو عمل يتطلب تغيبه عن العمل، فعلى جهته السماح له بذلك بناء على طلب من المجلس -سواء كان موظفاً عاماً أو خاصاً-، وتمسكت اللجنة بصيغة المشروع المقر من الشورى بهذا الخصوص، قياساً على السماح بمشاركة الرياضيين في المحافل الدولية، وأهمية أن يشارك القطاع الخاص بخدمة المجتمع البلدي الذي يمارس نشاطه فيه من باب المسؤولية الاجتماعية.
ورأت لجنة الإسكان والخدمات بمجلس الشورى عدم تعديل ما أدخله مجلس الوزراء بإضافة شرط عند إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ النظام بتضمينه أحكاماً تتعلق بالضوابط الشرعية الواجب الالتزام بها عند مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية وأعمالها. وأوضحت أنها لا تعارض وجود ضوابط شرعية تنظم هذه المشاركة، إلا أنها ترى أن الوزارة أوكل إليها إصدار اللوائح ليست مختصة بوضع هذه الضوابط وعدم ورود تلك الضوابط ضمن اللوائح لا يعني عدم الالتزام بها فالضوابط الشرعية تكتسب إلزاميتها من كتاب الله وسنة نبيه الحاكمين على جميع الأنظمة وفقاً لما يقضي به النظام الأساس للحكم.

ولم تر لجنة الشورى للخدمات ملاءمة أن يصدر الوزير -المسؤول التنفيذي عن الجهات التي تشرف على الانتخابات البلدية- ضوابط لعمل المراقبين التابعين لجهات رقابية مستقلة، والشؤون البلدية ملزمة بتمكين هذه المؤسسات من أداء عملها وتقديم ما تطلبه من معلومات وتسهيلات إجرائية، بينما أيَّدت اللجنة التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء بإدراج فقرة للمادة الثانية والخمسين بإضافة مخالفة «جمع تبرعات أو هبات لتمويل حملة انتخابية خلافاً للضوابط التي تحددها اللائحة» إلى قائمة المخالفات الانتخابية.

من جانب آخر يصوت مجلس الشورى على مقترح مشروع إضافة أربع مواد جديدة إلى نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/12 وتاريخ 1412/5/13هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة .

وتدعم المواد الجديدة المقترحة أداء المكاتب المحاسبية الصغيرة والمتوسطة، وكان المجلس قد استعرض أثناء مناقشة الموضوع في جلسته العادية التاسعة والخمسين التي عقدها بتاريخ 1435/12/20هـ ، رأياً للأقلية داخل اللجنة المالية حيث رأوا عدم مناسبة المواد المقترحة، وركزوا على أن المحددات والضوابط التي وضعتها المواد المقترحة هي معايير تضعها الجمعيات المهنية وليست الأنظمة العامة، وأكدوا على أن هذه المواد ستحد من نشاط المكاتب الكبرى رغم أن نشاطها يسهم في تطور مهنة المحاسبة، وعدم مناسبة تدخل المجالس التنظيمية والتشريعية في سن الأنظمة المعيارية المهنية مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على مسيرة المهن وتطورها.

ويستكمل المجلس في هذه الجلسة الاستماع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التوصيات الإضافية التي قدمها عدد من الأعضاء على التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي 1435/1434هـ .

ويناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام المنافسة (المعدل) ومشروع استراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوكالة الأنباء السعودية للعام المالي 1435/1434هـ .

ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع النظام الأساس لجمعية الكشافة العربية السعودية المعاد إلى المجلس لدراسته عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى، لوجود تباين بين وجهتي نظر مجلس الوزراء ومجلس الشورى تجاه مشروع النظام.

كما يتضمن جدول الأعمال مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.

وفي الجلسة العادية الثانية والأربعين التي تعقد يوم الثلاثاء المقبل يناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تخص وزارة الزراعة، وهي نظام الثروة الحيوانية، ونظام الحجر البيطري لدول مجلس التعاون الخليجي، ونظام الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي، ونظام المراعي والغابات ونظام تربية النحل، ونظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال لهذه الجلسة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تقرير الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات 1437/1436هـ - 1441/1440هـ ، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي 1435/1434هـ ، وتقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.

سعوديات في مكاتب الاستقدام.. نجاحات ومكانة مميزة

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
اضغط هنا

تحرير - فاطمة مشهور - جدة كاميرا - منى الجداوي

لم يعد ما يمنع عمل المرأة في أي القطاعات سواء الخاصة أو الحكومية، حيث أصبحت مساوية للرجل في التحاقها بمعظم الوظائف التي كان يغلب في اقتحامها الرجال فقط، أما اليوم فنراها تعمل في مكاتب استقدام العمالة المنزلية وتنجح في ذلك بتفوق، يبدأ من استقبال المعاملة وترتيبها والمتابعة مع الدولة والتواصل مع الجهات المختلفة بشأن الاستقدام وحل المشكلات المتعلقة بوصول الخادمات وتبليغ العملاء بموعد وصول الخادمات. وقد أثبتن عبر سنوات العمل نجاحهن فيه، حتى أصبحت معظم مكاتب الاستقدام تسعى لتوظيف فتيات وسيدات باعتبارهن الأقدر والأجدر على إنجاز العمل في أقل وقت وأقصر مدة.

«المدينة» زارت أحد مكاتب استقدام العمالة المنزلية والذي يعتبر من أوائل المكاتب التي افتتحت في هذا المجال، والتقينا بالعاملات هناك، حيث تحدثن عن مدى اندماجهن في العمل وطموحهن فيه.

مشكلات وتحديات

يقول مدير المكتب عامر القوبع: إن قرار افتتاح قسم نسائي في مكتب القوبع لاستقدام العمالة المنزلية جاء لتتعامل الموظفة مع امرأة مثلها طالبة العاملة المنزلية، فالرجل وظيفته تنتهي عندما يأتي ليقدم على استقدامها ويدفع المبلغ لمكتب الاستقدام، وينتهي دوره بذلك، ويبقى الدور على المرأة فهي من تقوم بالاتصال والسؤال وإذا كان لديها أي مشكلة تقوم بالاتصال على المكتب. وقد واجه المكتب مشكلة في بداياته بأنه لايمكن لموظف التعامل مع النساء والرد عليهن في استفساراتها مثلما تتعامل موظفة، فهن يلزمهن سيدات مثلهن للتعامل مع غضبهن إن واجهن مشكلة تخص استقدام الخادمة والرد على استفساراتها أكثر وماذا تريد، فجاءت الفكرة من هذا المنطلق بضرورة أن يكون هناك امرأة ترد على امرأة وكان توظيف السيدات أمرا لابد منه.

وأضاف إنه ومنذ افتتاح المكتب قام بتوظيف السيدات رغم المشكلات التي واجهته والصعوبات ورغم الخوف من الفشل كما يذكر قرر أن لا يستسلم لكي لا يفشل واستقر المكتب على مجموعة من الفتيات والسيدات ذوات الكفاءة العالية ولديهن حب العمل الكبير.

وعن عمل السيدات مقارنة بالشباب ألمح بأنه ممتاز ولديهن براعة الترتيب والتركيز المتقن في العمل وعدم النسيان وهذا ما يواجهنه عند الموظف رغم أنه واجه مشكلات في بداية توظيفهن في عدم تقبل ولي الأمر لعمل ابنته في هذا المجال والسبب يعود لطبيعة عمل مكاتب الاستقدام والتي تعمل لأوقات متأخرة، فأغلب العملاء موظفون ولا يأتي ليستقدم عاملة منزلية إلا بعد انتهائه من الدوام ولكنه استطاع تلافي كل تلك الصعوبات في النهاية وتقبل أولياء الأمور لعملهن.

وعن عمل الفتيات في مكتب الاستقدام يبدأ من استلام المعاملة من العميل للموظفين وهم يقومون بتسليمها للموظفة لتقوم بترتيبها وإرسالها للدول التي يريدون استقدام العمالة المنزلية منها والمتابعة عن طريق الإيميلات والاتصال بالدول وعمل تقارير يومية مفصلة للموظفين ليقوموا بالرد على العملاء عن وضع المعاملة الخاص به.

وألمح بأن الكنترول الخاص بمكتب الاستقدام هو القسم النسائي فثقته بعملهن وأدائهن المتقن كبير.

موظفات القسم النسائي

والتقينا مديرة قسم السيدات ومسؤولة الاستقدام من دولة الفلبين وذكرت أن عملها يأتي في البداية التنسيق مع موظفات القسم بشأن المعاملات التي ستنفذ اليوم وإدخال المعاملات في البرنامج ومتابعتها مع الشركات الخارجية.

والمعاملة هي الفيزا التي يستخرجها من مكتب الاستقدام ويحدد الدولة التي يريد العميل «الكفيل» إحضار العاملة منها وبناء على ذلك يقمن بعمل برنامج معاملة الاستقدام ويتواصلن مع الشركات الخارجية إلى أن يتم اختيار الخادمة بناء على شروط محددة يمكن بتحديدها كعمرها وديانتها والخبرة وهل سبق لها العمل أم لا فبعضهم يريد خادمة لم يسبق لها العمل وهذا يرجع للكفيل وأهله.

وعن الفترة التي يتم إحضار الخادمة أشارت: تأخذ الفترة من 7 إلى 8 أشهر لتأتي وفي السابق كانت أقل من تلك المدة مابين 4 إلى5 أشهر.
وتشير إلى أن العمل في هذا المجال لبى طموحها ووجدت أنه يناسب شخصيتها من خلال خدمة الناس وتقديم كل المساعدة والمعلومات فيما يتعلق في استقدام العمالة المنزلية فأي استفسار أو ملاحظات للعميل يردون عليها.
أما حنان يحيى الحمداني فقالت: إن عملها هو متابعة العمالة المنزلية في كل من النيبال باكستان والهند وهن العمالة المنزلية الخاصة بـ»السائقين» وعملها يتم عن طريق المراسلات مع الشركات واستلام التأشيرات من العملاء «الفيزا» ومراسلة الشركات الخارجية والعميل أيضا ومتابعة المعاملة هناك إلى أن تصل العمالة إلى السعودية.
وتضيف إنها وجدت نفسها في هذا العمل وناسبها كثيرا وهي تحب مثل تلك الأعمال رغم وجود ضغط في العمل في بعض الأحيان، لأن الاستقدام مواسم كما يعلم الجميع.
وتؤكد كلام حنان زميلتها بشاير نيازي التي يقع عليها الدور في متابعة معاملات سيرلانكا والفلبين والتواصل مع الشركات الخارجية ومساعدة الزميلات لها أيضا في القسم في إنهاء المعاملات وإدخال مع البيانات على البرنامج الخاص بالاستقدام.
أما الموظفة أشواق المطيري فهي متابعة لمعاملات دولة الفلبين الخاصة باستقبال المعاملة وإرسال الايميلات والحوالات وحل المشكلات وتبليغ العملاء بوصول الخادمات، وتضيف أيضا نقوم بحل المشكلات مع العميل، وإذا كان هناك مشكلات مع الخادمات يحاولن حلها وإنهائها تماما.

• قانونية صحة عسير": ترافعنا في373 قضية العام الماضي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن القرني - عسير
كشف الناطق الإعلامي بصحة عسير سعيد بن عبدالله النقير أن الإدارة القانونية بالمديرية العامة للشؤون الصحية ترافعت خلال عام 1435هـ في 373 قضية منظورة في المحكمة المختصة.
وأشار إلى أن القضايا المنظورة أمام المحكمة الإدارية بأبها بلغ عددها 367 قضية وهناك قضيتان منظورتان في المحكمة الإدارية بالرياض وقضية أمام المحكمة العامة بأبها وكذلك قضية أخرى في المحكمة بخميس مشيط إلى جانب قضية منظورة أمام المحكمة العامة بظهران الجنوب وأخرى في الحرجة.
وأضاف أن عدد القضايا المنتهية والمشطوبة خلال العام 1435هـ 116 قضية إلى ذلك تم حضور 367 جلسة قضائية أمام المحكمة الإدارية بأبها شهدت عددًا من المدافعات والاعتراضات القانونية.
وأوضح أنه إلى جانب القضايا التي تمت المرافعة بها قامت الإدارة بتقديم 84 استشارة قانونية خلال ذلك العام.

الشورى يواجه "تعثر المشروعات" بتعديل نظام "الأشغال العامة"

المقترح يعالج السلبيات المتزايدة في عمليات التنفيذ

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة أن مجلس الشورى يدرس مقترحًا خاصً بإعادة النظر في نظام الأشغال العامة والبنى التحتية، ويعالج المشروع المقترح بعض السلبيات في تنفيذ المشروعات الخدمية بالدولة التي تتلخص في غياب التخطيط الشامل والموحد لمشروعات الأشغال ونقص الخبرة وضعف القدرة على إدارتها والإشراف عليها من قبل كثير من الجهات الحكومية بجانب القصور الشديد في جودة تنفيذ البنى التحتية، وهو ما كشفت عنه الأمطار في السنوات الأخيرة من ضعف البنى وانهيارها في بعض مدن المملكة.

وحسب تقرير اللجنة المختصة بدراسة المقترح فإن مشروعات البنى التحتية تكبد الدولة نفقات إضافية كبيرة نتيجة عدم التنسيق في تنفيذها وتعدد الرؤى الإستراتيجية ذات الشأن وتباينها.

وقالت اللجنة إن هناك تدنيًا في مستوى الدور الرقابي على المشروعات التنموية في ظل تعدد المسؤولين عن تلك المشروعات، والتأخر في التنفيذ رغم الاعتمادات المالية نتيجة لتباين توجهات المسؤولين وتعددهم، إضافة إلى تنفيذ العديد من مشروعات البنى التحتية وإعادة تخطيطها وتنفيذها مرة أو عدة مرات أخرى نتيجة تعارض فني وموضوعي وزمني في مراحل التنفيذ.

ورأت اللجنة أهمية سرعة اتخاذ ما يلزم لمواجهة هذه المشكلات محذرةً من مغبة التأخير وما يفضي إليه من تفاقم المشكلة وجعلها عصية على الحل فضلاً عن تكبد المزيد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية.

وأكدت أن الدراسة المرفقة بمقترح نظام الأشغال والبنى التحتية استعرضت جانباً هامًا من الحلول التي أثبتت جدواها عالمياً،

كما أوردت آراء الخبراء والمختصين بشأن طرق تفعيل منظومة البنى التحتية وضمان جودتها وفقاً للأنظمة العالمية الحديثة.

وأوصت تلك الدراسة بضرورة إعادة النظر في المنظومة الحالية لإدارة المسائل المتعلقة بالبنى واقترحت لذلك إنشاء آلية إشراف إدارية وتنسيقية عليا يوكل إليها رسم السياسات العامة للبنى التحتية ووضع الضوابط والشروط التي تضمن تفعيلها وجودتها كما تتولى مراقبة وتنسيق تنفيذ المشروعات ذات الصلة بما يحقق الفعالية ويمنع التناقضات والقصور.

سلبيات يعالجها المشروع المقترح:

- ¶ غياب التخطيط الشامل والموحد لمشروعات الأشغال
- ¶ نقص الخبرات الإدارية والفنية في بعض الجهات الحكومية
- ¶ القصور الشديد في جودة تنفيذ البنى التحتية
- ¶ تأخير تنفيذ بعض المشروعات

بحث معوقات تنشئة الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150522/Con20150522772901.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
بحثت ورشة عمل دشنها وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن سعود المعيقل أمس، معوقات التنشئة السليمة للأطفال.
وبين المعيقل أن الهدف الرئيسي من الورشة العمل على تشخيص المشكلات والمعوقات والصعوبات الموجودة في دور الرعاية الاجتماعية والاعتراف بها والعمل الحثيث على علاجها وفق خطط علمية.
واشتملت الورشة على عدد من المحاور وأوراق العمل، منها المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق التنشئة السليمة للأبناء، والتحديات التي تواجهها الدور في توفير خدماتها وبرامجها، ومقترحات البرامج والأنشطة والأنظمة الجديدة لتحقيق اندماج الأبناء في المجتمع، وأهم القرارات ذات الأثر الكبير على الأبناء التي يجب اتخاذها.

إنجاز قضايا التنفيذ إلكترونيا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150523/Con20150523773203.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشف وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني عن أن العمل في جميع دوائر ومحاكم التنفيذ سيصبح إلكترونيا، وذلك بعد أن تم ربط الوزارة آليا مع مؤسسة النقد العربي السعودي؛ بهدف تسريع الإفصاح وحجز الأموال في قضايا المماطلين والمهربين، مشددا على إيقاف أي تعامل ورقي مع مؤسسة النقد.
وأوضح الصمعاني أن التعامل الإلكتروني بين محاكم ودوائر التنفيذ وبين مؤسسة النقد سيكون من خلال الخاصية المتاحة بالنظام، لافتا إلى أن جهات التنفيذ التي لا تعمل بالنظام الشامل سيتم التعامل بشأنها مع مؤسسة النقد بالرفع لوكالة الوزارة لشؤون الحجز والتنفيذ ورقيا، وتقوم الإدارة العامة لوحدات الأصول بالوكالة بتنفيذ الخدمة إلكترونياً وإشعار جهة التنفيذ بما تم، مؤكدا على أن المصلحة العامة تقتضي سرعة الإنجاز واعتماد تنفيذ الطلبات مع مؤسسة النقد إلكترونيا.
وكانت وزارة العدل انتهت من عملية الربط الآلي بين قضاة التنفيذ في جميع المحاكم مع مؤسسة النقد؛ بهدف تمكين قضاة التنفيذ من استخدام صلاحياتهم مباشرة في حسم المبالغ واستقطاعها والحجز على أموال المدينين آليا دون الحاجة لمكاتبات رسمية قد تستغرق وقتا بهدف التسريع في إنجاز القضايا المطلوب تنفيذها بالقوة الجبرية.
يذكر أن أكثر من 300 قاضٍ في دوائر التنفيذ أو قضاء التنفيذ في كافة مناطق ومحافظات المملكة، سيكون عملهم إلكترونيا بعد تحويل قضاء التنفيذ إلى عمل إلكتروني متكامل، فضلا عن اعتماد نمذجة لهندسة الإجراءات المتعلقة بقضاء التنفيذ لإحداث نقلة نوعية في مجال قضاء التنفيذ.

لقاء تدريبي لمواجهة الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150524/Con20150524773271.htm

محمد داوود (جدة)

يفتح مركز القانون السعودي ملف الأخطاء الطبية التي تكررت كثيرا في عدد من المستشفيات عبر لقاء تدريبي اليوم في فندق كروان الفهد بالرياض، بمشاركة كوكبة من الخبراء والمختصين يتقدمهم الشيخ الدكتور حمد الرزين رئيس الهيئة الصحية الشرعية بمنطقة الرياض، والمحامي إبراهيم المسيطير مستشار قانوني ورئيس قسم الشؤون القانونية بوزارة الصحة سابقا، والدكتور زهير العسيري استشاري طب الطوارئ، والمستشار القانوني أحمد المحيميد، إضافة إلى رئيس مركز القانون والمستشار القانوني الدكتور ماجد قاروب.

وأوضح د. قاروب أن الدورة التي تقام تحت عنوان (الأخطاء الطبية) وتستمر يوميا من الخامسة وحتى التاسعة مساء، تركز على مجموعة من المحاور منها القوانين الحاكمة لأعمال الطب والصحة، اللجان القضائية في مجال الطب والصحة، إجراءات التقاضي والاختصاصات القضائية للصحة والعدل وديوان المظالم، الجوانب القانونية والطبية لعمليات التجميل، مسؤولية الطبيب والممارس الصحي والمنشأة الطبية في الأخطاء الطبية، المسؤولية التقصيرية والمهنية للأخطاء الطبية في القطاع الحكومي، الحقوق العمالية للقطاع الطبي الخاص، علاوة على التأمين والتعويض والأضرار في الأخطار الطبية، والطب الجنائي والتقارير الطبية.

وأوضح أن الدورة تستهدف قيادات ومنسوبي القطاعات الطبية في وزارات الصحة، الدفاع، الداخلية، الحرس، التعليم، المديرين والإداريين في جميع المستشفيات الحكومية والخاصة، المديرين الطبيين في المستشفيات الحكومية والخاصة، الأطباء العاملين في مجال عمليات التجميل، شركات التأمين الطبي، شركات الأدوية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية، شركات الصيانة والتشغيل للقطاعات الطبية، جمعيات الطبية المتخصصة، أساتذة وطلبة الطب وجميع الممارسين الصحيين، والقضاة أساتذة القانون والمحامون وطلبة القانون.

انتحال الشخصية يتصدر الجرائم المعلوماتية في المملكة

خبراء: ارتفعت بسبب قلة القضايا التي يبت فيها.. ورضوخ المتضرر للابتزاز المادي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=224704&CategoryID=3

جدة: ياسر باعامر

كشف خبراء في مجال تقنية أمن المعلومات أن انتحال الشخصية يتصدر الجرائم المعلوماتية في المملكة، يعقبه التشهير، والابتزاز، ثم اختراق الحسابات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التابعة للقطاعات الحكومية والخاصة.

ورأى الخبراء الذين تحدثوا إلى "الوطن" أن أحد أهم أسباب ارتفاع وتيرة الجرائم المعلوماتية يعود إلى عدم وجود قضايا تم البت فيها أمام الرأي العام تخفف من وتيرة تصاعد الجرائم المعلوماتية الإلكترونية.

وقال الباحث المتخصص في الأمن المعلوماتي أسعد مرغلي: "إن الإشكالية الرئيسة في تزايد الجرائم الإلكترونية تعود إلى غياب الوعي لدى المستخدمين بشكل كبير، ومحاولة عدم تقديم حملات توعوية متقدمة بشأن كيفية مواجهة تلك الجرائم".

أمر آخر لافت تطرق إليه مرغلي، يرتبط بالمسؤولية الأمنية الحسية، الذي يشير إليه، بأن عددا من تتم سرقتهم بالطرق الإلكترونية المعروفة يلزمون الصمت، ويرضخون لمطالب من قاموا بتوجيه سرقتهم.

"الوطن" حاولت الاستفسار من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حيال بعض المطالبات بضرورة التشهير بالذين يرتكبون بعض الجرائم المعلوماتية، إلا أنها لم تفلح رغم اتصالها بالمتحدث الرسمي باسمها ضيف الزهراني.

البعض يعطي الهجمات الإلكترونية طابعا مختلفا مثل الباحث الأمني أو لفريق البحث والتحليل العالمي بـ"كاسبرسكي"، محمد أمين حاسبيني في حديثه إلى "الوطن"، وخصوصا في الظروف والتوترات السياسية والأخبار المهمة للغاية، التي يستغلها مجرمو الإنترنت لشد انتباه المستخدمين وتثبيت برامج للوصول إلى بيانات التعريف الخاصة بالمستخدمين أو غير ذلك.

ويقول حاسبيني: "أجرت كاسبرسكي لاب تحقيقا حول البرمجيات الخبيثة ذات الطابع السياسي المتعلق بالوضع في سورية، وأظهرت أبحاث الشركة أن مجرمي الإنترنت يستغلون الوضع في المنطقة لخلق عدد من البرمجيات الخبيثة القادرة على الوصول إلى بيانات المستخدمين، وتعتمد هذه البرمجيات الخبيثة بشكل كبير على الهندسة الاجتماعية واستغلال ثقة المستخدمين من أجل تحقيق الانتشار السريع والعدوى، وتتنكّر هذه البرمجيات الخبيثة بطرق شتى، منها برامج مكافحة فيروسات مزيفة وتطبيقات التراسل الاجتماعية ونظام الخدمات العامة الشرعي، والتنزيلات في قنوات التواصل الاجتماعي والفيديو المجاني وخدمات تبادل الملفات العامة".

وحيال التحليل العلمي لأسباب انتشار الجرائم المعلوماتية يشير الباحث في "كاسبرسكي لاب" إلى معلومة يصفها بالحيوية، وهي أن المواطنين في المملكة يتكيفون مع التكنولوجيات الحديثة أكثر من نظرائهم في عدد من البلدان حول العالم، وبخاصة استخدام التكنولوجيات الذكية والهواتف الذكية أكثر من أي مكان آخر بين شريحة الشباب، وطالب بأن يكون وعي الإنترنت الأمني لحماية سرية البيانات وسلامتها وتوافرها أعلى مستوى من سائر الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وتذهب إحدى الدراسات إلى أن المملكة تعد الدولة الأكثر استهدافا في الشرق الأوسط برمّته في عام 2014، وذكرت الدراسة أن ما يسعى إليه مجرمو الإنترنت عادة هو المال أو المعلومات المهمة، موضحة أن المملكة من أغنى دول العالم ومنطقة الشرق الأوسط، وتمتلك الكثير من الموارد والمعلومات المهمة؛ إضافة إلى كونها تلعب دورا كبيرا في الوضع في المنطقة، ولكل هذه الأسباب - بحسب الدراسة- فإن كثيرا من مواطني البلد ضحايا لجرائم معلوماتية وهجمات إلكترونية بنوعيها البدائية والمتطورة.

من جهتهم، طالب مراقبون محليون بضرورة مراجعة نظام جرائم المعلوماتية، الذي تمت المصادقة عليه في الثامن من ربيع الأول لعام 1428، لحدوث الكثير من المتغيرات في هذا المجال.

خادم الحرمين: لن نتوقف عن مواجهة الإرهابيين والقضاء على بؤرهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
شدد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على أن كل مشارك أو مخطط أو داعم أو متعاون أو متعاطف مع جريمة تفجير المسجد في القديح سيكون عرضة للمحاسبة والمحاكمة، وسينال عقابه الذي يستحقه، مؤكداً في برقية بعث بها إلى ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، أمس (الأحد)، أن «جهودنا لن تتوقف يوماً عن محاربة الفكر الضال ومواجهة الإرهابيين والقضاء على بؤرهم»، وفيما يأتي نصها، بحسب وكالة الأنباء السعودية: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لقد فجعنا جميعاً بالجريمة النكراء التي استهدفت مسجداً بقرية القديح، مخلفة ضحايا أبرياء، ولقد آلمنا فداحة جرم هذا الاعتداء الإرهابي الآثم، الذي يتنافى مع القيم الإسلامية والإنسانية. إن كل مشارك أو مخطط أو داعم أو متعاون أو متعاطف مع هذه الجريمة البشعة سيكون عرضة للمحاسبة والمحاكمة، وسينال عقابه الذي يستحقه، ولن تتوقف جهودنا يوماً عن محاربة الفكر الضال ومواجهة الإرهابيين والقضاء على بؤرهم. ونرغب إليكم نقل تعازينا الحارة لأهلنا في القديح من أسر المتوفين - نسأل الله تعالى أن يتغمدهم بواسع رحمته ومغفرته ويسكنهم فسيح جنته - ونقل تمنياتنا ودعواتنا للمصابين بأن يمن الله عليهم بالشفاء العاجل. حفظ الله بلادنا وشعبنا من كل مكروه، إنه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سلمان بن عبدالعزيز آل سعود»
إلى ذلك، تلقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز اتصالين هاتفيين أمس، كلاً على حدة، من الرئيس السوداني عمر حسن البشير، والفلسطيني محمود عباس، أعربا خلالهما عن تعازيهما لخادم الحرمين الشريفين في ضحايا التفجير الإرهابي، الذي استهدف يوم (الجمعة) مسجداً في بلدة القديح بمحافظة القطيف، وأدى إلى استشهاد وإصابة عدد من المصلين.
كما أعربا عن تعازيهما لأسر وذوي الشهداء، سائلين الله عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، وأن يمن على الجرحى بالشفاء العاجل، وأن يحفظ المملكة وشعبها من كل مكروه.

"حائل": عضو في "الأمر بالمعروف" يطرد منقّبة من السوق بحجة "القفازات"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - الجوهرة الحميد

أثار مقطع فيديو تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي استياء الكثير من السعوديين، وردود فعل تستهجن الواقعة المتمثلة في طرد عضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمتسوّقة منقّبة من سوق تجارية بحجة عدم ارتدائها قفازات اليدين.
وتداول مقطع الفيديو على نطاق واسع في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عبر وسم:
#عضو_هيئة_يطرد_متسوقة_من_محل، والذي شهد استياء المغردين من تصرف عضو الهيئة الذي كان يصرخ بصوت عالٍ على المرأة، ورفض دخولَه محل تجاري ترغب في الشراء منه.
ويظهر المقطع الذي تم تداوله أمس (الأحد) امرأة تتسوق في أحد المحال التجارية، وتتفاجأ برجل هيئة يتحدث إليها بأسلوب جارح وحاد، ويقول: «توكلي على الله تعوضين النقص قدام الرجال وحاطة رجل على رجل ياالله بلا تخلف الواحدة تلبس عباءة الشغالات وتجيك طايرة عند الرجال تعوض النقص الذي عنده»، فيما ردت عليه المتسوقة بأسلوب يمتزج بالحياء طالبة أخذ حاجتها من السوق ثم المغادرة.
وأرفق أحد المغردين قصاصة من كتاب شرعي يصف كيفية الاحتساب وآدابه، فيما ذكر آخر قصة الإعرابي الذي بال في المسجد ولم ينهره النبي. من جهتها، أكدت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرع منطقة حائل عبر موقعها الإلكتروني في بيان صحافي أمس، أن التحقيق يجري حالياً في ملابسات المقطع المصور الذي تم تداوله لأحد أعضاء الهيئة في أحد المجمعات التجارية في المنطقة.
وقال المتحدث الرسمي لهيئة «حائل» فهد العامر إنه سيتم اتخاذ ما يلزم على ضوء النتائج في الواقعة.

الحياة AL HAYAT

"الشورى": إحالة تقارير أداء الأجهزة الحكومية للجان المختصة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أحال مجلس الشورى السعودي ممثلاً في الهيئة العامة لمجلس الشورى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، وتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات إلى اللجان المتخصصة في المجلس لقياس الأداء السنوي للأجهزة الحكومية خلال الفترة الماضية.
وأوضحت الأمانة العامة لمجلس الشورى عبر بيان صحافي أمس، أن إحالة التقارير السابقة تمت عقب الاجتماع السابع للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته أمس بمشاركة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، وبحضور مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان، والأمين العام للمجلس الدكتور محمد آل عمرو، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.
وأشارت إلى أنه تمت إحالة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن تعديل الفقرة (1) من البند أولاً من العقوبات التي تطبق على مخالفي أحكام نظام الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاق تنظيم نقل البضائع على الطرق البرية بين الدول العربية، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة وسلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التعديلات التي تم اعتمادها من الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية على الملحق السادس من الاتفاق الدولي لمنع التلوث البحري من السفن (ماريول) عام 1973.
آل الشيخ يشارك في اجتماعات «كبار العلماء»

< شارك رئيس مجلس الشورى عضو هيئة كبار العلماء الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ في اجتماعات الدورة العادية الـ81 لهيئة كبار العلماء التي بدأت أعمالها في محافظة الطائف أمس، برئاسة مفتي العام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء والرئيس العام للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ.
ويتضمن جدول أعمال الهيئة مناقشة مواضيع عدة مُحالة من جهات عليا، ومن بعض الجهات الحكومية.

"العدل" و"العمل" توقعان مذكرة تفاهم لتطوير الخدمات المساندة لعملية التقاضي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050888

الرياض – واس
وقعت وزارة العدل مع وزارة العمل مذكرة تفاهم تهدف إلى تطوير الخدمات المساندة لعملية التقاضي وتطوير الأنظمة الإلكترونية لتنظيم عملية الترافع والإجراءات المساندة لها في هيئات تسوية الخلافات العمالية.
وجاء التوقيع تعزيزاً للتعاون المشترك والتكامل بين الوزارتين لتهيئة نظام الكتروني من شأنه تلبية أغلب متطلبات الإجراءات المساندة وعمليات الترافع بهيئات تسوية الخلافات العمالية, والتي ستنتقل إلى وزارة العدل إنفاذاً لنظام القضاء لعام 1428هـ.
وكانت وزارة العدل قد أنشأت نظاماً الكترونياً يفي بمتطلبات الإجراءات بهيئات تسوية الخلافات العمالية بوزارة العمل, ولكونه يتلاقى بشكل واف مع طبيعة العمل في المحاكم في وزارة العدل جاءت الاتفاقية لتحقيق الشراكة والتعاون بما يحقق المصلحة العامة.

أعضاء شورى: "داعش" يستخدم صغار السن لسهولة التأثير عليهم

طالبوا الآباء بمتابعة أبنائهم حتى لا يكونوا صيداً سهلاً للتنظيمات الإرهابية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
اضغط هنا

علي العيسى ـ الرياض ـ فروان الفروان – رفحاء

قال عدد من أعضاء مجلس الشورى: إن «داعش» يستخدم صغار السن في الأعمال الإرهابية لسهولة التأثير عليهم، وان هؤلاء الصغار أصبحوا أداة يمكن استخدامها لتمرير الأفكار المشبوهة من خلال العاطفة التي وجدوها لدى الصغار، مطالبين الأسر أن يكونوا على اطّلاع ودراية بأبنائهم؛ لكي لا يكونوا صيدًا سهلاً لتلك التنظيمات.

وأكد العضو الدكتور عازب آل مسبل أن استهداف الشباب ودعوتهم عبر المواقع المشبوهة من التنظيمات الإرهابية يعتبر عملاً جرى عليه الإرهابيون منذ بدء نشاطهم، يستهدفون صغار السن؛ لأنهم قابلون للتأثير، وهم يؤثرون عليهم بالعاطفة، وبرقائق المواعظ، وهم لا يؤمنون بما ينقلونه لهؤلاء الأطفال، وإنما يريدون أن يستخدموهم وسائل لتحقيق غاياتهم وأهدافهم.

وأضاف إن الشباب يقع فريسة لمثل هؤلاء؛ لأنه غير محصن -للأسف- وإلاّ فالواجب على أولياء الأمور أن يتابعوا أبناءهم، لاسيما في هذا الوقت الذي كثرت فيه شبكات التواصل التي تخطف الأبناء من بين أيدي أهلهم، وتنقل بينهم تلك الأفكار المسمومة، ويقابل ذلك قلة نشاط الجانب الدعوي والذي يفترض به أن يكثف هذا الجانب لتحقيق الحقائق عبر وسائل الإعلام كافة، وهذا مهم؛ لأنه يحصّن الشباب -والحمد لله- لو نظرنا للمنخرطين هم قلة، ولكن القلة لها تأثيرها، وقد يسحب معه الواحد مجموعة. وللأسف هم فريسة سهلة لتحقيق الأباطيل، وما يروّجه لهم من خلال عدم معرفتهم بحقيقة الأمور، وتأثرهم بالمواعظ الرقيقة، وغير ذلك.

من جهته قال الدكتور حاتم مرزوق: إن «داعش» يستهدف صغار السن لهدف الغرير بهم؛ كونهم يعتبرون صيدًا سهلاً لتمرير الأفكار، والتغرير بهم لزعزعة الأمن، مؤكدًا أن الشعب السعودي متّحد ضدّ كلّ مَن يحاول أن يفرّق وحدته، ويشتت شمله، مبينًا أن أمن المملكة العربية السعودية واستقرارها سوف يظل دائمًا مستقرًا -بإذن الله، ثم بحكمة قيادة البلاد الحكيمة، وعزم أبنائه- مؤكدًا أن المملكة العربية السعودية بحاضرتها وباديتها عصيّة على التطرّف -بإذن الله- ولا شك أن المملكة مستهدفة من قِبل جماعات تكيد لوحدة البلاد، وتحاول التغرير بصغاره، وهذا يجب على الأسر والمجتمع أن يكون واعيًا لهذه الحركات السلوكية التي تهدد أمن المجتمع.

من جانبه قال عضو اللجنة الأمنية بمجلس الشورى اللواء عبدالله السعدون: إن التعليم هو الأساس لأي أمة من الأمم، وهو المبرمج والملقن الذي يتحكم في مصائر الأمم.

وأضاف السعدون بأنه يجب النظر في التعليم من حيث المناهج والمعلمين ومديري المدارس بمراجعة جيدة، والتركيز على مبدأ الحوار والتسامح، واحترام الآخر، واحترام المذاهب والأديان.

فيما قال عضو مجلس الشورى الدكتورة حمدة العنزي: إن سبب استقطاب صغار السن من قبل الجماعات المتطرّفة؛ كونهم لا يزالون نبتة طريّة لم يكتسبوا الخبرة اللازمة.

كما رفع عضو مجلس الشورى، نائب رئيس لجنة النقل والاتّصالات وتقنية المعلومات بالمجلس د. حامد الوردة الشراري التعازي للقيادة الرشيدة، وأبناء الوطن في ضحايا حادثة مسجد القديح.

وقال: إن هذه البلاد قيادةً وشعبًا يُحاك لها المؤامرات لكون هذا الشعب ملتفًا حول قيادته بجميع مكوّناته، ومتعايشًا بسلم وأمان وخير.

أمير الرياض يفتتح معرض مستلزمات ذوي الإعاقة غداً

استقبل مديري الشرط والمرور ورئيس "نزاهة"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م

اضغط هنا

عبدالله الشملاني – الرياض

يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض غدا فعاليات المعرض السعودي الدولي الثاني لمستلزمات ذوي الإعاقة (ضياء 2)، الذي تنظمه جمعية الأطفال المعوقين وشركة الهضبة بمركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات بالرياض بمشاركة أكثر من 100 جهة وشركة عالمية وسعودية.
ويشارك في المعرض عدد من الوزراء المعنيين والسفراء وممثلي الشركات العالمية المشاركة من الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، المملكة المتحدة، المانيا، فرنسا، بلجيكا، إلى جانب الشركات والمصانع السعودية العاملة في هذا المجال، وأمانات المناطق لعرض منظومة الخدمات المقدمة للمعوقين وكبار السن .
كما يشارك مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة بسيارة مجهزة للفحص المبكر ويشارك بجناح رئيس باعتباره أحد أهم الصروح البحثية العلمية المتخصصة في مجال الإعاقة في العالم العربي .
هذا وقد أعرب سمو الأمير سلطان بن سلمان عن شكره وتقديره لحرص صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض على رعاية هذا الحدث ، مؤكدًا على أن ذلك يعكس ما توليه الدولة من اهتمام ومساندة لبرامج مؤسسات العمل الخيري ولقضية الإعاقة ولدور جمعية الأطفال المعوقين في هذا الصدد .وأوضح سموه أن الجمعية تنظم الدورة الثانية من هذا المعرض ومن خلاله تسعى لبناء جسور تواصل بين الافراد المعوقين ومؤسسات الرعاية السعودية والجهات المنتجة والمصنعة لأحدث برامج ووسائل الرعاية والاسهام في توفير أرقى وأحدث التجهيزات التي تلبي احتياجات المعوقين وتشجيع التصنيع الوطنى في هذا المجال .
من جهة أخرى استقبل أمير الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم امس ، مدير شرطة منطقة الرياض اللواء سعود بن عبدالعزيز الهلال، ومدير مرور منطقة الرياض المعين العميد الدكتور محمد بن شباب البقمي. وفي بداية الاستقبال تمنى سموه التوفيق والنجاح لمدير مرور منطقة الرياض العميد محمد البقمي في مهام عمله الجديد. كما استمع الضباط إلى عدد من التوجيهات الأمنية من سمو أمير الرياض التي أكدت أهمية الحرص على أمن وسلامة المواطنين والمقيمين بالمنطقة .كما استقبل رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن ومعالي نائب رئيس الهيئة لقطاع مكافحة الفساد أسامة بن عبدالعزيز الربيعة .
واستمع سموه في بداية الاستقبال إلى شرح عن منجزات الهيئة في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، والدور التوعوي الذي تقوم به في هذا المجال .

قبل اجتماع بحث مبادرات "العقاري" اليوم .. عقاريون: 4 تحديات تواجه حل أزمة الإسكان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150525/Con20150525773485.htm

صالح الزهراني (جدة)
استبق عقاريون اللقاء المزمع عقده اليوم في الغرفة التجارية بجدة مع مدير عام الصندوق المهندس يوسف الزغيبي لبحث مبادرات الصندوق العقاري لحل أزمة الإسكان، بالدعوة إلى التوسع في القروض الاستثمارية وبرنامج «ضامن» وحل أزمة ارتفاع أسعار الأراضي.
وقال رئيس لجنة الإسكان في غرفة جدة خالد باشويعر شهدت الفترة الأخيرة إطلاق العديد من المبادرات عبر الصندوق العقاري لحل أزمة الإسكان، ومن أبرزها برنامج «ضامن» الذي يتيح للمستفيد شراء الوحدة السكنية المطلوبة بضمان الصندوق، مشيرا إلى أن البرنامج مفيد لأصحاب الدخول المتوسطة وما فوقها بكثير، ونوه في هذا السياق بهبوط المساحة المطلوبة في الشقق إلى 175 م وذلك لمواجهة الارتفاع في الأسعار لاسيما في المدن الأعلى سعرا في جدة والرياض والدمام، وشدد على أن المشكلة الأساسية التي تواجه الصندوق حاليا هي ارتفاع أسعار الأراضي وإحجام الكثير من المستفيدين عن الاستعانة بقرض الصندوق، وقد ارتفع عدد هؤلاء إلى أكثر من 120 ألفا في السنوات الأخيرة. من جهته رأى رئيس لجنة التثمين العقاري في غرفة جدة عبدالله سعد الأحمري أهمية التوسع في القرض الاستثماري لمن لديهم أراض ويحتاجون إلى البناء عليها، وبيعها وفق ضوابط للمواطنين، وأشار إلى أهمية التوسع في هذه المبادرة التي

استؤنف العمل بها مؤخرا. وقدر حجم طوابير الانتظار على الصندوق بأكثر من 500 ألف طلب، داعيا إلى أهمية البحث عن حلول للأزمة من خارج الصندوق من خلال التوسع في الإسكان الاقتصادي في الضواحي الرئيسية للمدن. كما دعا إلى ضرورة إعادة النظر في أداء المطورين العقاريين الذين ساهموا في الآونة الأخيرة في تفاقم الأزمة بعد أن تفرغوا للمتاجرة في الأراضي وعدم البناء. ولفت إلى أهمية الشراكة بين وزارة الإسكان والمطورين من أجل تسريع الأداء، مشيرا إلى أن نجاح الوزارة مرهون بضخ المزيد من الوحدات السكنية والهبوط بأسعار العقارات والأراضي، رغم الممانعة الشديدة التي ستجدها من محتكري الأراضي.

من جهته، قال العقاري مسفر بن خيرالله إن أزمة الإسكان بحاجة إلى تضافر جهود مختلف القطاعات من أجل حلها وذلك لارتباطها بالأمن الاقتصادي والاجتماعى للمواطنين، وبدون ذلك لن تحل المشكلة وستتفاقم لصعوبة الحصول على سكن في ظل ارتفاع أسعار الإيجارات والأراضي بصورة مستمرة. ودعا أمانات المدن لأن يكون لها دور أكبر بتطوير أراضي المنح التي وزعت منذ سنوات طويلة.

في أعقاب ما أعلنته الداخلية بثبوت تورط صغار سن المحيميد: استخدام الأطفال بالإرهاب مُجرَّم بالقوانين الدولية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://sabq.org/QH7gde

بدر العتيبي- سبق- الرياض:

اعتبر المحامي أحمد المحيميد، عضو برنامج "بدون شك" المستشار بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، أن استغلال الأطفال بالعمليات الإرهابية، سواء بعلمهم أو رضاهم أو عدمه، من الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف، والمعاقَب عليها بالسجن ١٥ سنة، وغرامة تصل لمليون ريال.

وقال: كذلك استخدام الأطفال في الإرهاب والنزاعات المسلحة مُجرّم في القانون الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة، وفي القوانين المحلية لدول العالم كافة، وفي السعودية بشكل خاص ممنوع ومجرم شرعاً ونظاماً، وتُطبق التعليمات الشرعية والأنظمة المحلية لتوفير الحماية وحقوق الإنسان، خاصة حماية الأطفال.

يأتي ذلك في أعقاب ما أعلنته وزارة الداخلية عن استخدام أطفال في عمليات إرهابية؛ إذ ثبت أن بعض المتورطين تتراوح أعمارهم ما بين الـ ١٥ والـ١٦ عاماً.

وقال المحيميد: انطلاقاً من حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على حماية الطفل وتوفير حقوقه من الانتهاكات أو الاستغلال أو الانتقاص لما قد يتعرض له من تعسف واستغلال، صدر المرسوم الملكي رقم م/ 40 بتاريخ 21/ 7/ 1430هـ بالموافقة على نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص. ويأتي هذا النظام مؤكداً لما أقره الدين الإسلامي من صيانة الإنسان في دمه وماله وعرضه، ومتناسقاً مع الحقوق والحريات الإنسانية التي كفلها النظام الأساسي للحكم في السعودية للأشخاص.

وأضاف: بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللغة، فقد تم تعريف جريمة الاتجار بالأشخاص في المادة الأولى من النظام بأنها استخدام شخص أو إلحاقه أو نقله أو إيواؤه، أو استقباله، من أجل إساءة الاستغلال. ومن أبرز النصوص الواردة في هذا النظام مادته الثانية بحظر الاتجار، وذلك بأي شخص وبأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي أو العمل أو الخدمة قسراً أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه.

وأضاف: تنص المادة الثالثة منه بعقاب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بهما معاً، وكذلك المادة الرابعة تشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في الحالات الآتية: إذا ارتكبت الجريمة جماعة إجرامية منظمة، وإذا ارتكبت ضد امرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال: كذلك إن ارتُكبت ضد طفل حتى ولو لم يكن الجاني عالماً بكون المجني عليه طفلاً إذا استعمل مرتكبها سلاحاً، أو هدد باستعماله، كذلك إذا كان مرتكبها زوجاً للمجني عليه أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه، أو كانت له سلطة عليه، وإذا كان مرتكبها موظفاً من موظفي إنفاذ الأنظمة، وإذا كان مرتكبها أكثر من شخص.

واستطرد: "أيضاً إذا كانت الجريمة عبر الحدود الوطنية إذا ترتب عليها إلحاق أذى بليغ بالمجني عليه، أو إصابته بعاهة دائمة. كما نصت المادة الـ١٢ على الإعفاء من العقوبة لكل من يرتكب جريمة اتجار بالأشخاص في الحالات الآتية: يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا النظام كل من بادر من الجناة بإبلاغ الجهات المختصة بما يعلمه عنها قبل البدء في تنفيذها.

وساق قائلاً: كان من شأن ذلك اكتشاف الجريمة قبل وقوعها أو ضبط مرتكبها أو الحيلولة دون إتمامها، فإذا حصل الإبلاغ بعد وقوع الجريمة جاز إعفاؤه من العقوبة إذا مكّن السلطات المختصة قبل البدء في التحقيق من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين، فإذا حصل الإبلاغ أثناء التحقيق جاز تخفيف العقوبة.

واختتم: كذلك نص في مادته الخامسة: لا يعتد برضا المجني عليه في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وتختص هيئة التحقيق والادعاء العام بالتحقيق والادعاء في الجرائم المذكورة أعلاه.

اليوم

أكدت أن معالجة الطلبات السابقة تحتاج إلى4 أشهر:

مكاتب الاستقدام توقف استقبال الطلبات مع بدء تطبيق أنظمة العمل الجديدة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4068792

محمد الغامدي – الدمام

في الوقت الذي بدأت فيه وزارة العمل بتطبيق أنظمتها الجديدة المتعلقة بالأستقدام ،أوقفت أمس مكاتب الاستقدام استقبال طلبات العمالة المنزلية الجديدة بعد أن بدأت وزارة العمل تطبيق أنظمتها التي اعلنت عنها الاسبوع الماضي لتنظيم استقدام العمالة المنزلية، وأرجع عضو اللجنة الوطنية للاستقدام السابق حسين المطيري أسباب هذا الايقاف الى حاجة هذه المكاتب لوقت كاف لإنهاء الطلبات المعلقة لديها وتلافي تكدس طلبات جديدة قد تعرض المكاتب لدفع غرامات مالية تتجاوز 400 الف ريال شهريا.

وقدر المطيري ان الوقت اللازم الذي قد تستغرقه مكاتب الاستقدام لتسوية الطلبات السابقة بـ 4 أشهر لأسباب متعلقة بالمكاتب في دول المصدر. وتوقع ان يتسبب تطبيق الغرامات في تقليص عدد مكاتب الاستقدام وعزوف المستثمرين عن الاستمرار في هذا النشاط ما سيزيد من حجم المشكلة.

وقال حسين المطيري عضو اللجنة الوطنية السابق لليوم وصاحب مكاتب استقدام، ان نظام وزارة العمل الجديد لم يطبق على مكاتب العمل في المملكة بسبب ان جميع المكاتب يوجد لديها طلبات قديمة ولا تستطيع تنفيذها خلال شهرين في الجديد والقديم وستكون عليها غرامات.فاذا استقبلت المكاتب الطلبات الجديدة لا يمكن ان تتحمل الغرامات وتفرض بمبالغ مرتفعة على المكاتب الاستقدام من 300 الف الى 400 الف في الشهر فهذا غير ممكن باستقبال الطلبات الجديدة.وذكر ان المكاتب في المملكة تقوم بتصفية الطلبات القديمة وهذا يحتاج له من 3 اشهر الى 4 اشهر وبعد هذا سوف تبدا المكاتب باستقبال الطلبات الجديدة بنظامها الجديد واشار ان المكاتب الخارجية غير جاهزة بسبب انشغالها بالطلبات السابقة ولا

يمكن ان يطبق هذا النظام الجديد على ارض الواقع وخصوصا في الوقت الحالي.وأكد ان الدول الخارجية في حال سهلت الاجراءات خلال شهر فمن الممكن ان تتم بشكل قريب اما اذا لم تسهل اجراءات الاستقدام مثل الفلبين وسريلانكا فهذا لا يمكن تطبيقه، واما اسعار العمالة المنزلية فلم تتغير ما عدا دولة بنجلادش.

بحسب مؤشر وزارة العدل:

19.5 ألف قضية دعوى حقوقية ذات طابع مالي وعقاري في الشرقية منذ بداية العام

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4068819

خالد المطيويع - الدمام

تلقت محاكم المنطقة الشرقية منذ بداية العام الحالي 19549 دعوى حقوقية ذات طابع مالي وعقاري بحسب مؤشر المحاكم لوزارة العدل، حيث تصدرت قضايا دعاوى المبالغ المالية قائمة القضايا الحقوقية الأكثر ورودا لمحاكم مدن المنطقة الشرقية منذ بداية العام الحالي وحتى الآن مسجلة 3,156 قضية، فيما سجلت الدمام النصيب الأكبر من قضايا دعوى في مبلغ مالي بـ 720 قضية، اعقبتها الاحساء بـ 612 قضية، ثم حفر الباطن بـ 653 قضية، ثم الجبيل بـ 355 قضية، ثم الخبر بـ 319 قضية، ثم النعيرية بـ 121 قضية دعوى في مبلغ مالي، ثم بقيق بـ 109 قضايا، ثم رأس تنورة بـ 64 قضية، ثم الخفجي بـ 61 قضية، ثم القطيف بـ 54 قضية، ثم قرية العليا بـ 49 قضية، ثم الرفيعة بـ 23 قضية، ثم مليحة بـ 9 قضايا، ثم السعيرة بـ 4 قضايا، واخيرا الصرار بـ 3 قضايا دعوى في مبلغ مالي.

وجاءت دعوى تنفيذ شيك في المرتبة الثانية في القائمة مسجلة 2355 قضية كان نصيب الدمام منها 709 قضايا، اعقبتها الأحساء وتلقت 385 قضية، ثم العيون 260 قضية، ثم حفر الباطن 528 قضية، ثم الجبيل 304 قضية، ثم الخبر وسجلت 246 قضية، ثم ابقيق 67 قضية، ثم النعيرية 48 قضية، ثم القطيف 46 قضية، ثم رأس تنورة 15 قضية، ثم الرفيعة 4 قضايا، واخيرا الخفجي 3 قضايا.

واحتلت دعوى المطالبة بقيمة مبيع المرتبة الثالثة مسجلة 2184 قضية اعقبتها دعوى تنفيذ سند لامر وسجلت 2,016 قضية ثم جاءت دعوى حقوقية مسجلة 1,510 قضايا ثم دعوى مالية بأجرة عقار مسجلة 1,474 قضية، ثم دعوى تنفيذ حكم في دعوى أو سلف وسجلت 1,062 قضية، ثم دعوى تنفيذ سند تنفيذي 947 قضية، ثم دعوى مالية بعشرين الف ريال فما دون وسجلت 840 قضية، ثم دعوى قرض او سلف وسجلت 773 قضية، ثم دعوى اخلاء عقار من حاضر مسجلة 754 قضية، ثم دعوى مالية تزيد قيمتها عن عشرين الف ريال وسجلت 576، ثم دعوى تنفيذ قرار غير صادر من المحاكم وسجلت 523 قضية، ثم دعوى تنفيذ حكم بقيمة مبيع مسجلة 327 قضية، واخيرا دعوى مطالبة كفيل غارم وبلغ عدد قضاياها 284 في محاكم المنطقة الشرقية.

وسجل مؤشر القضايا الحقوقية 19,549قضية وردت لمحاكم مدن المنطقة خلال السبعة الاشهر المنتهية لهذا العام، وسجلت محاكم الدمام 6,390 قضية، اعقبتها حفر الباطن وسجلت 3,987 قضية، ثم الاحساء حيث تلقت 2,973 قضية، ثم الخبر وسجلت 2,352 قضية، ثم الجبيل مسجلة 1,418 قضية، ثم القطيف وسجلت 541 قضية، ثم الخفجي وسجلت 308 قضايا، ثم رأس تنورة وسجلت 224 قضية، ثم ابقيق 222 قضية، ثم النعيرية 212 قضية، ثم الرفيعة وسجلت 71 قضية، ثم قرية العليا وسجلت 57 قضية، ثم مليحة 14 قضية، ثم السعيرة 9 قضايا، واخيرا الصرار وسجلت 3 قضايا فقط.

العيادات التخصصية السعودية تقدم خدمات لـ1686 مراجعاً في مخيم الزعتري

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

عمّان - «الحياة»
تواصل العيادات التخصصية السعودية في مخيم الزعتري القيام بواجبها في مد يد العون للأشقاء اللاجئين السوريين من سكان المخيم، بتقديم ما يلزم من رعاية طبية وصحية، وكانت ثمار هذا العمل الإنساني للأسبوع الـ 124 ما مجموعه أكثر من 1600 حالة، تم التعامل معها في 12 عيادة اختصاص، وما يعززها من أقسام أشعة ومختبرات وصيدلية.
وأوضح المدير الطبي للعيادات التخصصية السعودية الدكتور محمد إسماعيل الزعبي أن العيادات تعاملت خلال أسبوعها الـ124، مع 1686 مراجعاً من مختلف الفئات العمرية، وعبر عيادات الاختصاص جميعها البالغ عددها 12 عيادة، بحيث كانت عيادة الطب العام الأكثر استقبالاً للمراجعين خلال هذا الأسبوع برصيد بلغ 490.
وأضاف أنه تم صرف ما مجموعه 775 وصفة شهرية ودورية و 161 عبوة حليب صحي من الصيدلية الخاصة بالعيادات ضمن برنامج «نمو بصحة وأمان» للاهتمام بالأطفال الرضع من خلال تأمينهم بالحليب الصحي، في حين تعاملت أقسام الأشعة والمختبرات مع 122 حالة، في الوقت ذاته قدم قسم المطاعيم واللقاحات المطعوم لـ 133 مراجعاً ضمن برنامج «شقيقي صحتك تهمني».

"الشؤون البلدية": تعيين 26 امرأة في اللجان المحلية للانتخابات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

الدمام - رحمة ذياب
أكدت فوزية الهاني صاحبة «مبادرة بلدي» تعيين 26 امرأة من 13 منطقة في اللجان المحلية للانتخابات، كخطوة أولية في مشاركة المرأة في العملية الانتخابية التي ستبدأ في توزيع قيود الناخبين في شهر ذي القعدة، وأوضحت أنه تمت مخاطبة اللجنة العليا للانتخابات في شأن «الكوتا النسائية»، وأن تكون المنافسة بين المرأة والمرأة وليس المرأة مع الرجال، «تحسباً لاكتساح المقاعد للرجال»، معتبرة أن العملية الانتخابية لن تخلو من «الصبغة القبلية التي لها دور على العملية الانتخابية»، التي تعتبر أحد التحديات لدخول المرأة ومشاركتها في العملية الانتخابية.
وأشارت خلال برنامج «اعرف حقوقك»، الذي أقامته «غرفة تجارة الشرقية»، إلى أن تغييرات عدة طرأت على النظام الانتخابي الجديد، منها السماح في التصويت لخمسة أشخاص مرشحين بدلاً من واحد، شريطة أن يكون في الدائرة الانتخابية المحددة في بطاقة الناخب ووفقاً لهوية الأحوال المدنية، كما أن مرجعية أي مجلس بلدي الوزارة مباشرة وليست الأمانات، فـ 285 مجلساً بلدياً مرجعيتهن الوزارة فقط حتى لو كانت خلافات أو مخاطبات، كما أنه ضمن التغييرات

والتعديلات على النظام الانتخابي أنه ليس من حق رئيس البلدية ترأس المجلس البلدي، ويكون 30 عن طريق الترشيح و10 تعيين.
وأشارت إلى أن تقليص عمر الناخبين إلى 18 سنة سيرفع فرصة نجاح المرأة في الترشيح، وهذه فرصة لبدء الحصول على بطاقة الهوية المدنية، وحالياً ضمن النظام الانتخابي الجديد من حق الناخب التفويض لشخص آخر بالتصويت في حال السفر أو عدم القدرة مع عذر مصدق من الناخب، مضيفة: «لا زالت الدولة مضطرة للتعيين لأن المجتمعات القبلية لها تأثير في المقاعد الانتخابية، ومن خلال التصويت (القبلي) تغيب الكفاءات، فيكون القائمون على العملية الانتخابية مضطرين للتعيين لتحقيق التوازن، لأن المعينات من الطبيعي أن يكن ذوات خبرة وكفاءة عالية، وفي الوقت ذاته نقول إن أكثر من 70 في المئة من الناخبين هم من الشباب، فهل سيتأثرون في الصبغة القبلية؟ فما نتوجه إليه حالياً هو الصوت الحر علماً بأن القبلية لا زالت تؤثر».
وأضافت بأن أبرز التحديات التي تواجه المرأة في العملية الانتخابية «العائلة»، أي ثقافة المجتمع، إذ ربما يصوت لها المقربون من أفراد عائلتها، ولكن على سبيل المثال ربما لن تحظى بدعم إخوتها، ومن ضمن التحديات الخوف من الفشل، فالتحديات في المجلس تختلف عن الانتخابات، وكل ما نريده الثقة برأيها والثقة بقرارها، فالرجل لن يدعم المرأة عند دخول المجلس وهنا ستبدأ التكتلات، مستعرضة تحديات أخرى ربما تحد من مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، وهي: تجيير الأصوات، لذا لا بد من توعية الناخبين، لأن الصوت أمانة ولا يحتاج إلى مقابل، مبينة أن المرأة إن لم ترشح المرأة فهي فاقدة للثقة بنفسها.
وأكدت أن مبادرة «بلدي» طالبت في الكوتا الانتخابية للنساء بأن تكون من 4 إلى 5 مقاعد، بعيداً عن منافستها مع الرجل، فمنافسة المرأة مع المرأة، ونعتقد أنه في التعيين ستكون هناك نساء وليس بالترشيح، وحالياً تعمل اللجنة الانتخابية العليا التي شاركت بها 3 نساء، وهن: آمال المعلمي، ونورة الفايز، إضافة إلى أكاديمية من إحدى الجامعات، على أن آليات البرامج والأنشطة الانتخابية ستكون وفق ضوابط عامة، وضوابط متعلقة في مشاركة المرأة المرشحة وضوابط للرجال المرشحين أيضاً.
وقالت خلال البرنامج «اعرف حقوقك»: «الناس فقدت الثقة بالمجالس البلدية، على رغم أنها فاعلة للإصلاح المدني، فالصورة النمطية أن الرجل لم يعمل شيء في المجالس البلدية فماذا ستعمل المرأة»؟ مضيفة: «إنها قادرة على المشاركة وتحسين في خدمات صحة البيئة والمطاعم والحدائق والحفريات وغيرها من مواضيع تهم الأحياء، ونحن لا نريد فلاشات فقط وإنما أعمال فعلية وإنجازات»، مؤكدة أهمية معرفة قيود الناخبين للتعرف على الفئات العمرية للناخبين في حال الترشح.
وأوضحت أنه خلال «مبادرة بلدي» سيتخلل المرحلة الثانية تدريب المدربات خلال شهر شوال وتدريب المرشحات، إذ تبدأ القائمات على «مبادرة بلدي» بتسلم القوائم الانتخابية، مؤكدة أنه بالإمكان إعلان البرنامج الانتخابي، وإيضاح الأهداف التي تسعى إليها المرشحة من خلال «مراكز الأحياء والمنتديات الثقافية، والتنسيق مع الجهات المهتمة في شؤون المرأة، علماً أن اللائحة الانتخابية لم تصدر بعد».

• حائل": شاهد عيان يؤكد تعدي عضو الهيئة على • المرأة المنقبة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

حائل - محمد الخمعلي
في تطور جديد في حادثة طرد موظف هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لامرأة سعودية من أمام محل تجاري في حائل أول من أمس، كشف بائع المحل الذي شهد الحادثة أن موظف الهيئة، تهجم لفظياً على المرأة بسبب عدم لباسها

«عباية رأس» و«جوارب» و«قفازات»، لكنها كانت ترتدي لباساً محتشماً، فيما تأكد أن عضو الهيئة هو الشخص ذاته الذي تعدى لفظياً على مواطنة مسنّة تعمل في سوق برزان، وقضيته لا تزال منظورة أمام هيئة التحقيق والادعاء العام.
وقال البائع أحمد عبدالعظيم، وهو مقيم مصري الجنسية: «كانت السيدة ترتدي لبساً محتشماً، وتجلس داخل المحل بانتظار تغليف هديتها، التي كانت عبارة عن مبلغ ألف ريال موضوعة بطريقة مميزة داخل علبة هدايا».
ويضيف: «كنت مشغولاً بتجهيز التغليف، وكان صاحب المحل موجوداً ومنهمكاً هو الآخر، وتفاجأنا بدخول عضو الهيئة، وهو يصرخ بصوت عالٍ في وجه المرأة، ويردد: لابسة عباية شغالات وتجين طايرة عند الرجال عشان تعوضين النقص اللي عندك.. أنتن ناقصات دين وجمال.. قبل أن يطلب منها الخروج من المحل».
وبحسب البائع، فإن المرأة المنقّبة استجابت وخرجت إلى خارج المحل وهو يسألها: «أين ولي أمرك؟»، فردت قائلة: «ولي أمري مسافر للرياض إذا تبي أدق عليه تكلمه»، وطلبت منه أن يسمح لها بأن تأخذ الهدية التي قامت بتغليفها لأحد قريباتها فرفض بشدة، وقال: «أحضري أحد أقاربك لتسلّمها، وتوكلي على الله، وامشي ما راح تاخذين شي».
وأفاد البائع بأن صاحب المحل حاول أن يتدخل لتهدئة عضو الهيئة الغاضب، لكنه طلب منه الصمت وعدم التدخل، بل إنه وجّه بعدم السماح للسيدات بالجلوس داخل المحل، مستثنياً المرأة الكبيرة بالجلوس، أما الفتاة فلا يُسمح لها بالجلوس داخل المحل على الإطلاق.
وحاولت «الحياة» أخذ تعليق المتحدث الإعلامي في هيئة حائل فهد العامر بعد أن توجهت إليه في مكتبه بفرع الرئاسة، لكنه اعتذر عن التصريح على الإطلاق حول القضية قبل انتهاء التحقيقات فيها، وقيامه لاحقاً بإرسال رسالة نصية ذكر فيها: «عفواً أخي التحقيق جارٍ، ولم يصدر شيء، وسنوافيكم بما يتم».
يذكر أن «الحياة» نشرت حادثة عضو الهيئة ذاته الذي ظهر في المقطع المتداول، وهو يقوم بطرد السيدة من المحل، بحجة عدم لبسها عباية رأس، وقفازات للأيدي وجوارب للأرجل والذي كان قبل نحو أربعة أشهر أثناء ظهوره في مقطع فيديو مشابه داخل السوق ذاتها، وهو يطالب بائعة بسطة مسنّة بتغطية عيونها ومنعها من ممارسة البيع، وقضية بائعة البسطة وعضو الهيئة نفسه لا تزال منظورة لدى هيئة التحقيق والادعاء العام.

الحياة AL HAYAT

• سجون جدة": إطلاق سراح 1224 سجيناً ممن شملهم العفو الملكي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
أطلقت إدارة السجون بمحافظة جدة أخيراً، سراح 1224 سجيناً ممن شملهم العفو الملكي من سجناء الحق العام، حتى يوم الخميس الماضي، فيما يجري استكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من يشمله العفو من السجناء خلال الأيام المقبلة.
وأوضحت محافظة جدة في بيان صحافي أمس، أنه تتم دراسة ملفات قضايا الحق العام، لتطبيق الشروط التي نص عليها الأمر الملكي الكريم واللائحة المنظمة لذلك، بمتابعة من محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز، الذي وجه بسرعة إنجاز إجراءات إطلاق سراح من يشملهم العفو.
إلى ذلك، فعّلت سجون العاصمة المقدسة أمس، نظام الربط الإلكتروني في نسخته التجريبية، بين إمارة منطقة مكة المكرمة وإدارة سجن النساء.
وأوضح مدير سجون العاصمة المقدسة العقيد صالح القحطاني أن الربط الإلكتروني التجريبي يأتي في مرحلته الأولى، الذي يطبق للمرة الأولى على مستوى السعودية في سجن النساء بالعاصمة المقدسة، لتسهيل جميع إجراءات السجينات الداخلية أو الخارجية مع مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، منها إمارة المنطقة وأقسام الشرط والمحاكم الشرعية لتمثل جميعها حزمة من الخدمات الإلكترونية تصل نسبتها إلى 90 في المئة من التعاملات الذكية من خلال عدة

خيارات متاحة ضمن قاعدة بيانات لا تحتمل الخطأ، مبيناً أن هذه الخطوة تجسد جميع مساعي السجون وشركائها من الجهات المعنية في توفير الوقت والجهد باستخدام أحدث التقنيات.
وأفاد في بيان صحافي أمس، عن جملة من الإجراءات التي ينفذها الربط، منها إضافة ملف صحي إلكتروني لكل نزيلة وإعداد نماذج الرفع لخفض المحكوميات «ربع المدة، شهراً أو شهرين قبل الإطلاق لتزويدهم ببرامج تأهيلية وحفظ أجزاء من القرآن الكريم» في شكل شهري، أسبوعي، يومي، وإنجاز محاضر المستحقين للعفو آلياً وفق المعلومات المدرجة سابقاً وجمع الإحصاءات والتقارير المطلوبة عن السجناء وقضاياهم وأعمارهم وجنسياتهم ومحكومياتهم وعن كل سجين بمفرده أو كل السجون المرتبطة بالنظام ذاته والاستغناء تماماً عن الإجراءات الورقية المتبعة منذ أعوام.
وبيّن أن المرحلة الثانية سيتم العمل على رفع جودة كفاءة التطبيق وتطويره، بحيث يشتمل على استخدام البطاقة الممغنطة للنزيل التي تحتوي بدورها على الباركود الخاص به للاستعلام عن كل معلومات السجين على الشاشة وربط ذلك ببصمته وتسجيل مخالفات النزيل وحصرها وما اتخذ فيها من الإجراءات التي ينبني عليها التقويم في الرفع بالخفض عن المحكومية.

تخويل وزير الداخلية حظر سفر المتهمين بـ"الإرهاب" قبل محاكمتهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

علمت «الحياة» أن مجلس الوزراء السعودي منح وزير الداخلية، أو من يفوضه صلاحية المنع من السفر في القضايا المتصلة بقانون جرائم الإرهاب وتمويله في جميع مراحل القضية، ويشمل ذلك عدم إبلاغ من يُمنع من السفر في تلك القضايا متى تطلبت المصلحة الأمنية ذلك، بموافقة وزير الداخلية. وذكرت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن الصلاحيات نصت على منع السعودي المحكوم عليه بالسجن في القضايا المشمولة بأحكام قانون جرائم الإرهاب وتمويله من السفر إلى خارج المملكة مدة مماثلة لمدة عقوبة السجن المحكوم بها عليه، بعد انتهاء تنفيذ عقوبة السجن.
ويأتي ذلك بناء على توجيه مجلس الوزراء للجنة في هيئة الخبراء لدرس العقوبات المتصلة بنظام جرائم الإرهاب وتمويله، وإبقاء الوضع على ما هو عليه تجاه الفقرة الثانية من المادة السادسة، من نظام وثائق السفر، وفق ما تقضي به الأنظمة والقواعد العامة، بعد درس طلب تعديلها.
إلى ذلك، تم الاستناد على أمر ملكي سابق بدرس طلب التأكيد على إحالة أي موضوع يتعلق بإساءة سمعة المملكة في الخارج إلى اللجنة المختصة بذلك، لإعمال اختصاصها الحصري، تكييفاً وحكماً، من دون منازعة أية جهة لهذا الاختصاص، استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 104.
وكانت السعودية طبقت قانون مكافحة الإرهاب وتمويله مطلع العام الهجري الماضي بعد إقراره من مجلس الوزراء.
وتسري أحكام نظام مكافحة الإرهاب وتمويله على كل شخص، سعودياً كان أم أجنبياً، ارتكب – خارج المملكة – جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو ساعد على ارتكابها، أو شرع فيها، أو حرّض عليها، أو أسهم فيها، أو شارك فيها، ولم يحاكم عليها؛ إذا كانت تهدف إلى تغيير نظام الحكم في المملكة، تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، حمل الدولة على القيام بعمل أو الامتناع عنه، الاعتداء على السعوديين في الخارج، الإضرار بالأملاك العامة للدولة في الخارج، إلى جانب أحكام أخرى.

عضو "شورى": "واس" تعمل وفق اجتهادات ارتجالية .. ومعلوماتها "بروباغندا"!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

فيما اتهم عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودية الدكتور صدقة فاضل وكالة الأنباء السعودية بتقديم معلومات «بروباغندا» لكبار مسؤولي الدولة في نشراتها اليومية، أثخنت اللجنة الإعلامية بالمجلس الوكالة في النقد، لأنها تعمل وفق اجتهادات ارتجالية من مسؤوليها. وأوضح الدكتور صدقة فاضل في جلسة الشورى أمس (الإثنين)، أن معظم ما تبثه الوكالة من نشرات إخبارية على رأس كل ساعة يحوي معلومات غير صحيحة بحسب اطلاعه على مجموعة من تلك النشرات، مطالباً بأن تُضمن الوكالة في النشرة الخاصة بكبار المسؤولين في الدولة ما تنشره وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية، خصوصاً الإعلام المناوئ للمملكة ليعرف المسؤولون حقيقة ما يجري ويقال عن المملكة وما حولها -طبقاً لقوله-. كما دعا إلى تخصيص نشرة خاصة لعضو مجلس الشورى لأنه مُشرِّع، ويجب أن يحاط بمعلومات تامة ودقيقة عن البلد. ولم تشفع خبرة وكالة الأنباء السعودية طوال 45 عاماً تحت مظلة وزارة الإعلام في نيل رضا اللجنة الإعلامية في المجلس، إذ بدأ رئيسها الدكتور أحمد الزيلعي نقده قائلاً: «تعمل وفق اجتهادات مرتجلة من مسؤوليها، وتفتقر إلى خطة إستراتيجية واضحة»، موضحاً أن التقرير السنوي للوكالة المقدم للمجلس «سطحي وصفي». وعلى رغم أن اللجنة الإعلامية أرسلت استفسارات عدة حول أداء الوكالة قبل عرض تقريرها للمناقشة تحت القبة، إلا أن إجابات المسؤولين فيها جاءت على شكل عبارات إنشائية لم تجب على تساؤلات اللجنة، وهو ما يؤكد -بحسب اللجنة- ضرورة تطوير أداء الوكالة والعاملين فيها، ووجود خطة إستراتيجية واضحة، وتطوير أدائها في صناعة الخبر والتقرير وصياغتها، إضافة إلى تجويد العمل الإعلامي شكلاً ومضموناً. وقال الزيلعي إن اللجنة الإعلامية وجدت ما كتبته وكالة الأنباء السعودية في تقريرها بأن استقلالها المالي والإداري فتحا لها آفاقاً من التميز «لم يظهر له أثر واضح في التقرير أو في إجابات مسؤوليها»، وأشار إلى عجز الوكالة عن القيام ببعض المهمات، خصوصاً في قسم البحوث والدراسات. وكشف العضو الدكتور عبدالله الفيفي أن الوكالة ما زالت تعمل وفق هيكلها التنظيمي قبل فصلها عن وزارة الإعلام، مطالباً اللجنة بتقديم توصيات أكثر دقة لأن ما طالبت به مجرد نصائح عامة. أما العضو الدكتور عوض الأسمري فأيّد رأي اللجنة، خصوصاً في مسألة التدريب السنوي لمنسوبي الوكالة البالغ 33 في المئة، والدلالة على أن هذا التدريب لا يفي بالغرض -بحسب التقرير-. فيما تعاطف وحيداً العضو الدكتور ناصر الموسى مع الوكالة، واعتبر اللجنة قاسية في حكمها على الوكالة الرسمية للمملكة، خصوصاً وأن مندوبيها اعترفوا بأن من أعدّ تقريرها السنوي تنقصهم الخبرة في إعداد التقارير الرسمية.

شطب المحاسب القانوني.. ومطالب بتعريف «الاحتكار»

< وافق مجلس الشورى على تعديلات نظام المحاسبين القانونيين الذي تقدم بها الدكتور حسام العنقري، أبرزها: «لا يجوز أن تقل نسبة الجهد الإشرافي للمحاسب القانوني - فرداً كان أم شريكاً في شركة مهنية - عن 5 في المئة من إجمالي الجهد المهني المطلوب لكل عملية مراجعة يتعاقد على تنفيذها، ولا يجوز أن تزيد عدد الشركات المساهمة التي يقوم بمراجعتها المحاسب القانوني - فرداً كان أم شريكاً في شركة مهنية - خلال كل سنة على خمس شركات مساهمة فقط، كما لا يجوز أن يقوم المحاسب القانوني - فرداً كان أم شركة - بمراجعة حسابات شركات المساهمة وحسابات المصارف والمؤسسات العامة لأكثر من خمس سنوات، وشطب قيد المحاسب القانوني الذي يتم إيقافه عن ممارسة المهنة لمدة سنة فأكثر خلال خمس سنوات. من جهة أخرى، انتقد أعضاء شورى نظام المنافسة المقترح تعديله من اللجنة الاقتصادية في المجلس، إذ اعتبر العضوان الدكتور فهد بن جمعة وخليفة الدوسري أنه مجرد اسم ويخلو من جميع النظريات الاقتصادية، كما أنه نظام متواضع ولا يوجد فيه تعريف للاحتكار، ولا يرى العضوان استقلال المجلس وارتباطه برئيس

مجلس الوزراء عوضاً عن وزير التجارة، وخالفهم العضو الدكتور عبدالله العتيبي الذي أكد أن استقلالية المجالس الرقابية مطلب كوني.

مشاهدات

- الشورى يدين الحادثة الإرهابية التي استهدفت مسجداً في بلدة القديح في جلسة الشأن العام (السرية). - اســـــتمرت الجلسات السرية (المحظورة على الإعلاميين) ساعة ونصف الساعة، وكان النقاش فيها عن حادثة القديح بحسب مصادر لـ«الحياة». - تم تأجيل مقترح نظام البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من الدكتورة لبنى الأنصاري للمرة الرابعة على التوالي، ورئيس الجلسة يطالب الأمانة بعرضه في جدول أعمال المجلس اليوم (الثلثاء).

"صحة نجران": قضية "سولاف" تخضع لمتابعة "الهيئة الصحيّة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م

اضغط هنا

نجران - علي آل جليدان

كشفت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة نجران، أن قضية الطفلة «سولاف» التي توفيت قبل نحو ستة أشهر في مستشفى الملك خالد، لا تزال منظورة لدى الهيئة الصحية الشرعية، مشيرة إلى أن أحد الأطباء الذين أشرفوا على الحالة يرفض مراجعة المستشفى لإخلاء طرفه وتسليم ما في عهدته.

وأوضح المدير العام للشؤون الصحية في منطقة نجران الصيدلي صالح المؤنس في بيان صحافي أمس، أن الطفلة وذويها راجعوا مستشفى الملك خالد في نجران بتاريخ 24 صفر الماضي إثر ابتلاعها خاتماً معدنياً، لافتاً إلى أن الأطباء حاولوا استخراج الخاتم المعدني وعمل الإجراءات الطبية اللازمة لكن من دون جدوى، مبيّناً أنها توفيت في اليوم التالي.

وأضاف: «بعد وفاة الطفلة تقدّم والدها باستدعاء ضد المتعاملين مع حالة ابنته، وشُكلت لجنة مباشرة للتحقيق في ملابسات الوفاة، وانتهت في توصياتها إلى إحالة القضية للهيئة الصحية الشرعية بمنطقة نجران بتاريخ 9 نيسان الماضي، وبالتالي فإن دور الشؤون الصحية بالمنطقة انتهى، ولم يعد بمقدورها التأثير أو التعديل في أي من أوراق القضية والتي بدورها عقدت أولى جلساتها في 19 نيسان الماضي أولى جلساتها وتبعها جلسات عدة للاستماع لأقوال المدعي والمدعى عليهم، وكذلك الاستئناس بآراء الاستشاريين الاختصاصيين». وأفاد بأنه خلال إحدى الجلسات قام أحد المدعى عليهم وهو الطبيب الزائر (م . ع) الذي كان ضمن الطاقم الطبي، بتقديم طلبات عدة لرئيس الهيئة الصحية الشرعية، إذ تم النظر في ما يتعلق بالقضية من الناحية الطبية، فيما تُركت الجوانب الأخرى لجهات الاختصاص.

وأضاف: «في ما يتعلق بما جاء على لسان الطبيب وعدم إعطائه راتب الشهر المتبقي لدى مستشفى الملك خالد، فما حدث هو أن الطبيب يرفض مراجعة المستشفى لإخلاء طرفه وتسليم ما بعهدته للمستشفى، وهناك جلسة أمام الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية غداً، وهي من تقرر وتبتّ في الدعوى».

وزارة العمل تبدأ تطبيق "حماية الأجور" الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م

اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

تبدأ وزارة العمل الاثنين المقبل التطبيق الإلزامي لبرنامج «حماية الأجور» في مرحلته السابعة التي تشمل فئة المنشآت التي يبلغ عدد العاملين لديها أكثر من 170 عاملاً، وقدّرت الوزارة عدد المنشآت المشمولة في هذه المرحلة بـ 2171 منشأة بعدد عمالة تبلغ نحو 432 ألفاً و901 عامل.

وأكد وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبد الله أبو ثنين في تصريح إلى «وكالة الأنباء السعودية» (واس) أن الوزارة ملتزمة بتطبيق «حماية الأجور» على جميع منشآت القطاع الخاص للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشكلات بين صاحب العمل والعامل، مشدداً على أن «الوزارة لن تتهاون في تطبيق البرنامج وفق مراحله الزمنية المحددة حتى يتم تطبيقه على جميع منشآت القطاع الخاص».

وأوضح أن «البرنامج يعد أحد أدوات الوزارة لمتابعة أداء سوق العمل، وتثبيت حقوق العاملين من خلال شفافية معلومات الأجور، ويقلل من المشاكل العمالية عبر إيجاد بيئة عمل صحية تشجع رفع الإنتاجية، وتوافر المعلومات اللازمة والدقيقة لتمكين الوزارة من نشر إحصاءات وبيانات عن سوق العمل بما يخدم جميع الأطراف بما فيها صاحب العمل».

ودعا وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل المنشآت إلى المسارعة بتقديم بيانات العاملين لديها، مُنبهاً الـمُنْشآت التي لا تلتزم بتقديم البيانات لمدة شهرين مِنْ تاريخ التطبيق الإلزامي بأنه سيتم إيقاف جميع خدمات الوزارة عنها، عدا خدمة إصدار أو تجديد رخص العمل، وإذا تأخرت الـمُنشأة لمدة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات الـمُنْشأة لدى الوزارة، فيما سيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى مـنْشآت أخرى من دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنتهي رخصة العمل الخاصة بالعامل.

وأضاف أنه يمكن للمنشآت الدخول على موقع الوزارة والاطلاع على جدول المراحل المقبلة، وأنه يحق كذلك للمنشآت الاشتراك في «حماية الأجور» في شكل تجريبي قبل تاريخ الإلزام الخاص بهم ولن يترتب على هذه المشاركة التجريبية أي عقوبات أو ملاحظات، ولمزيد من المعلومات حول ملف الأجور وخطوات تحميل يمكن الاطلاع على «دليل مستخدم نظام حماية الأجور» المتاح من خلال بوابة وزارة العمل.

عصابات إجرامية تفننت في التجسس والاختراقات واعتدت على الخصوصية

جرائم المعلومات تهديد لأمن الأفراد والمجتمعات

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051311

الرياض، تحقيق- نايف الزاحم

تتنوع الممارسات السلبية لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتشكل في مجملها خطراً يهدد الأمن بمعناه الشامل، بدءا من جرائم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، مروراً بأعمال القرصنة وإفشاء الأسرار والتشهير بالآخرين وحتى السطو على المؤسسات المالية والأنشطة التجسسية.. إلى قائمة أخرى طويلة من الجرائم التي تهدد أمن الأفراد والمؤسسات وحتى الدول، وتفرض تحديات كبيرة لمواجهة هذه الجرائم وما تمثله من تهديدات أمنية. وفي ظل التطورات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات، ونظراً للعدد الهائل من الأفراد والمؤسسات الذين يرتادون هذه الشبكة، فقد أصبح من السهل ارتكاب أبشع الجرائم بحق مرتاديها، سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات أم مجتمعات محافظة بأكملها، من قبل مجرمين تعدت جرائمهم من التشهير وتشويه سمعة ضحاياهم، إلى السطو على البنوك، والإرهاب، وهو ما حدا بالعالم للتحرك، حيث وقعت (30) دولة على الاتفاقية الدولية الأولى لمكافحة الإجرام عبر الإنترنت. وقد أظهرت هذه الاتفاقية مدى القلق العالمي من جرائم الإنترنت، إلا أنها اصطدمت بتيارين، أولهما حكومي طالبت به أجهزة الشرطة، وهو الرقابة الصارمة على مستخدمي

الإنترنت، والتيار الثاني رفض المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والصناعات المعنية ومزودي خدمات الإنترنت الحد من حرية الأفراد في استخدام الإنترنت.

مليارات ضاعت!

وقد ذكرت تقارير أنّ المصارف حول العالم فقدت مليارات الدولارات، بسبب الاحتيال المصرفي، وإزاء تعدد جرائم الإنترنت، تم إنشاء المركز الدولي، وهو كناية عن نظام التبليغ وإحالة شكاوى الناس في الولايات المتحدة والعالم أجمع ضد جرائم الإنترنت. ويخدم المركز، بواسطة استمارة للشكاوى مرسلة على الإنترنت، وفريق من الموظفين والمحللين، ووكالات فرض تطبيق القوانين الأميركية والدولية، التي تحقق في جرائم الإنترنت.

ويشير تقرير مركز شكاوى الاحتيال عبر الإنترنت إلى أن خسائر الاحتيال عبر الإنترنت في الولايات المتحدة قد وصلت إلى رقم قياسي بلغ 264.6 مليون دولار في العام 2008م، وكانت الخسائر بسبب جرائم الاحتيال على الإنترنت قد بلغت 239.1 مليون دولار في العام 2007م، مقارنة بحوالي 18 مليون دولار فقط في العام2001م.

مسرح الإنترنت

وتقع جرائم الإنترنت ضمن فئات متعددة، تحكمها بعض الأسس والمعايير لعدة معطيات أبرزها جرائم تتعلق بمعطيات الحاسوب، كإتلاف وتشويه البيانات والمعلومات وبرامج الحاسوب، والتحوير والتلاعب بالمعلومات المخزنة داخل نظم الحاسوب واستخدامها، كتزوير المستندات المعالجة آليا واستخدامها وجرائم تتعلق بالشخصيات أو البيانات المتصلة بالحياة الخاصة، وتشمل جرائم الاعتداء على المعطيات السرية أو المحمية، وجرائم الاعتداء على البيانات الشخصية المتصلة بالحياة الخاصة وجرائم ترتبط بحقوق الملكية الفكرية لبرامج الحاسوب ونظمه (جرائم قرصنة البرمجيات)، وأشهرها نسخ وتقليد البرامج والصفحات والمعلومات والتصميمات، وإعادة إنتاجها من دون ترخيص، والاعتداء على العلامة التجارية وبراءة الاختراع وانتحال شخصية أخرى بطريقة غير شرعية على الإنترنت، وذلك بهدف الاستفادة من مكانة تلك الشخصية، أو لإخفاء هوية المجرم، لتسهيل ارتكابه لجرائمه والمضايقة والملاحقة، وهما نوع حديث من الجرائم المتزايدة باستمرار مع كل تحديث يطال برامج الحوارات والدردشة برسائل تهديد وتخويف، لإحكام السيطرة والتحكم في الضحية والتغرير والاستدراج، وهما من أشهر جرائم الإنترنت وأكثرها انتشارا، وخاصة بين أوساط صغار السن من مستخدمي الشبكة، وهذه الجريمة تقوم على عنصر الإيهام في تكوين علاقات من قبل المجرمين والتشهير وتشويه السمعة. وتعتبر شبكة الإنترنت مسرحا غير محدود، لأنها تتلقى كل ما يدرج عليها من دون قيد أو رقابة، لذا تنشأ عنها حالات سلبية شاذة من أشخاص تم التشهير بهم عبر إيراد معلومات مغلوطة وصناعة ونشر الإباحية، ما يحضُّ القاصرين على أنشطة جنسية غير مشروعة، وصناعة الإباحية من أشهر الصناعات الحالية وأكثرها رواجا، وخاصة في الدول الغربية والآسيوية والنصب والاحتيال، نظرا لأن الإنترنت مجال رحب تمارس فيه جميع أشكال التعاملات، إلا أنّ هذه الميزة شابتها سلبيات عديدة، أبرزها إمكانية النصب والاحتيال بخرق هذه التعاملات.

تزايد مستمر

وأكّد الفريق الدكتور عباس أبو شامة -عضو هيئة التدريس بجامعة نايف للعلوم الأمنية- أنّ أشكال الاستخدام السلبي لتقنيات المعلومات والتي تمثل خطراً على الأمن، في تزايد مستمر بسبب اتساع نطاق التعامل مع هذه التقنيات في جميع دول العالم.. ويكفي للدلالة على ذلك أن عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة وحدها يتجاوز عشرة ملايين مستخدم، يمثل الشباب الجزء الأكبر منهم.. هذا بالإضافة إلى امتلاك شرائح كبيرة من المستخدمين للخبرات التي تتيح لهم قدرات هائلة في التعامل مع هذه التقنيات.. هو ما يفسر التزايد الكبير لجرائم المعلومات الذي تعاني منه جميع الدول بلا استثناء.. والأخطر أن كثيرا من الجرائم الإلكترونية لا يتم الإبلاغ عنها ولا تصل إلى علم الجهات الأمنية. وأضاف أنّ مكافحة جرائم المعلوماتية وآثارها السلبية على الأمن والاستقرار، تتطلب إيجاد آليات للوقاية من وقوع هذه الجرائم وذلك من خلال التربية الصحيحة داخل الأسرة والمؤسسات التربوية، لأن الأجهزة الأمنية يبدأ دورها في حال وقوع الجريمة والإبلاغ عنها.. لكن تظل الوقاية الحقيقية مرتبطة بثقافة المجتمع لتعظيم الاستفادة من تقنيات المعلومات فيما ينفع الفرد والمجتمع وليس فيما يمثل تهديداً لأمنه وسلامته، مبيّناً أنّ الأنظمة والقوانين لها فعاليتها في التصدي لجميع أشكال الجرائم المعلوماتية، إذا ما وصلت هذه الجرائم إلى علم الجهات المختصة وتم التحقيق فيها ونظرها أمام المحاكم.. لأنه يمكن في كثير من الأحيان إثباتها تقنياً، وتقديم الأدلة على ارتكابها من خلال التعاون بين جهات التحقيق والجهات المعنية بتقنية المعلومات.

إحالة ملف متوفاة "العملية القيصرية" للهيئة الصحية الشرعية بالمدينة

نتائج التحقيق الأولية أثبتت تقصير وإهمال الطبيب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

ماجد الصقيري - المدينة المنورة

أحالت اللجنة المختصة بالتحقيق في وفاة الشابة منى الأحمدي بعد إجرائها عملية قيصرية في أحد المستشفيات الخاصة بالمدينة المنورة القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية في المدينة، وذلك بعد إغلاق ملف التحقيق، حيث ضمت اللجنة مندوبًا من القطاع الصحي الخاص، وآخر من المتابعة في المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة وعددًا من الاطباء المختصين في أمراض النساء والولادة.

وأوضح مصدر في اللجنة لـ «المدينة» أن نتائج التحقيق الأولية أثبتت وجود تقصير وإهمال من قبل الطبيب المشرف على حالة منى الأحمدي بعد إجرائها للعملية القيصرية التي تبعها تدهور صحتها حتى وفاتها في غرفة العناية المركز في المستشفى الخاص.

وأفاد المصدر أن الهيئة الصحية الشرعية استلمت ملف التحقيقات لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة بعد الاطلاع على ملف التحقيق المبدئي. وكانت اللجنة المختصة بالتحقيق قد أقرت في وقت سابق إيقاف الطبيب الذي باشر حالة منى الأحمدي عن العمل ومنعه من السفر إلى خارج المملكة حتى الانتهاء من التحقيق في القضية، وكشف الملابسات التي أدت إلى الوفاة، حيث أجرت اللجنة سلسلة من التحقيقات مع الطبيب والفريق الطبي الذي باشر حالة الشابة قبل وفاتها، بالإضافة إلى الاطلاع على كامل الملف الطبي الخاص بها، وذلك لإعداد التقرير النهائي، الذي يوضح الأسباب، التي قادت إلى وفاة الشابة بعد العملية القيصرية.وبالعودة الى تفاصيل الواقعة التي شهدها أحد مستشفيات الخاصة بالمدينة المنورة، وانفردت «المدينة» بنشرها في وقت سابق، فإن الشابة منى الأحمدي لفظت أنفاسها في غرفة العناية المركزة بعد إجرائها لعملية قيصرية في أحد المستشفيات الخاصة بالمدينة المنورة، مما دفع ذويها بالتقدم بشكوى للشؤون الصحية بالمنطقة للتحقيق في أسباب الوفاة، وهو مادفع المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة إلى تشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في أسباب الوفاة، حيث أكد حينها مدير الإعلام الصحي في المدينة المنورة عبدالرزاق حافظ أن اللجنة سوف تعد تقريرًا فنيًا بعد الانتهاء من التحقيق يكشف ملابسات الوفاة.وكانت الأحمدي قد تعرضت لمضاعفات صحية بعد أيام قليلة من العملية القيصرية، التي أقرها الطبيب المعالج لحالتها، حيث تدهورت حالتها الصحية بشكل مفاجئ.

وذكر شقيق زوج منى الأحمدي لـ» المدينة» حينها أن زوجة شقيقه لم تكن تشتكي من أي أمراض أو مشكلات صحية، كما أن فترة حملها كانت طبيعية، لافتا إلى أنه تم إجراء عملية ولادة قيصرية لها، وأن وضعها الصحي اختلف تمامًا بعد العملية، حيث شعرت منى بآلام شديدة في مكان العملية ولم تحدث الأدوية التي تم صرفها لها أي تجاوب مع حالة المريضة.وأضاف: بعد عشر ساعات من الألم تم إجراء عملية أخرى لها من دون توقيع زوجها أو حتى توضيح سبب العملية، وبعد العملية الثانية، التي تمت في فترة زمنية متقاربة مع العملية الأولى مكثت المريضة في العناية المركزة إلى يوم الخميس ١١/٧/١٤٣٦ وبعدها سمح لهم الطبيب المعالج وهو الذي أجرى العمليتين بالخروج من المستشفى.

وقال: كانت تراجع المستشفى يوميًا لإجراء الغيار اللازم، وفي صباح الأحد ١٤/٧/١٤٣٦ شعرت بتعب شديد وذهبت لذات المستشفى مرة أخرى عند الساعة العاشرة صباحا، وتم طلب الطبيب المعالج، الذي أجرى لها العمليتين السابقتين، إلا أنه رفض الكشف عليها وتركها تصرخ وتئن في ممرات المستشفى، وقال بالحرف الواحد (سيبوها هي بتدلع) أي تتمارض ولم يكلف نفسه رغم التوسل إليه أكثر من مرة الكشف عليها. وأضاف: ظلت منى منذ العاشرة صباحًا حتى الثانية ظهرًا وهي في الممرات وعندها تم إرجاعها للمنزل وفي تمام الرابعة عصرًا زاد الألم الذي لم يخف وتم الذهاب مرة أخرى للمستشفى

نفسه، حيث تم إدخالها قسم الطوارئ، وهنا رفض الطبيب مرة أخرى النزول لمعاينة حالة المريضة، وتم إدخالها إلى قسم العناية المركزة، وفيها لفظت أنفاسها الأخيرة، وفارقت الحياة في حدود الخامسة مساءً، مخلفة وراءها طفلتين بريئتين أكبرهما لم تكمل العامين بعد.

ربط إلكتروني لـ 90٪ من الخدمات لنزيلات سجون مكة يطبق لأول مرة على مستوى المملكة بالعاصمة المقدسة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

إبتسام شقدار - مكة المكرمة
شرعت سجون العاصمة المقدسة صباح أمس في تدشين الربط الإلكتروني في نسخته التجريبية بين إمارة منطقة مكة المكرمة وإدارة سجن النساء بالعاصمة المقدسة، بحضور كل من مدير عام المستشارين بإمارة منطقة مكة المكرمة سعود هنيدي، مدير الحقوق العامة بالإمارة أيمن مداح، مدير إدارة التقنية بالإمارة المهندس سعد الشاكري، وذلك بسجن النساء بمكة. وقال مدير سجون العاصمة المقدسة العقيد صالح بن علي القحطاني: «يأتي هذا الربط الإلكتروني التجريبي في مرحلته الأولى والذي يطبق لأول مرة على مستوى المملكة في سجن النساء بالعاصمة المقدسة لكافة إجراءات السجينات الداخلية أوالخارجية مع مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية الأخرى كالإمارة أو أقسام الشرط والمحاكم الشرعية لتمثل جميعها حزمة من الخدمات الإلكترونية تصل نسبتها لـ 90% من التعاملات الذكية من خلال عدة خيارات متاحة ضمن قاعدة بيانات لا تحتمل الخطأ، وتجسد كافة مساعي السجون وشركائها من الجهات المعنية في توفير الوقت والجهد باستخدام أحدث التقنيات». مشيراً إلى أن الربط الإلكتروني يعد ترجمة لرؤية ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف ومدير عام السجون اللواء إبراهيم الحمزي، الرامية إلى توسيع دائرة مثل هذه الخدمات التي تصب في إطار مصلحة النزلاء وتطوير تعاملات السجون معاً، والسهولة في الوصول للمعلومة والدقة والسرعة في الإنجاز بين الإدارات ذات الصلة سواء للسجناء الموجودين فعلياً أو مطلقي السراح مهما كان نوع وحجم المعلومات المطلوبة.

• مساند": 44 مكتب استقدام مطابقاً للشروط في أربع مدن من أصل 337

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

حسن الناشري - جدة

أبعدت وزارة العمل أمس عددًا من المكاتب الخاصة بالاستقدام، وذلك بعد مخالفتها التسعيرة المحددة من قبل الوزارة والمحددة بـ7 آلاف ريال وعرض خدماتها بأكثر من 10 آلاف ريال، وبحسب جولة لـ «المدينة» على موقع مساند سجلت المكاتب المطابقة للشروط في أربع مدن رئيسة 44 مكتباً فقط وعدد من 1 إلى 2 في بعض المحافظات من أصل 337 مكتباً على مستوى المملكة. وسجلت مكة المكرمة والمدينة المنورة 3 مكاتب مطابقة لكل منهما، ومحافظة جدة 4 مكاتب، والمنطقة الشرقية 7 مكاتب، والرياض 27 مكتباً مطابقاً للشروط.

فيما بدأ عدد كبير من أصحاب المكاتب عدم توقيع عقود جديدة مع طالبي الاستقدام بعد القرارات الأخيرة التي حددت مدة الاستقدام بـ60 يوماً، مع فرض غرامة 100 ريال عن كل يوم تأخير، ومن ثم يحق لطالب الاستقدام فك العقد بعد مرور 90 يوماً على توقيع العقد من دون وصول العمالة من وزارة العمل.

جاء ذلك بعد أن أصدرت وزارة العمل قرارات وتنظيمات جديدة للاستقدام في مقدمتها تحديد سقف أعلى لتكاليف الاستقدام من بنجلاديش والنيجر بما لا يتجاوز 7 آلاف ريال، وأجر العاملة المنزلية البنجلاديشية الشهري بمبلغ لا يتجاوز 800 ريال، فيما حددت الأجر الشهري للعاملة المنزلية من النيجر بمبلغ لا يتجاوز 750 ريالاً، وحددت مدة استقدام العمالة المنزلية بـ60 يوماً كسقف زمني أعلى لمدة الاستقدام.

ومنع التنظيم الجديد، شركات ومكاتب الاستقدام من تحصيل كامل مبلغ العقد عند التوقيع، على ألا تتجاوز الدفعة الأولى أكثر من 25 في المئة من قيمة العقد، ويتم دفع القيمة المتبقية للشركة أو المكتب عند إشعار المستفيد كتابة بالسداد مع ما يفيد التأشير على جواز سفر العامل أوالعاملة من السفارة السعودية في البلد المُرسل للعمالة.

وأقرت غرامة مالية في حال تأخر وصول العامل أو العامل البديل عن الـ 60 يوماً لتصبح 100 ريال عن كل يوم تأخير وبحد أقصى لا يتجاوز ثلاثة آلاف ريال، وفي حال تجاوزت مدة تأخر وصول العامل أو العامل البديل 30 يوماً عن المدة المتفق عليها يعتبر العقد لاغياً تلقائياً وعلى الشركة أو المكتب إعادة جميع التكاليف التي تم دفعها، وسيحد هذا الإجراء من جمع أموال المواطنين ثم الانتظار لحين اكتمال الطلبات والسفر لاحقاً للبلد المُرسِل للبحث عن طلب المواطن وإتمام إجراءات الاستقدام.

وأكدَّت وزارة العمل أنَّ هذا الإجراء سيجعل الشركات تبدأ العمل من الدول المُرسلة للعمالة بتوفير الأيدي العاملة قبل توقيع العقود مع المواطنين داخل المملكة وجمع تأشيراتهم.

ويشير أصحاب المكاتب إلى أن تطبيق القرارات الأخيرة عليهم جعل الكثير منهم يمتنع عن استقبال طلبات جديدة وذلك نظراً لوجود العديد من العوائق في الدول المصدرة للعمالة، مما يجعل لهم عدم ضمان وصول العمالة بحسب الشروط الأخيرة. وقالو: «العمل» قامت بوضع إجراءات وأنظمة داخلية ولم تهتم بالشكل الكبير بالشأن الخارجي وهي الدول المصدرة لتلك العمالة.وقال أبو سالم: -صاحب مكتب استقدام- «إن بعض البنود في القرارات الأخيرة تحتاج لمعالجة، إذ أوضحت القرارات أن بوسع المواطن استقدام السائق أو الخادمة بنفسه، بينما يرفض عدد من الدول ذلك، وتشترط الاستقدام عبر مكتب سعودي مرخص ومكتب آخر مرخص بتلك الدولة، وذلك حماية لرعاياهم من سوء المعاملة أو عدم تسلم الحقوق».

ويرى أبو عبدالله: -صاحب مكتب استقدام- «أن القرارت الأخيرة هي في مصلحة الجميع ولكن إصدارها في وقت مفاجأ دون دراسة المسببات الرئيسة للتأخير وهي الدول المصدرة يعد نوعاً من الإجحاف في حقوقنا، لذلك نحن نطالب بمعالجة العوائق الداخلية والخارجية ومن ثم إصدار القرارات والمحاسبة.

فيما أشار رئيس لجنة الاستقدام بغرفة جدة يحيى آل مقبول أن القرارت الأخيرة هي بلا شك تهدف لتنظيم سوق الاستقدام في المملكة، بالرغم من توقيتها الغير مناسب لبعض أصحاب المكاتب خاصةً مع فتح الاستقدام من دولة بنجلاديش، مشيراً أن القرارات تخص الوزارة وهي المخولة بالتطبيق والمعاقبة في حالة عدم التزام البعض.

يذكر أن وزير العمل الدكتور مفرح الحقباني أصدر مؤخراً تعديلين على لائحة شركات الاستقدام وتنظيم واستقدام العمالة للغير وتقديم الخدمات العمالية: «بحيث يجوز بقرار من الوزير أو من يفوضه إصدار تراخيص لمكاتب استقدام جديدة لنشاط خدمات الاستقدام أو نشاط تقديم الخدمات العمالية أو كليهما سواء كان الترخيص خاصًا بالعمالة المنزلية أو العمالة العادية أو كليهما وكذلك تجديد التراخيص الصادرة لمكاتب الاستقدام أو تعديل نشاطها على أن تتوفر في صاحب الترخيص الشروط المحددة في المادة السابعة من هذه اللائحة، وذلك وفق الضوابط والإجراءات التي تضعها الوزارة».

تقديم الرعاية المنزلية لـ51 ألف مريض

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150526/Con20150526773663.htm

فارس القحطاني (الرياض)
قدمت وزارة الصحة خدمات الرعاية المنزلية لأكثر من 51.900 مريض في جميع مناطق ومحافظات المملكة وذلك من خلال مليون زيارة منزلية منذ اطلاق برنامج الطب المنزلي في ربيع الثاني عام 1430هـ.
وأوضح مساعد المشرف العام على البرنامج الدكتور فيصل الثبيتي، خلال اجتماع أمس بالرياض، أنه تم خلال الربع الثاني تسجيل 3103 حالة، ويجري حاليا تقديم الخدمة لـ 27617 حالة، مضيفا أن البرنامج يطبق في 198 مستشفى من مستشفيات الوزارة، ويعمل فيه 1533 ممارسا صحيا ما بين طبيب وفني وأخصائي من خلال 340 فرقة طبية، مشيرا إلى أنه تم تأمين أجهزة ومستلزمات طبية للمرضى بناء على احتياج المريض ووضعه الصحي، تشمل أسرة وأسطوانات أكسجين وأجهزة تنفس وأجهزة المساعدة على المشي.
وأوضح أن برنامج الطب المنزلي يعمل على توفير خدمات رعاية صحية منزلية ميسرة للمرضى المحتاجين لها من قبل فريق طبي مؤهل لهذه الخدمة، إضافة لتعزيز مساهمة أسر المرضى في متابعة مرضاهم حتى يستعيدوا عافيتهم دون عناء، وتوفير أسرة في المستشفيات لمرضى جدد في حاجة ماسة إليها.
وأشار إلى أن البرنامج يستهدف المحتاجين للرعاية التلطيفية والرعاية النفسية ومرضى السكري ومرضى القرحات السريرية والجروح ومحتاجي التغذية الأنبوبية أو مرضى إصابات الجهاز العصبي والجلطات الدماغية. وأفاد أن البرنامج يعتمد على مجموعة من الانشطة والخدمات الطبية (علاجية، وقائية، تأهيلية، توعوية، واجتماعية) تقدم لفئات معينة من المرضى بين أهليهم وذويهم في أماكن إقامتهم وفق معايير محددة وآلية عمل.

يرعى اختتام أنشطة مدارس الملك فيصل غدا.. أمير الرياض:
حريصون على تكامل الأدوار لحماية النزاهة ومكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150526/Con20150526773826.htm

عبدالله القرني، نواف عافت (الرياض)
أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض على ضرورة تكامل الأدوار في سبيل حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ما يؤدي إلى تكامل الأعمال واتساقها في سبيل راحة المواطن واستقراره وتوفير الخدمات على أعلى مستوى.
وقدم رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن، ونائبه أسامة بن عبدالعزيز الربيعة لسمو أمير الرياض لدى استقباله لهما شرحا عن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتنظيم الهيئة

وما تأمله من الإمارة ومجلس المنطقة والمحافظين ورؤساء المراكز لمتابعة المشاريع والخدمات المقدمة للمواطنين، بما يحقق توفير الخدمات على أفضل المستويات، تنفيذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله.
وأجزل المحيسن الشكر لسمو أمير الرياض على التعاون الذي تلمسه نزاهة من إمارة المنطقة في متابعة خطابات الهيئة التي ترسلها للجهات الحكومية حول ما تكتشفه من ممارسات وقضايا وملحوظات تدخل في مفهوم الفساد.
وفي سياق آخر يرعى سموه حفل اختتام أنشطة مدارس الملك فيصل للعام الدراسي الحالي والمقام بمقر المدارس بحي السفارات بالرياض مساء غد، ما يعكس اهتمام القيادة الرشيدة بقطاع التعليم بشقيه العام والخاص وتعبيرا عن حرص سموه على مشاركة منشآت التعليم الخاص الوطنية مناسباتها وأنشطتها المختلفة حيث اعتاد سموه المشاركة في العديد من مثل هذه الفعاليات والحضور فيها ورعايتها ومشاركة أبنائه الطلاب فرحة تخرجهم وتفوقهم. خاصه أن المدارس تحتفل بتخريج الدفعة العشرون من طلابها.
يحضر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل رئيس مجلس إدارة مدارس الملك فيصل وعدد من القيادات التعليمية والتربوية بالمدارس وأولياء أمور الطلاب.
وبهذه المناسبة أكد مدير عام مدارس الملك فيصل سليمان بن ناصر الفريح حرص الإدارة على تكريم والاحتفاء بحملة العلم من الطلاب لما فيها من الارتقاء بالقيم التعليمية والتربوية ودورها في توثيق الروابط الاجتماعية بين المدارس والطلاب والمجتمع وأولياء الأمور، مشددا على تمسك المدارس بمعايير عالية من جودة الأداء الأكاديمي وقيم التربية مكنتها من تبوأ مكانة متقدمة في خارطة قطاع التعليم الخاص بالمملكة.

المكاتب: الـ60 يوماً لا تكفي.. ونحتاج تسهيلات المصدرين .. العمل: حلول عاجلة للحد من تأخر العمالة المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150526/Con20150526773707.htm

عواد الطوالة (حائل)
بدأت وكالة وزارة العمل للشؤون الدولية بالاتفاق مع ممثلي الحكومات والجهات الرسمية لعدد من الدول ذات العلاقة بالعمل والقوى البشرية والمغتربين في الدول المرسلة للعمالة المنزلية، خاصة في الهند وبنجلاديش، في وضع حلول عاجلة للحد من تأخر وصول العمالة المنزلية إلى المملكة، من خلال زيادة عدد مكاتب الإرسال المعتمدة، وتقليص مدة الإجراءات الإدارية والفنية، مما هي عليه في الوضع الحالي، بما لا يخل باشتراطات التدريب المهني.
وقال لـ «عكاظ» مصدر مطلع إن هناك تكثيفا للحملات الإعلانية في كافة المدن والقرى التي تصدر العمالة لحث من يرغب في العمل في المملكة بسرعة تسجيل بياناته في قواعد البيانات المعتمدة للعمالة المنزلية.
في المقابل، اعتبر عدد من المستثمرين في مجال الاستقدام أن المدة التي حددتها وزارة العمل بـ 60 يوما لن تكون كافية ما لم تقم بالتنسيق المسبق مع الدول المصدرة للعمالة قبل ذلك.
وقال المستثمر فهد الشمري إنه من الصعوبة تطبيق القرار الجديد، من حيث المدة الزمنية أو من خلال الأسعار، ما لم تقم وزارة العمل بالتنسيق المسبق مع الدول المصدرة للعمالة، وحل الإشكالات العالقة من التأشيرات وغيرها.
وأشار إلى أن الأعداد الحالية غير مدربة بالشكل الذي تم الاتفاق عليه مع أصحاب المنازل، وهذه مشكلة جديدة.
وأبان أن المدة التي حددتها وزارة العمل في القرار المعتمد قصير جدا ولا يمكن تلبية الطلبات إلا بحل سرعة الاستقدام من الدول المستهدفة.

قال إنها نجت بفضل الله ثم تدخُّل مستشفى عسير بالوقت المناسب

مواطن: عملية "ليزر" في جازان كادت تُنهي حياة زوجتي!

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
http://sabq.org/IP7gde

قاسم الخبراني- سبق- الرياض:
اتهم مواطن مستشفى الملك فهد المركزي بجازان بالتسبب في خطأ طبي فادح لزوجته أثناء إجراء عملية في المرارة؛ كاد يُنهي حياتها لولا لطف الله، ثم تدخُّل مستشفى عسير في الوقت المناسب
من جانبها، أكدت صحة عسير أنها بالفعل استقبلت الحالة موضحة أن المرأة أُدخلت العناية المركزة، فيما فضلت صحة جازان التزام الصمت تجاه القضية.
وتفصيلاً، قال المواطن عماد محمد شمهاني لـ"سبق": دخلت زوجتي مستشفى الملك فهد المركزي بجازان في تاريخ 1436/ 7/ 1؛ وكانت تعاني المرارة؛ وأجرى الفريق الطبي لها عملية باستخدام الليزر، إلا أن حالتها تأزمت بعد وقت قصير من إجراء العملية.
وتابع: وفي اليوم التالي للعملية عمل لها الفريق الطبي منظاراً عن طريق الفم لاحتمالية نزول حصى إلى القناة المرارية، على حد ما ذكروا، لكن دون فائدة؛ فحالتها ظلت تتدهور للأسوأ؛ الأمر الذي أجبرهم على تركيب أنبوبة في بطنها من أجل إخراج ماء أصفر، لا أعلم من أين وكيف تكوَّن.
واستطرد قائلاً: وبعد ١٥ يوماً منحوها إذناً بالخروج على الرغم من أن حالتها كانت لا تسمح؛ فقد كانت سيئة جداً، حتى أن أحد الأطباء فوجئوا بمنحها خروجاً، وظنوا في بادئ الأمر أنني أنا من طلب ذلك على مسؤوليتي.
وأضاف: وبعد يوم من مكوثها في البيت وهي لا تستطيع حتى المشي، والأنبوب لا يزال مخترقاً بطنها، زادت حالتها سوءاً؛ فتوجهت بها إلى مستشفى عسير العام حيث أُدخلت العناية المركزة مباشرة، وأُجريت لها عملية في اليوم التالي لإنقاذ حياتها. وأشار إلى أن الطبيب أكد له أنهم عثروا على جرح في القناة المرارية مع وجود التهاب وخراج في الكبد وخمسة لترات مياه صفراء في بطنها وصديد.
وقال: حالياً أجرت أكثر من عملية، ولا تزال منومة بمستشفى عسير العام.
وحمّل "شمهاني" مستشفى الملك فهد المركزي كامل المسؤولية، وطالب صحة جازان بفتح تحقيق عاجل لمحاسبة المتسببين في تدهور حالة زوجته، مشيراً إلى أنه يعتزم تقديم شكوى لوزارة الصحة.
"سبق" بدورها تواصلت مع المتحدث الرسمي لصحة جازان حسين معشي الأحد قبل الماضي، وانتظرت أكثر من أسبوع، ثم عاودت الاتصال للتذكير؛ ووعد بالرد أمس إلا أنها لم تتلقَّ شيئاً حتى ساعة إعداد هذا التقرير.
من جانبه، أكد المتحدث الرسمي بصحة عسير سعيد النقير لـ"سبق" أن مستشفى عسير استقبل السيدة، موضحاً أنها أُدخلت في البداية العناية المركزة، وقُدمت لها كامل العناية، وبعد يوم حُولت إلى العناية المتوسطة، وحالياً في قسم التنويم. مشيراً إلى أن حالتها مستقرة.
ورفض "النقير" توضيح تفاصيل أكثر مكتفياً بما ذكره.

متابعون: التأخر لفترة طويلة عرّض المستهلكين لكثيرٍ من الأخطار الصحية

بعد 47 يوماً من تحذير الغذاء والدواء "التجارة" تتحرك لسحب منتج ملوث

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
http://sabq.org/mO7gde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:

بعد مرور 47 يومًا على تحذير الهيئة العامة للغذاء والدواء من شراء أو استهلاك منتجات آيسكريم (Blue Bell Ice Cream) لتلوثها بنوع من البكتيريا، تحركت وزارة التجارة والصناعة اليوم، لسحب هذه المنتجات من السوق السعودي.

واستغرب متابعون تأخر وزارة التجارة في استدعاء هذه المنتجات من السوق حتى اليوم، على الرغم من مرور فترة طويلة من تحذير الهيئة العامة للغذاء والدواء، مشيرين إلى الأخطار التي يمكن أن تصيب المستهلكين بسبب تأخر وزارة التجارة في تحركها لسحب المنتج المُحذر منه من السوق خصوصًا أن استدعاءها الذي أعلنته اليوم طلبت من خلاله التوقف الفوري عن استخدام تلك المنتجات، إضافة إلى المعلومات التي قدمتها الهيئة العامة الغذاء والدواء والمخاطبات التي تمت بينها وبين التجارة.

وكانت الهيئة العامة للغذاء والدواء حذرت يوم 8 إبريل الماضي من شراء أو استهلاك منتجات آيسكريم (Blue Bell Ice Cream) لتلوثها بنوع من البكتيريا.

وأوضحت الهيئة حينها في بيان نشرته على موقعها الرسمي أنها رصدت عبر مركز الإنذار السريع للغذاء وإدارة الأزمات، إنذارًا صادرًا من مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC)، يفيد بسحب شركة (Blue Bell Creameries) بالولايات المتحدة الأمريكية منتجات آيسكريم تحمل العلامة التجارية (Blue Bell Ice Cream)، ومعبأة في عبوات بأوزان ونكهات مختلفة، وذلك لتلوثها ببكتيريا الليستيريا مونوسيتوجينيس (Listeria monocytogenes).

وأكدت أن المنتجات الملوثة تشمل جميع المنتجات في مصنع الشركة بولاية أوكلاهوما الأمريكية، ويمكن التعرف عليها بوساطة رمز تاريخ الانتهاء (code date)، إذ ينتهي الرمز بأحد الحروف (O,P,Q,R,S,T)"، مشيرة إلى إمكانية التعرف على هذه المنتجات وعلى رمز تاريخ الانتهاء الموجود أسفل العبوة.

وأوصت الهيئة المستهلكين بالتخلص مما لديهم من هذه المنتجات فورًا، مؤكدة أنها خاطبت الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال التأكد من خلو الأسواق المحلية من هذه المنتجات.

كانت وزارة التجارة والصناعة قد حذرت اليوم من تناول منتجات آيسكريم " Blue Bell" بسبب تلوثه ببكتيريا عالية الخطورة، ودعت الوزارة المواطنين إلى إعادة هذا المنتج إلى منافذ البيع واستعادة كامل المبلغ.

"برنامج الأمم المتحدة" : معدلات الكثافة السكانيةفي السعودية تتزايد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
اضغط هنا

جدة – فهد الغامدي
أوضح المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لدى دول الخليج العربية الدكتور طارق الشيخ، أن الإحصاءات السكانية السعودية تشير إلى أن عدد المدن قفز من 58 مدينة عام 1963 إلى 258 مدينة عام 2004، ما يعني أن عدد المدن تضاعف أكثر من أربع مرات خلال 30 عاماً فقط.
وبيّن الشيخ خلال اجتماع المجلس الأعلى للمرصد الحضري بجدة، الذي ترأسه مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، في مكتبه أمس، أن بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1431هـ تشير إلى أن هناك أربع مدن مليونية، هي الرياض (5,2) مليون نسمة، وجدة (3.4) مليون نسمة، ومكة المكرمة (1.5) مليون نسمة، والمدينة المنورة (1.1) مليون نسمة، مضيفاً: «بلغ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على 500 ألف نسمة أربع مدن، هي مدينة الدمام ومدينة الهفوف والمبرز ومدينة الطائف ومدينة تبوك، كما بلغ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة 19 مدينة، ويشكل عدد السكان القاطنين في المناطق الحضرية نحو 85 في المئة من إجمالي سكان المملكة».
وأفاد بأن أعمال المراصد الحضرية ومؤشراتها ليست فقط للدلالة على التطور، ولكن لأهمية دعم القرار التنموي على مستوى المدينة بمعلومات واضحة ليس فيها لبس حول أولويات السكان بالمدينة ومدى كفاءة وجودة الخدمات واستخدامات الموارد سواء الطبيعية أم البشرية أم المالية.
وكشف أن المراكز الرئيسة لنمو الاقتصاد والسكان واستهلاك الموارد، يقدر إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 75 في المئة، وقد تعدى عدد سكان المدن في العالم حاجز الـ 3.5 بليون نسمة عام 2014 ويتوقع أن ينمو عدد سكان المدن ليصل إلى نحو خمسة بلايين نسمة أو ما نسبته 60 في المئة من إجمالي سكان العالم بحلول عام 2030، وتستهلك المدن نحو 67 في المئة من استهلاك الطاقة العالمية وهي المساهم الرئيس في التغير المناخي.
ولفت إلى أنه نتيجة لاهتمام السعودية بالتعامل العلمي والعملي مع ظاهرة نمو المدن وتحقيق أفضل النتائج من عملية التنمية، فقد أطلقت الاستراتيجية العمرانية الوطنية في عام 2000 والتي شكلت استجابة للتوقعات المتمثلة في زيادة معدلات الكثافة السكانية والوتيرة المتسارعة للنمو الحضري، كما تهدف هذه الاستراتيجية في شكل خاص إلى الحد من مظاهر الزحف العمراني، وتعزيز عمليات التنمية العمرانية المتوازنة وحماية البيئة، إضافة إلى تركز الاستراتيجية على إنشاء محاور تنموية (في مناطق شرق، ووسط وغرب المملكة) وإنشاء الاستثمارات الموجهة نحو المناطق الأقل نمواً وتطوراً، عدا عن تحديد بعض المدن ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة باعتبارها كمراكز إقليمية لعمليات النمو. وذكر الدكتور الشيخ أن جدة شهدت وتيرة نمو متسارعة، كما أنجزت المدينة حالياً خطتها الاستراتيجية لتوجيه عمليات التحسين الواسعة في مجال البنية التحتية، وتعزيز المستوى المعيشي في المدينة واستغلال إمكاناتها كمركز في السوق العالمية والحفاظ على قدرتها التنافسية مع المدن الاقتصادية الأخرى، وعملت على تنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال قطاعات السياحة والنقل والخدمات اللوجستية والتعليم والرعاية الصحية والتمويل وقطاعي تجارة الجملة والتجزئة.
وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يضع مدينة جدة في مصاف المدن التي تعمل بجدية نحو تحقيق أولويات الأجندة الحضرية الجديدة للتحضر المستدام من خلال جهود التخطيط الاستراتيجي والتنمية الحضرية المستدامة.
أمير «مكة» يستعرض إنجازات المرصد الحضري

< استعرض مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل خلال اجتماع المجلس الأعلى للمرصد الحضري، الذي حضره محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد في مكتبه أمس، إنجازات المرصد الحضري وأهم المؤشرات وقيم المقارنة مع المدن الأخرى، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في المرصد الحضري.
وتمت مناقشة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي شملت التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية وتوافر الخدمات الأساسية والإسكان والإدارة البيئية. وقال أمين جدة الدكتور هاني أبو راس خلال الاجتماع: «إن المرصد الحضاري بجدة يعتبر من أوائل المراصد الحضرية على مستوى المملكة والذي يعتبر جزءاً أساسياً مكملاً لتوجه الأمانة نحو دعم وصياغة السياسات التنموية الفاعلة، وتطبيق نظم المعلومات الجغرافية الحديثة التي تتيح توافر المعلومة على المستوى المكاني بشكل أدق وأكثر تفصيلاً، وقد تحققت نتائج إيجابية وفعالة لنشاطات ومبادرات المرصد الحضري نال على إثرها جوائز دولية تعتبر اعترافاً بالعلمية والعملية.
وأضاف: « تضمن تقرير المرصد الحضري بجدة تفاصيل وتحليل المؤشرات الحضرية والتي تهدف إلى استدامة العمل التنموي وفق ما هو متعارف عليه دولياً من حيث طريقة ومنهجية حساب المؤشرات، وهو من ثمار مبدأ المشاركة مع جميع الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين، ما يساعد في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة لمدينة جدة».

وزير "الصحة": 3 ملايين سعودي يملكون "تأميناً طبياً".. والبقية في الطريق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان
أعلن وزير الصحة المهندس خالد الفالح أن وزارته بدأت في الخطوات العملية لتنفيذ التأمين الصحي للمواطنين، مشيراً إلى أن أعداد المستفيدين من العلاج عبر التأمين الصحي بلغ 9 ملايين، منهم 3 ملايين سعودي، والبقية غير سعوديين.
واعترف الفالح في المؤتمر الصحافي الذي أقيم في مبنى «سابك»، بمناسبة إبرام مذكرة تفاهم لإنشاء مستشفى تخصصي يعنى بالصحة النفسية وعلاج حالات الإدمان أمس، بتقصير وزارته في الرعاية الصحية الأولية في مراكز الأحياء، واعداً بالاهتمام بها حتى يتم علاج الحالات المرضية قبل وصولها إلى المستشفيات، وهذا ما يحد من الحاجة إلى شغل أسرّة المستشفيات.
وقال الفالح في اجابة لسؤال «الحياة» أمس إنه تمت مضاعفة الأسرّة في المصحات النفسية من 3 آلاف إلى 6 آلاف سرير، حاثاً على التبرع للجمعيات الخيرية التي تدعم الرعاية الاجتماعية، والتي تخدم كبار السن ومحتاجي الرعاية في مستشفيات النقاهة.
وأشار إلى أن مستشفى الصحة النفسية سجل 22 ألف حالة تنويم، و 500 ألف مراجع خلال العام الماضي، مضيفاً: «بالنظر إلى المعدلات العالمية والوطنية المتزايدة، قامت وزارة الصحة بافتتاح 23 مستشفى للأمل والصحة النفسية، تغطي مناطق ومحافظات المملكة كافة بسعة 3 آلاف سرير، ومن المتوقع أن تصل هذه السعة إلى 6 آلاف سرير عند اكتمال المشاريع قيد التنفيذ، إضافة إلى وجود 85 عيادة في المستشفيات العامة والتخصصية وأقسام الطب النفسي في المدن الطبية».
وأفاد بأنه بعد مسح ميداني حول الأمراض النفسية وأعداد المدمنين في المملكة وجد أن الرياض هي الأكثر حاجة من بقية المناطق السعودية لإنشاء المستشفى الذي قررت «سابك» تبني كلفة بنائه، وحددت وزارة الصحة موقع المستشفى في شرق الرياض بمخرج 17.
من جهته، كشف رئيس مجلس إدارة «سابك» الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان عن كلفة مشروع إنشاء المستشفى التخصصي للصحة النفسية وعلاج الإدمان في مدينة الرياض التي تبلغ 300 مليون ريال سعودي.

ووعد ابن ثنيان بإدارةٍ وفق أعلى المستويات الفنية كمثيله من المستشفيات المتخصصة الأخرى، مبيناً أن السعة السريرية تحددها الدراسات المتخصصة واكتمال التصور العام للمشروع.
بدوره، أكد الرئيس التنفيذي المكلّف في «سابك» يوسف البنيان أهمية القطاع الصحي، باعتباره أحد المرتكزات الرئيسة لإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركة، موضحاً أن الشركة تولي أهمية بالغة لمكافحة المخدرات، نظراً لخطورة هذه الآفة على الفرد والمجتمع.
وقال: «أبرمت سابك اتفاقاً مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، لإطلاق البرنامج الوطني للوقاية من المخدرات (نبراس) بكلفة بلغت 50 مليون ريال، لمدة خمس سنوات، وتعمل الشركة حالياً مع وزارة الصحة على إنشاء مركز منتصف الطريق لإعادة التأهيل النفسي للمتعافين من الإدمان قبل انتظامهم في المجتمع». وأكد سعي سابك من خلال مبادراتها في مجال مكافحة المخدرات إلى تحقيق دائرة وقائية علاجية متكاملة، تشمل التوعية، المتمثلة بالبرنامج الوطني للوقاية من المخدرات «نبراس»، والعلاج من خلال مستشفى سابك التخصصي للصحة النفسية وعلاج الإدمان، والتأهيل عبر مركز منتصف الطريق.

"الشورى" يستهدف وزارة الاتصالات: مشاريعها براقة.. هزيلة من الداخل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
وجّه أعضاء في مجلس الشورى السعودي أمس انتقادات قاسية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، التي تشرف على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وشكك العضو عبدالله الجغيمان في النسب المنجزة من الخطة الوطنية الخمسية الثانية، مستدلاً بأمثلة من تقرير الوزارة قال إنها تكشف «تضليلاً في المعلومة»، ما اعتبره قضية خطرة جداً تمس مستقبل الوطن. وقال: «المشاريع الوطنية سيئة التنفيذ، صورتها هزيلة من الداخل وشكلها براق من الخارج، وذلك أصبح ظاهرة». (للمزيد).
وسلّط الجغيمان سهام النقد على الخطة بدعوى أنها تقدم معلومات مضللة لا تعكس الصورة الحقيقية، ومنها القول إن الخطة الاستراتيجية الأولى حققت 84 في المئة من صناعة المعلومات وتقنية الاتصالات، وإنها أصبحت قوية ومنافسة محلياً ودولياً، وصارت مصدراً للدخل القومي، في حين أن الأرقام الواردة استهلاكية فحسب، إذ تتحدث عن ارتفاع عدد مستخدمي الجوال، والإنترنت.
وأشار إلى تحقيق نسبة 76 في المئة من ارتفاع إنتاجية جميع القطاعات الإلكترونية، وتشجيع العمل عن بعد في الخطة الاستراتيجية المنتهية. وقال: لا يوجد أي مؤشر يدل على ذلك، مستشهداً بتقرير صادر عن البنك الدولي يثبت العكس.
وتهكّم العضو فهد بن جمعة على مضي عامين، والمملكة من دون خطة وطنية، إذ انتهت الخطة الأولى العام 2012، فيما لا تزال الخطة الثانية تناقش في عام 2015، وهو أمر غريب دعاه للتساؤل عن أهميتها، أم هو سوء التخطيط، متسائلاً عن صحة تقدم الاتصالات في مجال التنافسية إلى مراتب متقدمة ما يعني ارتفاع الكفاءة وانخفاض الأسعار، فيما لا تزال أسعار الاتصالات السعودية أعلى من مثيلاتها في قطر والإمارات. وأكد أعضاء أن الخطة الوطنية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات يشوبها قصور واضح، كما لا يمكن تحقيق أهداف من دون قياس مؤشرات أداء.

أكدوا أن الشبان يتشربون الأفكار أكثر من غيرهم

متخصصون يشددون على ضرورة متابعة الأسر لأبنائها ومن يخالطون

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051647

تبوك – نورة العطوي

شدد متخصصون على ضرورة متابعة الأسر لأبنائها، والتنبه إلى من يخالطون، مشيرين إلى أن الفئات الضالة تستهدف الشباب وصغار السن نظراً إلى أنهم يتشربون الأفكار أكثر من أي فئة أخرى.

وأشاروا إلى أن العناصر الإرهابية تعلم وتدرب الشبان على تجاوز والديهم، والتحايل على أسرهم.

يقول د. خالد النقية عضو هيئة التدريس في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إن الأفكار المنحرفة إلحادية أو تكفيرية يتشربها حديثو السن أكثر وأسرع من الكبار، ولذلك يستغل مروجو هذه الأفكار فئة الشباب والصغار لتبني أفكارهم مستغلين جهلهم وغيرتهم وعنفوانهم وحبهم للمغامرة والمخاطرة.

وقال إن «قيادات الفكر الضال تجردوا من القيم الإنسانية ومن كل خلق كريم ونزعت الرحمة من قلوبهم، إذ يغررون بشباب غض طري وقادة الفكر في قصورهم منعمون في مراكبهم الفارهة تحوطهم الحراسات والخدم».

وأضاف: «أصحاب الفكر الضال علموا ما يتمتع به شباب هذا الوطن من الغيرة على الدين والنجدة والشجاعة والمروءة والصبر والجلد فاجلبوا كأبليس بخيلهم ورجلهم لتجنيد أبنائنا بحيل معسولة غسلت أدمغتهم، مشيراً إلى أنهم لا يفكرون في العواقب، وأنهم أصبحوا عن جهل وسذاجة أدوات بيد أعداء الإسلام والأمة لزرع الفتنة وإثارة القلاقل وإشعال الطائفية ليقتات عليها خفافيش الظلام، وكلما انكشف قناع لبسوا آخر فمن القاعدة إلى تنظيم «داعش»، فعلى من تقع مسؤولية اختطاف بعض أبنائنا ليجندوا ضدنا؟».

ويرى د.النقية، إن المسؤولية عامة مسؤولية الأسرة ممثلة في ولي أمرها في تفقد أبنائه ومتابعتهم؟ وماذا يدور في أذهانهم من شبهات، ومسؤولية محاضن التربية لتكثف جهودها وجهود معلميها ليصححوا الأفكار ويبددوا الشبهات وينوروا البصائر، والمسؤولية على المجتمع بعامة في أن يغلق الطريق على كل لص متربص ليكون المواطن هو رجل الأمن الأول وخط الدفاع الحصين ضد أي عابث يريد الإخلال بالأمن وتفكيك الصف وإثارة الفتن.

وشدد على دور الأسرة بوصفها المحضن الأول الذي يتلقى فيه الطفل جرعات التحصين التربوي من خلال التنشئة والتوجيه والمتابعة والحوار والاحتواء فكل شاب أو شابة مهمل فهو صيد ثمين للمجرمين والمفسدين ومروجي المخدرات والأفكار الضالة والهدامة. ولفت إلى أن مؤسسات المجتمع المدني وأندية الحي مسؤولة كذلك لتستوعب الشباب، وتستثمر طاقاتهم فيما يعود عليهم ومجتمعهم بالنفع والخير.

وذكر أن المسؤولية كذلك تقع على عاتق العلماء وأئمة وخطباء المساجد ليبينوا للشباب الحق ويناقشوهم في أفكارهم فيصححوا فاسدها ومشتبهها ويعززوا سليمها، ويحاوروهم بحب ووضوح ويفتحوا لهم أبوابهم ويقابلوهم بحلم وتواضع.

فيما أوضحت فاطمة الشهري مديرة إدارة الخدمات المجتمعية والتوعية ببرنامج الأمان الأسري الوطني، أن مشكلة الإرهاب مشكلة ذات إبعاد كثيرة ولا يمكن أرجعها إلى سبب معين، وإنما يكون المسؤول عنها جملة من الأسباب منها التفكك الأسري وغياب الجو الأسري المستقر لتنشئة الأبناء نشأة سوية في رعاية والدين يقدمان الدعم والرعاية والتوجيه الصحيح.

وأضافت: «حري بنا كأسر ومجتمع في ظل العولمة الفكرية والثقافية التي نعيش فيها والتي تشكل تحديا كبيرا للوالدين في تربية أبنائهم لتعدد مصادر استقبال المعلومة وتضارب الأفكار والمفاهيم أن نركز على مبدأ الحوار البناء في التربية ونقاش الأبناء حول الأمور التي تختلط عليهم حتى يتم ترسيخ ثوابت ومبادئ تكون أساس لهم في تحديد حياتهم المستقبلية

حيث إن الإناء الفارغ هو القابل للامتلاء بعكس الإناء الممتلئ».
وأكدت على استبدال الوالدين التوجيه الصارم إلى الحوار الهادف الذي يعزز احترام الرأي الآخر ومبدأ القبول حتى مع اختلاف.
من جانبه، نفى د.سليمان العقيل أستاذ علم الاجتماع، أن تكون الأسرة وحدها هي المسؤولة عن انحراف الشباب، ووقوعهم في فخ الإرهاب، مبيناً أن «الأسر المفككة أو الأسر المتماسكة ليست ذات علاقة مباشرة أو أكيده في التحاق الشباب في أي نوع من أنواع الانحراف».
وقال: «نحن منذ فتره طويلة من الزمن نتحدث عن نقطه مهمة جداً ولم تجد طريقها للحل وهي الفراغ لدى الشباب بعض الناس يظن أن الفراغ عند الشباب يكون فقط إثناء الإجازات الصيفية لكن الفراغ هو حينما لا يجد الشاب ما يشغله في حياته عن كثير من الممارسات السلبية حتى وان كان يعمل».
وأشار إلى أن البعض قال إن إشغال الشباب بإلحاقهم بالأعمال وتوفير وظائف معينة لهم قد يكون حلاً جذرياً لمشكلة الفراغ لكن للأسف وجدنا أن كثيرا من الشباب وهم في اعمالهم أيضا يمارسون أنواعا من الانحراف السلوكي أو الفكري أو الأخلاقي لأنهم حتى وهم في تلك الأعمال لم يجدوا ما يشغلهم، مؤكداً أنه لابد من برامج وإعمال تشغلهم عن الفراغ والاستقطاب المزدوج.
وقال: «لابد من إستراتيجية وطنية شاملة لجميع عناصر الحياة الاجتماعية وعمل مؤسسي جماعي منسق هدفه إشغال الشباب بما يفيد ومن هنا علينا أن نزيد من عدد المراكز الصيفية، وأن يكون فيها استقطاب حقيقي لكل الشباب بكل فئاتهم واهتماماتهم سواء من يهتمون بالتقنية أو الرسم أو الفن أو المسرح أو العمل الدعوي والإغاثي والتطوعي وغيرها الكثير من الإعمال التي تستقطب الشباب وبنائهم على رؤية تخدم المجتمع أما تركهم بهذا الشكل فهم حتما سيستقطبون من خلال الانترنت ومن خلال العناصر الإرهابية التي تسعى بجميع الطرق لجذب صغار السن إلى منزلقاتهم بحيث يمنحونهم مكانات ومراكز وألقابا مفخمة تشعرهم بأهميتهم فهل نحن كمجتمع نهتم لهذه المسائل؟».
وتابع د.العقيل: «لابد أيضا من إيجاد مراكز اجتماعية في الإحياء تقوم باستيعاب الشباب أو مراكز في الجامعات»، مشيراً إلى أن «بعض تلك المراكز تكون ميزانياتها ضعيفة ولا تستقطب نحوها الشاب مؤكدا أنه لابد أن تكون قراراتنا مباشرة باستقطاب الشباب والاستفادة من طاقاتهم و إما هدرها بهذا الشكل فنحن ننتظر ماذا يأتي منهم؟».
وأضاف: «نحن الآن في فترة حرجة، ولابد أن نهتم كمجتمع ومؤسسات مجتمعية اهتماما بالغا بهذه القضية فنحن -لله الحمد والفضل-، لا نواجه أي تحدٍ أمني أو سياسي أو اقتصادي، وليست لدينا مشكلات ذات بال إلا فيما يخص المشاكل المجتمعية والتي يتجاذبها المجتمع من زوايا مختلفة حتى أنه ليس لها اليوم رؤية واضحة لخلق ثقافة مجتمعية واحدة».
وأكد أن «الأسرة اليوم لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية الأبناء لوحدها لأنها اليوم مخترقة إن كان من القنوات الفضائية أو وسائل التقنية أو بوجود الأصدقاء حتى أن دور الأب وإن كان متابعا وموجها ليس لديه القوة التربوية كما كان في السابق ومن هنا نجزم أن دور الأسرة أصبح دورا ثانويا في ظل تلك المتغيرات».
ولفت إلى أن العناصر الإرهابية تعلم وتدرب الشبان كيف يتجاوزون والديهم، والتحايل على أسرهم، بحيث يكون الشاب أمام والديه مطيعا ومهذبا إلا أنه في الخفاء يمارس أعمالاً إرهابية، وبعض الأسر تفاجأ بانضمام أحد أبنائها إلى خلايا إرهابية.
وأكد أن «أبرز التحديات اليوم أمامنا هو الولاء الوطني عند الشباب، ولابد أن يكون هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تستقطب الشباب من داخل الوطن، ولا توضع تلك المؤسسات إلا بعد وضع ميثاق لها تتضح فيها مصادر التلقين والرصيد الثقافي والفكري الذي تقوم بتقديمه لهم».

بحضور وزير الشؤون الاجتماعية

أمير عسير يطلق سبع مبادرات للتنمية الأسرية والصحية ورعاية الأيتام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051657

أبها - يحيى الشبرقي

أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير، أن المبادرات التنموية التي ستطبق في المنطقة على أرض الواقع، وسيكون لها بالغ الأثر في تنمية الأسرة والمجتمع والرقي بهما، مثمناً في الوقت نفسه ما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية من برامج ومبادرات. ورعى سموه أمس، حفل تدشين "المبادرات التنموية 2"، بحضور وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي ومدير فرع الوزارة بمنطقة عسير عبدالحكيم الشهراني، ثم اطلع على المعرض المصاحب للجمعيات الخيرية واللجان المتميزة.

وقال الدكتور القصبي، إن الوزارة تحظى بالمتابعة والاهتمام الحثيث من خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-، لرفع مستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة، وحرصه الدائم على تحقيق أهداف هذه الوزارة لتشمل خدماتها كل مستحقيها إضافة إلى تحويلها من الرعوي إلى التنموي، مبيناً أن من أهداف هذه الملتقيات هو تعزيز مشاركة القطاع غير الربحي في التنمية الاجتماعية.

وأوضح أن منطقة عسير تحوي 70 جمعية خيرية وتسع جمعيات متخصصة في المجالات التنموية الأسرية والصحية والأيتام.

ودشن أمير عسير، سبع مبادرات ممثلة في "إحسان": تهدف إلى دعم النساء المطلقات لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهن وأولادهن، و "توفيق": تسعى إلى تحقيق عملية التوفيق بين الراغبين في الزواج بأسلوب علمي متطور وضبط شرعي، "نهارية": ومن أهدافها تقديم رعاية نهارية وتأهيل للأطفال المعوقين والتوحديين ودعم أسرهم نفسياً واجتماعياً، و"تجميل": من خلالها يتم اكساب الفتيات مهارات واتقان التجميل وتصفيف الشعر، و"مهارة": تسعى لكسب الفرد المهارات الأساسية في الاحتياجات المهنية البسيطة، "حرفتي": تكسب المرأة تطوير المهارات الحرفية وصقل قدراتها، هواية: تكتشف الهوايات التي يمتلكها الشبان والشابات وصقلها وتطويرها عملياً.

ندوة "الترابط الأسري" في مكة تخرج بخمس توصيات لتحسين العلاقة الزوجية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051665

مكة المكرمة - هاني اللحياني

خرجت ندوة الترابط الأسري والدعم الاجتماعي الذي نظمتها لجنة إصلاح ذات البين في إمارة منطقة مكة المكرمة بخمس توصيات تهدف إلى تحقيق الأمن الأسري والمجتمعي في أوساط الجالية البرماوية.
وشددت توصيات الندوة على أهمية توثيق العلاقة بين مجلس الجالية البرماوية ولجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة من خلال التواصل بين اللجنة ومجلس الجالية وإيجاد شراكة بينهما، وتنظيم المزيد من الندوات واللقاءات وتبادل الزيارات ونقل الخبرات لحل قضايا الجالية البرماوية، وضرورة إقامة ندوات متخصصة في الجاليات لزيادة الوعي لدى الأسر ونشر الثقافة الإسلامية لديهم والتقيد بالعادات والتقاليد الإسلامية للحد من بعض الظواهر السلبية.
وأقترح المشاركون في الندوة بإلزام كل راغب في الزواج حضور دورة ما قبل الزواج للزوجين لأهمية ذلك في تحسين العلاقة الزوجية ومعرفة واجبات كل من الزوجين تجاه الآخر، مع إيجاد قناة للتواصل بين اللجنة ومجلس الجالية البرماوية للتشاور والتعاون في حل بعض المشاكل التي ترد اللجنة ودعم عمد الأحياء بالتقارير والإحصاءات التي تصدر عن مجلس الصلح في الجاليات لإيجاد علاقة تقاربية بينهما.
من جهته، شرح نائب الرئيس التنفيذي سليمان الزايدي، أهداف الندوة ودورها في التعامل مع قضايا الجالية، وتوثيق العلاقة بين الجهات المختلفة لحل قضايا الجالية البرماوية، موضحاً أن الهدف من الندوة التشاور للخروج بفكرة تزيد من حسن التعامل وتوطيد العلاقة وتسهم في إنجاز المعاملات التي ترد إلى اللجنة وإيجاد أساليب للشراكة بين اللجنة ومجلس الجالية البرماوية.
وأشار إلى أن الجالية البرماوية في المملكة من أكثر الجاليات التي حظيت بالدعم الحكومي في مجال التعليم والصحة وتصحيح الأوضاع.

15 تحديا تواجه إستراتيجية الإسكان لسد حاجة المواطن للسكن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض
كشفت الإستراتيجية الوطنية للإسكان عن نقاط ضعف تواجه الإسكان في المملكة تمثلت في عدم وجود إطار عمل ينظم العلاقات بين الهيئات الحكومية العاملة في هذا القطاع وتزايد مساحة الأراضي الشاغرة في المناطق الحضرية حيث يحتفظ الملاك بالأراضي للمضاربة مما يؤدي إلى الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي داخل النطاق العمراني.
وأكدت الإستراتيجية التي حصلت عليها «المدينة» أن من نقاط الضعف أيضا الطلبات المتراكمة لدى صندوق التنمية العقارية ومنح الأراضي من البلديات كما أن جزءا من مخزون الإسكان في المملكة يتطلب تطويرا أو صيانة أو إحلالا والأحياء السكنية العشوائية مستمرة في النمو نتيجة لإخفاق في سد حاجات الإسكان.
ومن ضمن النقاط التي سردتها الإستراتيجية ضعف خدمات البنية التحتية في التجمعات السكانية ولا سيما فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي وارتفاع تكاليف مواد البناء وأيضا الافتقار إلى مبادرات القطاع الخاص في سد حاجات الإسكان لفئات محدودة الدخل وضعف نظام التسجيل المركزي للعقارات وضعف ثقة المستهلك في القطاع العقاري والضبابية فيما يتعلق بحقوق الملكية ونقص الأراضي المتوفرة كما أن فترات الانتظار الطويلة لمنح الأراضي تصل إلى 15 سنة.
وقالت الإستراتيجية إن الأراضي التي تم منحها حديثا تقع غالبا في مواقع نائية مما يودي إلى التوسع الأفقي ويتسبب في الزحف الحضري، كما أن التخطيط العمراني على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق يفتقر إلى إطار شامل وإداري واضح وهيكل تنظيمي.
وأوضح تقرير الإستراتيجية أن نحو 38% من المساكن التي تم توفيرها في مدينة الرياض على مدى الشهور الثمانية عشر الماضية شاغرة لأن مشتريي المساكن لا يرونها ميسورة التكاليف، كما يقدر أن نحو 40 % من العقارات السكنية

الحالية تفتقر إلى التراخيص وأن هناك انعدام توحيد المعايير القياسية لإجراءات تقييم العقارات وعدم وجود أنظمة حاكمة للإيجارات أدى إلى صعوبات تكييف إيجار الشقق والمساكن.
وبينت الإستراتيجية أن إجمالي الوحدات السكنية حوالى 5,62 مليون وحدة سكنية وعدد الوحدات السكنية المسكونة تقدر بـ4,65 مليون وحدة أما أنواع المساكن شقق (41%). ومساكن شعبية (26%)، والفلل (18%) أدوار (9%) وأخرى (6%) أما فيما يخص سكن المواطنين 38% يعيشون في مساكن شعبية و 31% في فلل و 28% في شقق و 13% في أدوار، 1.3% في خيام وصناديق وعشش.
أما غير السعوديين فإن 78% يعيشون في شقق و8% في فلل وأدوار وأخرى (4%).

•العمل": إنهاء طلبات الاستقدام السابقة أولا لحفظ حقوق كافة الأطراف

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
اضغط هنا

أكدت وزارة العمل أنّ طلبات الاستقدام من الدول التي تم تحديد سقف أعلى لتكاليف ومدد الاستقدام منها (بنجلاديش، النيجر) وفق الاشتراطات الجديدة لم يتم تعليقها أو إيقافها من قبل المكاتب والشركات المعتمدة في «مساند» كما تم تداوله.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل تيسير المفرج، أن الوزارة من خلال تواصلها مع المكاتب والشركات التي أجّلت استقبال الطلبات الجديدة، اتضح لها رغبة تلك المكاتب والشركات في إنهاء الطلبات السابقة لديها قبل الالتزام بعقود جديدة حفظًا لحقوق جميع الأطراف وفق توجيهات الوزارة التي صدرت مؤخرًا، حيث يمثل إنهاء هذه الطلبات أولوية قبل استقبال الطلبات الجديدة، مؤكدًا استمرار الوزارة في دورها الرقابي لتحسين أداء سوق العمالة المنزلية.
وفي ذات السياق أشارت الوزارة إلى التزام أكثر من 180 مكتبًا وشركة استقدام وفقًا لموقع «مساند» بالمدد والتكاليف الجديدة (حتى تاريخ نشر الخبر).
وأظهر الموقع أمس أكثر من 100 مكتب وشركة أعلنت عن الاستقدام من بنجلاديش والنيجر وفق السقف الأعلى للمدد والتكاليف لاستقدام العمالة المنزلية النسائية ، وفي نفس الوقت أعلن أكثر من 80 مكتبا وشركة عن الاستقدام من الفلبين والهند وسيرلانكا والفيتنام وفق الضوابط الجديدة، وتدعو الوزارة كافة المستفيدين إلى الإبلاغ عن أية مخالفات أو مشكلات تواجههم من خلال عدة قنوات رسمية لتقديم البلاغات، حيث يتاح للمتضرر أن يتقدم بالشكوى إلكترونيًا عن طريق موقع مساند **www.musaned.gov.sa**، أو عن طريق البريد الإلكتروني: **musanedmol.gov.sa** أو عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء (19911)، أو من خلال فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة.

مليون و865 ألف طلب عمل في "طاقات" والشاغر11 ألفاً

2075 دراسات عليا و16٪ جامعيون و33٪ ثانوية و14٪ ابتدائية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
اضغط هنا

محمد سعيد الشريف - جدة

كشفت بيانات برنامج «طاقات» التابع لصندوق الموارد البشرية «هدف»، عن وجود ما يقارب مليون و 865 ألفًا و 674 طلب عمل في مختلف مناطق المملكة. وأظهرت البيانات التي اطّلعت «المدينة» عليها أن عدد الوظائف الشاغرة بحسب «طاقات» لا يتجاوز 11 ألفًا و300 وظيفة في كل مدن المملكة؛ ممّا يعني أن نسبة العجز في الشواغر الوظيفية يتجاوز 90%. ويلاحظ أن نسبة الجامعيين من مجمل طالبي الوظائف تبلغ نسبته 16% (290 ألف باحث وباحثة عن عمل)، في حين بلغ نسبة حملة الثانوية العامة من المتقدمين 33% (426 ألفًا)، والابتدائية 14% (260 ألفًا)، أمّا خريجو الدراسات العليا فكان عددهم 2075 باحثًا وباحثة عن العمل. وسجلت منطقة الرياض أعلى نسبة في عدد المتقدمين للعمل بـ(300 ألف) باحث وباحثة عن عمل ثم تلتها منطقة مكة المكرمة بـ(290 ألفًا) ثم المنطقة الشرقية بـ(230 ألفًا)، في حين كانت منطقة الحدود الشمالية هي الأقل في عدد المتقدمين والباحثين عن العمل بـ27 ألف طالب وطالبة عمل.

ويؤكد الخبير في شؤون سوق العمل طراد العمري أنه لا يشك للحظة في هذا الرقم بل ويعتقد أن البطالة في المملكة تقارب 3 ملايين عاطل وعاطلة لو حسبنا العدد الكبير، الذي كان مسجلاً في برنامج حافز وانتهاء دعمهم أو الذين كانوا مسجلين فيه وتوظفوا وتركوا وظائفهم بسبب عدم ملائمتها لتخصصاتهم وطموحهم نتيجة تركيز الوزارة وقطاع الأعمال «المدلل» على وظائف سفلى وترك الوظائف العليا لغير السعوديين. ويضيف العمري لقد صرفت الدولة تريليونات الريالات للمشروعات وتوفير فرص العمل وللأسف البطالة في ازدياد وتم صرف البلايين في برنامج «حافز»، وعلى برامج أخرى والبطالة لازالت في ازدياد، مما يدل على ضرورة وجود حل جذري للبطالة يكمن في قرار سيادي حاسم، إلى جانب تكوين هيئة عليا لسوق العمل السعودية تحت أشراف المجلس الاقتصادي الأعلى الحالي، فالبطالة في السعودية أمست همًا اجتماعيًا، اقتصاديًا، وبالتالي فهي أكبر من قدرة وزارة العمل بسبب تعدد الجهات المشاركة في مشكلة البطالة وحلها، بدءًا بالمجتمع بكل فئاته وأطيافه، وانتهاءً بمختلف الوزارات والمصالح الحكومية المتعددة.

أما رئيس اللجان العمالية في المملكة نضال رضوان فيري أن الوسيلة الوحيدة لمكافحة البطالة هي توفير بيئة عمل مناسبة تعطي للقطاع الخاص الافضلية عن القطاع العام، ويضيف رضوان أنه بدون تحديد ساعات العمل (40 ساعة أسبوعيا) ومنح العامل إجازة يومين ووضع حد أدنى يوازن بين تكلفة المعيشة المرتفعة وقدرات أصحاب العمل المالية بحيث لا يكون هناك حل لطرف على حساب الطرف الآخر إلى جانب وجود أمان وظيفي لا يجعله يشعر بالخوف من المستقبل. جميع هذه العوامل وعوامل أخرى ثانوية بإمكانها تحقيق هذه المعادلة وجعل القطاع الخاص هو صاحب الأولوية في رغبة الشباب لدينا في التوظيف وليس كما نرى حاليا من تفوق واضح للقطاع العام في رغبة الشباب في التوظيف إلى جانب بعض شركات القطاع الخاص الكبرى مثل أرامكو وسابك والخطوط وغيرها ممن يتميزوا ببيئة عمل جيدة.

وتساءل رضوان كيف يمكن أن توجد بطالة في بلد يوجد فيه ما يفوق 10 ملايين وافد، مشيرا إلى أن فرص العمل موجودة ولكن تحسين هذه الفرص من خلال تحسين بيئة العمل ورفع كفاءتها سوف يكون التحدي الحقيقي لوزارة العمل ورجال الأعمال.

تخصيص 10 ٪ من الحدائق العامة لأندية المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150527/Con20150527773882.htm

علي بن غرسان (مكة المكرمة)
أنصفت جهات عليا ذوي الاحتياجات الخاصة بالموافقة على تخصيص 10 % من الحدائق العامة لإقامة أندية مصغرة لهم ومنحت صلاحية التفويض لأمانات المدن بالبدء في الترتيب لهذا العمل الإنساني النبيل.
وأبلغ «عكاظ» أمس رئيس نادي مكة لذوي الاحتياجات الخاصة سعد جميل القرشي، أن أمانة العاصمة المقدسة شرعت في تطبيق هذا القرار حيث عقدنا لقاء اتفاق معها للبدء في هذا المشروع في نحو 200 حديقة، معتبرا أن هذه الخطوة تعد نقلة نوعية في إعطاء الحقوق لهذه الفئة الغالية وستسهم في مزيد دمج لهم في المجتمع.
وزاد القرشي القول: «في مكة المكرمة استطعنا الحصول على أرض مساحتها 10 آلاف متر مربع ستقام عليها مدينة رياضية لذوي الاحتياجات الخاصة وانتهينا من التصاميم الأولية للمشروع الذي ستكون ميزانيته المبدئية نحو 10 ملايين ريال وسيكون وفق أعلى المستويات من حيث الخدمات المقدمة للمستفيدين، ولاسيما بعد أن وقفنا على عدة مشاريع مشابهة في دول متقدمة، وسيستفيد منه مبدئيا 900 طالب هم المسجلون في بيانات إدارة التعليم بمكة المكرمة، فيما سيتاح المجال أيضا للمسجلين في نادي مكة لذوي الاحتياجات الخاصة للاستفادة من المشروع وعددهم نحو 75 مستفيدا».
وتوقع القرشي أن ترى هذه المشاريع النور قريبا، ولا سيما بعد انتهاء الاتفاق مع أمانة العاصمة المقدسة والتنسيق بشأن البدء في تسليم المشروع لشركة مختصة في تصميم ألعاب خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، لتكون الأندية المصغرة وفق أعلى المواصفات وتتسم مع شروط السلامة.

الشورى يرفض تعديلات مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150527/Con20150527773886.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
رفض مجلس الشورى تعديلات مجلس الوزراء على نظام المجالس البلدية، ومن ذلك وجود ضوابط شرعية تنظم عمل المرأة في انتخابات هذه المجالس، رغم تأكيدات اللجنة بأنها لا تعارض وجود هذه الضوابط والتي تنظم مشاركتها في انتخابات المجالس البلدية.
ووافق المجلس في جلسة سرية على رفض اللجنة التعديل على نظام المجالس البلدية فيما يخص إضافة شرط عند إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ النظام، بتضمينه أحكاما تتعلق بالضوابط الشرعية الواجب الالتزام بها عند مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية وأعمالها، كما جاء في المادة السادسة والثلاثين من النظام، حيث إن الضوابط الشرعية تكتسب إلزاميتها من كتاب الله وسنة نبيه، وكذلك إصرار اللجنة على بعض مواد مشروع نظامها للمجالس البلدية والذي قدمته للحكومة التي أجرت عددا من التعديلات، وأيدت اللجنة بعضا منها ورفضت الآخر.

وبالنسبة لبقية التعديلات التي لم يرد توجيه للدراسة حيالها فقد رأت اللجنة إحاطة المجلس بها في جلسة سرية وبيان موقف اللجنة حيالها، وبما أن لهذه التعديلات أثرا عند التطبيق ولقرب بدء انتخاب أعضاء المجالس البلدية، فقد أوصت اللجنة بإضافة توصية تحث الوزارة على تقويم تطبيق أحكام هذا النظام بعد مضي سنتين من تاريخ العمل به.
ومن التعديلات التي أيدها المجلس أن لجنة الإسكان والخدمات رأت عدم الأخذ بالتعديل الذي أدخله مجلس الوزراء بإضافة شرط «عند إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ النظام بتضمينه أحكاماً تتعلق بالضوابط الشرعية الواجب الالتزام بها عند مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية وأعمالها، كما جاء في المادة السادسة والثلاثين من النظام».
ورفضت اللجنة اعتبار موافقة وزارة المالية على مشروع اللائحة المالية للمجالس البلدية شرطاً لاقتراحها، وترى أن اللائحة تصدر بقرار مجلس الوزراء ووزير المالية عضو فيه ويمكن للوزارة إبداء مرئياتها حيال اللائحة عند دراسته بمجلس الوزراء لكن لا ينبغي ربطه بالاتفاق بين وزارتي الشؤون البلدية والمالية.
ولم تر اللجنة ملاءمة أن يصدر الوزير المسؤول التنفيذي عن الجهات التي تشرف على الانتخابات البلدية؛ ضوابط لعمل المراقبين التابعين لجهات رقابية مستقلة، بينما أيدت اللجنة التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء بإدراج فقرة للمادة الثانية والخمسين بإضافة مخالفة جمع تبرعات أو هبات لتمويل حملة انتخابية خلافاً للضوابط التي تحددها اللائحة إلى قائمة المخالفات الانتخابية.
ومن التعديلات التي لم توافق عليها لجنة الخدمات النص على أن يكون من بين الأعضاء المعينين في المجلس البلدي أحد كبار المسؤولين في الأمانة.
من جهة أخرى طالب أعضاء، مكتبة الملك فهد الوطنية بتنمية المصادر، منتقدين عدم تسجيلها كتبا جديدة خلال العامين الماضيين.
واتفق عدد من الأعضاء على عدم أهمية وجود فروع للمكتبة في المناطق، وقال أحدهم «الأولى أن تعمل المكتبة على تجاوز صعوباتها في مقرها الرئيس قبل التوسع في مناطق أخرى»، وطالبها آخر بتحديد أهدافها، ودعا آخر لتأسيس فهرس خاص بالرسائل العلمية للطلاب السعوديين. وطالب آخر بإنشاء هيئة عليا للثقافة بحيث تكون مرجعية للشأن الثقافي في المملكة بشكل عام، وتساءل آخر عن عدم زيادة مقتنيات المكتبة.

قانونيات يباشرن قضايا الأحوال الشخصية ميدانيا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150527/Con20150527773899.htm

زين عنبر (جدة)
تسعى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المرحلة المقبلة إلى مباشرة الباحثات القانونيات لقضايا الأحوال الشخصية في المحاكم الأسرية ميدانيا بهدف تثقيف المراجعات ورفع مستوى وعيهن القانوني في مختلف قضايا الطلاق والحضانة والنفقة.
وأوضحت الباحثة القانونية بالجمعية جوهرة الغامدي أن أبرز القضايا الواردة للجمعية على مدى الأشهر الماضية تتمثل في قضايا الأحوال الشخصية والعنف الأسري والقضايا العمالية، إضافة إلى قضايا استخراج الأوراق الثبوتية للأجنبية المتزوجة من سعودي بشكل غير نظامي وإهمال الأب في استخراج الأوراق الثبوتية للأبناء.
وتضيف الباحثة القانونية دعد عمران أن غالبية شكاوى العنف الأسري تكون عنفا موجها ضد الزوجة أو عنفا ناتجا عن حالات إدمان وسوء الأوضاع المادية.
من جهتها، قالت مساعد المدير التنفيذي بالجمعية هالة المهدلي: ترد إلى الجمعية نحو خمس حالات في اليوم الواحد، إضافة إلى تلقي الاستفسارات عبر كافة وسائل التواصل وبدورنا يتم التعاون مع الجهات ذات العلاقة لرصد الشكاوى ومتابعة المستجدات حيث إن دور الجمعية تثقيفي توعوي وتقديم الاستشارات القانونية ودراسة الحالات وإحالتها لكافة الجهات المعنية.

يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تعمل على تنفيذ خطة عمل ميدانية تهدف لرفع مستوى الوعي المجتمعي بالثقافة الحقوقية عبر الزيارات الميدانية لمدارس التعليم العام والجامعات، علما بأن الباحثات القانونيات يسجلن زيارات ميدانية للعديد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية كالسجون ودار الحماية الاجتماعية ودار الحضانة ودار رعاية الفتيات.
جاء ذلك على خلفية تنظيم الجمعية البارحة لملتقى «اليوم العالمي للأسرة» في مقر الشؤون الاجتماعية بجدة والذي طرح عددا من المحاور عن الأسرة في الإسلام والمتغيرات الأسرية قدمها مختصون في الشأن الاجتماعي والحقوقي حيث تناول مدير الضبط الجنائي في شرطة جدة العميد طلال الصيدلاني محور تناول الأسرة والأمن، وتناولت مسؤولة التوعية والتثقيف بوحدة الحماية الاجتماعية نسرين أبو طه محور البيوت المطمئنة، فيما سلط المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي الضوء على المتغيرات الأسرية ومن جهته قدم مدير شؤون المعلمين بالتعليم الدكتور عبدالله حجر ورقة عمل عن دور الأسرة في الإسلام.

12 مليونا للإغاثة الشتوية بأفغانستان

توفير مياه الشرب للاجئين الصوماليين في جيبوتي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=225047&CategoryID=5

الرياض: واس
أنهت اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الأفغاني المرحلة الثالثة من مشروع الإغاثة الشتوية في أفغانستان الذي تم اعتماده من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المشرف العام على اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الأفغاني الأمير محمد بن نايف، حيث وجه بتأمين الاحتياجات الإغاثية للشعب الأفغاني خلال فصل الشتاء، وتم اعتماد 12,5 مليون ريال لتأمين السلال الغذائية والبطانيات، وتنفيذه على ثلاث مراحل بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية في أفغانستان بالتنسيق مع سفارة خادم الحرمين الشريفين في كابل.
وقامت اللجنة بشراء وتأمين 55 ألف سلة غذائية، و50 ألف بطانية يقدر وزنها الإجمالي بـ 1787,5 طنا من أجود المواد الغذائية والبطانيات، أغيثت بها 55 ألف أسرة فقيرة تأثرت بالكوارث الطبيعية في عموم أفغانستان، وتم تسيير ثلاث قوافل على مراحل مختلفة في 25 ولاية أفغانية، وتم التوزيع بالتنسيق مع جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، وإدارة مكافحة الكوارث الطبيعية في أفغانستان، وشملت محتويات السلة الغذائية التي تم توزيعها "عشرة كيلوجرامات أرز، عشرة كيلوجرامات فاصوليا، خمسة كيلوجرامات سكر، 1 كيلوجرام شاي، جالون زيت ثلاثة ليترات، بطانية وزنها 3,5 كيلوجرامات".
وفي إطار التوجيهات السامية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في الوقوف مع الأمة العربية والإسلامية والتخفيف من مآسيها، وجه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف المشرف العام على الحملة الوطنية السعودية لإغاثة الشعب الصومالي بتنفيذ مشروع حفر عدد من الآبار الإرتوازية لتوفير المياه الصالحة للشرب للمتضررين من الصوماليين في جمهورية جيبوتي بمبلغ 16 مليونا و875 ألف ريال.
ووقعت أمس الحملة ممثلة في مستشار وزير الداخلية رئيس الحملة الوطنية السعودية لإغاثة الشعب الصومالي الدكتور ساعد العرابي الحارثي اتفاق تعاون مشترك مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري المسؤول عن الموارد المائية في جمهورية جيبوتي ويمثلها سفير جمهورية جيبوتي لدى المملكة ضياء بامخرمة.

بحث التعاون بين نزاهة وهيئة الرقابة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=225019&CategoryID=5

الرياض: الوطن
بحث رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" الدكتور خالد عبدالمحسن المحيسن، خلال زيارته أمس لرئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور عبدالرحمن إبراهيم الحصين في مكتبه بهيئة الرقابة والتحقيق، أوجه تطوير التعاون القائم بين الهيئتين، ومراجعة الأهداف المشتركة بينهما في سبيل حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد وما يؤدي إلى تحقيقها وسد الثغرات التي ربما تؤدي إلى أي نوع من أنواع الفساد.

طالبوا بتوفير "خدمة المنازل" على غرار دوائر أخرى

"معاقون" يشكون إغلاق المسار المخصص لخدمتهم بمرور الخبر

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4069393

علي الغانمي – الخبر
شكا مواطنون من ذوي الاحتياجات الخاصة من توقف المسار المخصص لهم عن العمل بمبنى مرور محافظة الخبر وعدم توفر موظفين لخدمتهم مؤكدين أنهم لدى مراجعتهم أمس الأول إدارة مرور الخبر فوجئوا بعدم وجود موظفين لخدمتهم، مما اضطرهم للدخول إلى مبنى الإدارة والذي يعتبر غير مجهز لخدمتهم وأن بعض الأقسام التي يحتاجون خدماتها تقع بالدور الثاني، مطالبين بتفريغ موظفين لخدمتهم أو توفير الخدمة لهم ولكبار السن في منازلهم على غرار دوائر حكومية أخرى.
وقال فهد الطشلان يحمل بطاقة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة إنه لدى مراجعته الأحد الماضي وتحديدا في العاشرة والنصف صباحا لأخذ ورقة إصلاح لسيارته المصدومة، وأثناء مروره بالمسار الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة لم يجد موظفين لاستقباله مما اضطره لدخول مبنى وعند استفساره من أحد الموظفين طلب منه الصعود للدور الثاني إلى أحد الأقسام الذي قام بدوره بتحويله إلى قسم آخر، مشيرا إلى أنه نبه الموظف بأنه يحمل بطاقة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أنه لم يتمكن من إنجاز أوراقه. وبين أنه وجد صعوبة باستخدام السلالم داخل المبنى بسبب إعاقة في رجله مطالبا بخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وهم في منازلهم وتفريغ موظفين ليقوموا بهذه المهمة أسوة بباقي الإدارات التي تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن في منازلهم.
وأوضح مراجع آخر أن هذا الأمر ليس لحظيا أو وقتيا ولامخصصا بيوم معين وإنما ممتد على فترات طويلة، لافتا إلى أن المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن يجدون معاناة عند مراجعتهم مرور الخبر داعيا إلى تقديم كافة التسهيلات لخدمة هذه الفئة.

وطالب بتخصيص موظفين لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة وتفريغهم لخدمتهم لصعوبة وصولهم وحركتهم إلى الاقسام، أو من خلال تفعيل الخدمات الالكترونية التي تلبي تلك الاحتياجات، وهو ما نرجو من إدارة مرور الخبر أن تقوم به في الأيام القادمة. من جانبه أكد المتحدث الرسمي لمرور المنطقة الشرقية العقيد على محسن الزهراني أن المدخل سالك وأن الخدمة تقدم عبر المسار المخصص سواء من ذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن، وأنه لا يمكن أن يأتي أحد من هذه الفئة ولا تقدم له الخدمة عبر هذا المسار.

الالكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

أكدت أن مدة شهرين كافية لإرسال العمال من النيجر وبنجلادش

•العمل" لـ "الاقتصادية" : تحديد مدد وتكاليف الاستقدام من الفلبين قبل نهاية شعبان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/27/article_960612.html

رنا حكيم من جدة

أبلغ "الاقتصادية" مسؤول في وزارة العمل، أن قرارات الوزارة الأخيرة الخاصة بتحديد مدد وتكاليف استقدام العمالة المنزلية، تقتصر على بنجلادش والنيجر، أما فيما يتعلق بالفلبين فأوضح أنه سيتم الإعلان عن إجراءات خاصة بها قبل نهاية شعبان الجاري.

وقال تيسير المفرج؛ مدير عام المركز الإعلامي لوزارة العمل، إن هناك لجنة مشكلة من وزارة العمل والخارجية والداخلية ومستثمرين في القطاع، تقوم حاليا بعقد زيارات واجتماعات مع وزارة الخارجية الفلبينية وممثلياتها في السعودية لمناقشة الإجراءات التي اتخذتها ضد مكاتب الاستقدام الأهلية في المملكة، فيما ستعلن الوزارة نتائج تلك الاجتماعات مع الجانب الفلبيني بعد التوصل إلى حلول ونتائج ملموسة معهم.

ورجح المفرج، أن يتم الإعلان عن السقف الأعلى في التكاليف ومدة الاستقدام للفلبين قبل نهاية شعبان الجاري، موضحا أن الفلبين إلى الآن ليست ملزمة بما أقرته الوزارة من قرارات حول تحديد تكاليف الاستقدام ومدته، موضحا أنه سيتم الإعلان عن إجراءات خاصة بالفلبين قريبا.

وحول ما يزعمه البعض بشأن صعوبة إنهاء إجراءات قدوم العاملات المنزليات خلال شهرين، أوضح أن مدة شهرين كافية لإرسال العمال من النيجر وبنجلادش، لكنها قد تكون غير كافية لإرسال العمالة الفلبينية، وذلك لوجود عدد من التحديات التي تواجه المكاتب هناك، وهو ما تعمل وكالة الوزارة للشؤون الدولية على حلها وبحثها مع الجهات المسؤولة في الفلبين، خاصة أن السفارة الفلبينية حددت عددا معينا لاستقبال الطلبات أسبوعيا من كل مكتب استقدام سعودي، واشترطت عدم وجود مشكلات عاقلة بين صاحب العمل والعاملة المنزلية، وإلا ستقوم القنصلية بوقف تعاملها مع المكتب. فيما أكد أن هذا الإجراء الذي تقوم به القنصلية أو السفارة هو قرار سيادي خاص بها، ولا يستطيع أحد التدخل فيه بشكل مباشر.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات المقبلة، قال إن الاتفاقيات التي ستوقعها وزارة العمل ستنص على تحديد حد أعلى للرسوم والمدة الزمنية، لافتا إلى أن هناك فرق عمل مماثلة زارت الهند وبنجلادش لتحديد سقف للتكاليف والمدد الزمنية للاستقدام.

فيما أعلن عن اجتماع قريب ستحدده الوزارة يجمع أصحاب المكاتب والشركات على طاولة واحدة، لمناقشة قرارات وزارة العمل الجديدة التي تنوي إقرارها لتنظيم السوق وضبط عملية الاستقدام مستقبلا.

وشدد المفرج على أن القرارات التي اتخذتها وزارة العمل أخيرا جاءت بناء على اجتماعات مع بعض مكاتب الاستقدام، ودراسات ميدانية قامت بها الوزارة لمقارنة أسعار الاستقدام الداخلية بدول الخليج المجاورة، مشيرا إلى أن الوزارة لا تزال تراجع وتطور قراراتها حول المدد والتكاليف بعد تطبيقها على أرض الواقع.

وأشار عدد من أصحاب مكاتب الاستقدام إلى أن وزارة العمل تستهدف كسر احتكار استقدام العمالة المنزلية على المكاتب بإلزام شركات استقدام بالتوسط للاستقدام للأفراد بنسبة 20 في المائة من عمالتها، بعد أن وجدت الوزارة قصورا في آلية

عمل تلك الشركات التي اكتفت في عملها بتأمين العمالة الرجالية للشركات والمؤسسات التجارية الكبرى، بعقود موحدة وليست فردية.

كلية "البترجي" ترفع "الرسوم" وتخيّر الطلاب بين الموافقة و"الرسوب"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
اضغط هنا

جدة - عائشة جعفري

فوجئ طلاب كلية «البترجي الطبية» في جدة أثناء أدائهم اختبار الفصل الدراسي الثاني، بقرار أصدرته الكلية يتضمن رفع الرسوم الدراسية بنسبة 11 في المئة، ما أثار استياء شريحة كبيرة من الطلاب، قبل أن تتداول كـ «قضية» عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وأشار خطاب الإفادة برفع الرسوم الدراسية الذي قررته الكلية (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) إلى أن منحة وزارة التعليم «منحة جزئية وعلى الطالب دفع الفرق المالي».

وأوضح عدد من الطلاب لـ «الحياة» أن إشعارهم برفع الرسوم جاء خلال أدائهم اختبار الفصل الدراسي الثاني، إذ ألزمتهم إدارة الكلية بالتوقيع على ذلك، وإلا فلن تسمح لهم بإجراء الاختبار في حال المخالفة.

وذكر طالب السنة الختامية في تخصص الطب أسامة المحمود أن رفع الرسوم لم يكن للمرة الأولى، إذ تتعمد الكلية دخول وقت الاختبارات حتى تصدر قراراتها الجديدة، مضيفاً: «بينما كنت أجري اختباري يوم الأحد صباحاً تم توزيع ورقة إضافية مع الأسئلة، وعندما اطلعت عليها وجدت أنها إشعار بزيادة رسوم العام الدراسي بقدر 10000 ريال، بواقع 5000 ريال لكل فصل دراسي، وعزت إدارة الكلية الزيادة إلى أنها لمواكبة ما تشهده الكلية من تطور وتقدم».

وأكد أن الزيادة لم تغطِّ كلفة الطلاب الذين ينطبق عليهم نظام المنحة الداخلية وأن عليهم دفع الفرق، لتصبح المنحة جزئية لعدم تغطيتها مبلغ الزيادة الذي تفرضه الكلية.

وأبدت الطالبة في السنة الثانية أسمهان السيد استياءها الشديد حيال هذا الإشعار، ووصفته بـ «نوع من الاستغلال الذي لا مبرر له»، معتبرة أن السبب الذي ذكرته الكلية «غير مقنع»، وقالت: «الكلية على المستوى نفسه دون تقدم ملاحظ منذ أعوام عدة».

وأضافت: «لم تراع إدارة الكلية نفسية طلابها بقرارها التعسفي، وقامت بتوزيعه في قاعات الاختبارات من دون أدنى اهتمام لمن يتحمل أعباء دراسته على حسابه الشخصي، وإن زيادة مبلغ مثل 10000 ريال أمر غير بسيط، وربما تضر بمستقبل مجموعة من الطلاب في حال عجزهم عن الدفع وقرارهم بالانسحاب».

من جهته، لم يجد الطالب محمد هيثم سبباً واحداً مقنعاً لهذه الزيادة، متسائلاً عما إذا كانت وزارة التعليم «تقبل بهذه الإجراءات التي تضر بمستقبل الطلاب ولا تنصفهم أبداً»، معتبراً أن الكلية «لم تفكر للحظة في مصلحة طلابها عندما فرضت الزيادة».

في حين أكدت تغريد بخاري أنه تم إجبار الطلبة على التوقيع وقبول هذا الإشعار وفي حال الرفض فإن الإدارة لن تسمح بإجراء الاختبار وسيعتبر الطالب راسباً، مشيرة إلى أن التوقيع كان تحت دافع الخوف من الرسوب في المادة وليس موافقة على الزيادة.

من جهته، طالب الأمين العام للهيئة الإسلامية العالمية للمحامين خالد الطويان بضرورة وجود جهة رقابية صارمة تراقب ارتفاع قيمة رسوم الدراسة في الكليات، ووقف التلاعب والزيادات غير المبررة من الملاك والمستثمرين.

وشدد أن على الكلية الالتزام بالسعر الذي أعلنت عنه عند دخول الطالب للكلية حتى إنهاء سنوات دراسته، وليس لها الحق في إجبار أحد على التوقيع.

من جهته، رفض المتحدث الرسمي لكلية البترجي الطبية باسم الجاسر، التعليق على ارتفاع الرسوم، وما إذا تم توزيع إشعارات الزيادة في قاعات الاختبار مع ورق الأسئلة وقال: «ليست لديّ أي صلاحية للتصريح في هذا الموضوع»، مقترحاً التواصل مع جهة عليا في إدارة الكلية للحصول على شرح موسع وواضح.
وتواصلت «الحياة» مع رئيس مجلس أمناء كلية البترجي الطبية المهندس صبحي بترجي عبر اتصال هاتفي، وبعد طرح الاستفسارات ذاتها عليه، تعذّر بانشغاله من دون إعطاء أي إجابة.

"الجوازات" توقف 13 ألف مواطن لمخالفتهم نظام الإقامة .. وتتوعد بالعقوبات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
توعدت المديرية العامة للجوازات بتطبيق أقصى العقوبات على مشغلي أو ناقلي مخالفي أنظمة الإقامة أو العمل، مذكرة بعقوبة الإيقاف التي صدرت في حق 14311 مخالفاً، منهم 13171 مواطناً لمخالفتهم نظام الإقامة خلال النصف الأول من هذا العام.
وأكدت «الجوازات» في بيان صحافي أمس، أنه تطبيقاً للأوامر الملكية سيتم تطبيق أقصى حد للعقوبات في حق أي مخالف لنظامي الإقامة أو العمل.
يذكر أن وزارتي الداخلية والعمل أطلقتا منذ مدة حملة إعلامية بمسمى «كن نظامياً» لإيضاح مخالفات نظامي الإقامة والعمل والعقوبات المترتبة عليها، إضافة إلى إيضاح الآثار السلبية على الوطن والمواطن والمقيم النظامي من تلك المخالفات.

متخصصون: تعويض "الأخطاء الطبية" يدرس منذ3 عقود

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
كشف قانونيان وقاض سابق في الهيئة الصحية الشرعية أن الأخطاء الطبية التي تحصل في المستشفيات لا تصل إلى القضاء منها إلا نسبة ضئيلة جداً، مؤكدين أن التعويض المعنوي محل جدل كبير، وليس موجباً للحكم في حين أن التعويض بحسب الاختصاص لا يزال يدرس من 30 سنة في مجمع الفقه الإسلامي.
وضرب خبراء الأخطاء الطبية أمثلة عدة في دورة عن الجوانب القانونية للأخطاء الطبية عقدت في الرياض على مدار ثلاثة أيام وانتهت أول من أمس (الثلثاء)، أبرزها قضايا التعويض التي أكد رئيس الهيئة الصحية الشرعية في منطقة الرياض سابقاً الدكتور حمد الرزين أنها لب القضايا.
وقال الرزين في أول أيام الدورة إن الأذى النفسي له اعتبار، والهيئة تقدر التعويض وفق الحالة الاجتماعية، بشرط أن يكون التعويض عادلاً، فيما أوضح المحامي إبراهيم المسيطير أن المادة 41 من نظام مزاولة المهن الصحية تنص على أن التعويض يرجع إلى الاجتهاد، وليس هناك نص شرعي ولا صورة واضحة للتعويض لدينا، مضيفاً: «نظام مزاولة

المهن الصحية مثلاً ينص على أن قيمة الدية للرجل 300 ألف ريال، ودية المرأة نصف هذا المبلغ». وقال إن أبرز المعوقات التي تواجه القضاء في الأخطاء الطبية غياب التدوين في الملف الطبي أو سرقة بعض الملفات، متمنياً أن تنتهي وزارة الصحة من تطبيق مشروع الملف الطبي الإلكتروني في مركز معلومات تابع للوزارة، لأن هذا المشروع يدرس منذ 4 سنوات في أروقة الصحة، وأضاف: «تطبيق الملف الإلكتروني يمنع العبث في الملف الطبي»، وضرب مثالاً بقضية أخفى فيها مستشفى حكومي أشعة طبية، وبعد أن قامت الهيئة بتحذير المستشفى بالتصعيد إلى جهات عليا عادت الأشعة إلى ملف القضية.

وتفاوت الحديث عن الأخطاء الطبية بين المحاضرين، إذ بدأ المستشار القانوني للهيئة الصحية في الحرس الوطني أحمد المحيميد حديثه بـ«لا تسألوني عن عدد الأخطاء الطبية»، فيما أكد رئيس الهيئة السابق الرزين أن معظم قضايا الأخطاء يضمحل وينتهي بالتسامح والتراضي خارج إطار التقاضي، أما المحامي ماجد قاروب فأشار إلى أنها تصل إلى 11 في المئة بحسب إحصاء رسمي صدر العام الماضي.

وأوضح الرزين أن اللائحة الطبية لنظام مزاولة المهن الصحية فيها خلل وتحتاج إلى تعديل، مثل المادة التي تمنح مدير الشؤون الصحية في حفظ القضية، في حين أن حرية التقاضي مكفولة بحسم النظام الأساسي للحكم، وفي شأن آخر أكد استقلالية الهيئة عن وزارة الصحة، وقال: «طوال فترة توليه منصبه لم يرَ أي تدخل من وزرة الصحة لا تصريحاً ولا تلميحاً، ومسؤولو الصحة يتحرجون من التدخل أو السؤال عن أية قضية داخل الهيئة».

واتفق المحاضرون في الدورة الطبية على ضرورة إحالة التحقيق والادعاء للأخطاء الطبية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، تنفيذاً لقرار صادر عن مجلس الوزراء العام الماضي، ورأى الرزين -بمفرده- أن تضم الهيئة الصحية الشرعية إلى مجلس القضاء الأعلى.

وشرح الرزين بعض قوانين نظام مزاولة المهن الصحية، وما يجب على الممارس الصحي وعلى المريض، ومن أبرز ما قاله: « شروط الإذعان لا تعفي الممارس الصحي من الخطأ الطبي، مثل الطلب من المريض التوقيع على إخلاء المسؤولية التي يطلب من المرضى التوقيع عليها، هذه شروط باطلة ويفترض معاقبة الجهات التي تطلب ذلك».

ولفت إلى أن رفض الطبيب العلاج لحال مرضية من دون سبب، تُحمِّله مسؤولية جنائية في حال وقع له ضرر أو وفاة، وقال إن من الأحكام التي أصدرتها الهيئة الصحية أحكاماً بشطب أطباء وتعويض وإعادة تقييم الطبيب.

مشاعل بنت مقرن: سجون النساء تحولت إلى دور "إصلاح"... والنزيلات مستقرات نفسياً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م

اضغط هنا

مكة المكرمة – سلطان الحجيلي

وصفت الأميرة مشاعل بنت مقرن آل سعود نزيلات سجن النساء بالعاصمة المقدسة بـــ «الموهوبات»، مؤكدة أن سجون السعودية أصبحت دور إصلاح وتأهيل، تغرس الأمل في حياة النزيلات.

وقالت خلال جولتها بمعرض نزيلات سجن النساء بالعاصمة المقدسة المصاحب للحفلة الختامية لفعاليات البرنامج الثقافي الترفيهي لتأهيل السجينات أمس، بالتعاون مع الندوة العالمية للشباب الإسلامي: «إن المشغولات اليدوية والحرفية التي عرضتها النزيلات تميزت بالدقة وجمال التصميم، وأصبحت تحاكي أجمل المنتجات الأوروبية، كما أنها تطورت وتميزت بالفخامة عن الأعوام السابقة، الأمر الذي انعكس على النزيلات واستقرارهن النفسي وبما تحيطهن به السجون من رعاية دينية وثقافية واجتماعية»، داعية لهن بفك أسرهن وعودتهن إلى مجتمعهن وأسرهن.

من جهتها، أوضحت مديرة الإدارة العامة بالإشراف النسوي بالمديرية العامة للسجون نوف العتيبي أن الهدف الأسمى للمديرية العامة للسجون هو كيفية الإسهام في عودة النزيل والنزيلة للمجتمع أعضاء فاعلين، وكيفية مساعدتهم للتكيف مع مرحلة ما بعد السجن، وذلك من خلال دعمهم بالتعليم والبرامج والأنشطة ما يشكل لهم شخصية قوية في المستقبل.
وزادت: «السجون لم تعد مجرد دور عقاب ومكان لقضاء المحكوميات فحسب، بل أصبحت إصلاحاً وتأهيلاً وتعليماً وتوجيهاً بما يتماشى مع الرسالة الدينية لهذا البلد المبارك في نشر الخير وتهذيب النفوس وبذل المعروف لإعادة هذه الفئة إلى طريق الصواب بعد الخطأ، ولا نزال نطمح للمزيد في سبيل إصلاح النزلاء والنزيلات وإعادتهم لمجتمعهم أعضاء نافعين».
بدورها، أكدت مديرة إدارة سجن النساء بالعاصمة المقدسة خديجة الغريبي، سعي سجن النساء إلى رفع مستوى النزيلات وتنمية مهاراتهن وتوجيه وتوظيف طاقاتهن بما يتناسب مع تغير نظام حياتهن داخل السجن في بيئة تدفعهن للتفاؤل والعمل، إذ استفادت غالبية النزيلات من برامج تحفيظ القرآن الكريم والدورات التأهيلية المهنية، وتمكنّ من إخراج إنتاجهن الحرفي ومشغولاتهن اليدوية من داخل السجون إلى خارج أسوارها للأسواق.
وأفادت بأن إدارة سجون العاصمة المقدسة أسهمت بهذه المنتجات الحرفية والمشغولات اليدوية واللوحات الفنية في معارض داخلية وخارجية لتعريف المجتمع بتلك المواهب وكيف استثمرتها السجون وحولت النزيلات إلى منتجات يساعدن أسرهن في توفير نفقاتهن وإعفاف أنفسهن.
وأشارت إلى أن كل نزيلة تتقن مهارة معينة وتحقق تميزاً في ما تلقته من تدريب على المشغولات اليدوية تحصل على مكافأة مالية، إضافة إلى مكافآت معنوية متعددة، لاسيما مكافأة العفو الملكي لحافظات القرآن الكريم والتي تصل إلى خفض نصف مدة المحكومية لمن تتمكن من حفظ القرآن الكريم كاملاً، مؤكدة استفادة عدد من النزيلات من هذا الأمر.

• الإغاثة" توزع مساعدات ب22 مليون ريال.. في اليمن

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051868

جدة - ضيف الله المطوع
وزعت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لرابطة العالم الإسلامي خلال الأيام القليلة الماضية مساعدات متنوعة للمتضررين من الحرب في جمهورية اليمن وذلك من خلال حملة خادم الحرمين الشريفين (إعادة الأمل) واشتملت هذه المساعدات على كميات كبيرة من الدقيق والأرز والسكر والزيت والصلصة والفاصوليا والمعكرونة والشاي والحليب استفاد منها (500) ألف شخص وبمبلغ وقدره (21.998.000) ريال.
وقال الأمين العام للهيئة إحسان بن صالح طيب إن المساعدات المكثفة يتم توزيعها بصفة يومية بغية المساهمة في تخفيف حدة معاناة هؤلاء المنكوبين حيث تمكنت الهيئة أن تتخطى كل الصعاب للوصول إلى تلك المناطق النائية رغم وعورة الطرق ووسائل المواصلات البدائية والأجواء المضطربة في كل مكان، وأضاف أن الهيئة وزعت هذه المساعدات على دفعات كثيرة واشتملت الدفعتين الأولى والثانية على نفس تلك المواد الغذائية واستفاد منها (20) ألف شخص في مدينة المكلا ومديرية بروم، أما الدفعة الثالثة فقد اشتملت على (16) ألف سلة غذائية وزعتها الهيئة في عدن والمهرة ولحج والضالع وأبين وشبوة وحضرموت وسقطرى بمبلغ (6) ملايين ريال والدفعة الرابعة احتوت على (15) ألف سلة غذائية بمبلغ (5) ملايين و(625) ألف ريال وزعتها الهيئة في لحج والضالع.. إضافة إلى أدوية بمبلغ (50) ألف ريال تم توزيعها في عدن ولحج.
وبين الأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية أن الهيئة مضت في توزيع هذه المساعدات في عدن وحضرموت وكان نصيبهما (20) ألف سلة غذائية بمبلغ (7) ملايين و(500) ألف ريال واشتملت المرحلة الخامسة من هذه المساعدات على (30) ألف سلة بمبلغ (مليونين) و(505) آلاف ريال استفاد منها مجموعة كبيرة من المواطنين في العديد من المناطق اليمنية بجانب كميات متنوعة من الأدوية بمبلغ (318) ألف ريال.
يذكر أن الهيئة تقوم حالياً بتجهيز (ألف) طن من الدقيق لإيصالها إلى ميناء المكلا لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين في بعض المناطق اليمنية بالتعاون مع بعض الجمعيات الخيرية هناك.

استقبل عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

الجفري: المملكة تعيش عهداً من الحزم عنوانه "المواطن وحماية حقوقه"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 شبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1052007

الرياض- محمد الشيباني

أكد نائب رئيس مجلس الشورى د. محمد الجفري أمس الأربعاء خلال لقاءه مع عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد مارتن كرويتنرز، أن المملكة حريصة على مكافحة الفساد عبر استراتيجيتها الوطنية لحماية النزاهة، فهي تعيش عهداً جديداً من الحزم عنوانه "المواطن وحماية حقوقه".

وقدم د. الجفري، خلال استقباله عميد الأكاديمية في مكتبه، نبذة عن مهام المجلس والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به ولجانه المتخصصة.

واستعرض انجازات المملكة في مجال مكافحة الفساد وحماية النزاهة، وما تقوم به من جهود عبر استراتيجيتها الوطنية لحماية النزاهة، وحرصها على حضور الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المعنية بمكافحة الفساد والاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال.

وأكد د. الجفري خلال اللقاء أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، ومنذ بداية عهده المبارك دشن حزمة من الاصلاحات التي استهدفت القضاء على البيروقراطية، ورفع مستوى التنسيق والإنجاز، عبر اختصار العديد من المجالس العليا في مجلسين سياسي واقتصادي، لافتاً النظر إلى أن المملكة تعيش عهداً جديداً من الحزم عنوانه "المواطن وحماية حقوقه".

بدوره، أعرب كرويتنرز عن تقديره للحفاوة التي وجدها خلال زيارته لمجلس الشورى، لافتاً إلى أن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد تسعى للتواصل والتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، ودعم الجهود الدولية في هذا الصدد، وتعزيز العمل على مكافحته بتوفير التعليم والتدريب المهني، والدراسات والأبحاث، وتقديم المساعدات التقنية ذات الصلة، وتشجيع التعاون الدولي لمواجهته.

عالم ينفلت منه بعض أبنائنا إلى مواقع الفكر المتطرف

الأسرة خط الدفاع الأول لحماية الأجيال من مواطن الفتن

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051924

جدة - منى الحيدري

شبابنا هم عدة مستقبلنا الذي نتمناه، ومن يستهدفون وطننا يسعون لذلك من خلال استهدافهم بمختلف الوسائل حتى يسخروهم لهم فيُضعفون ايمانهم بالله وبالمستقبل الناصع ويجعلونهم آلة تخريب وهدم فوق مسرح الإرهاب المتهالك فيحرضونهم على الوطن الذي اعطاهم كل شيء ويدفعونهم الى جعل انفسهم كبش فداء لمعركة الخيانة الخاسرة فيرفعون السلاح في وجه الوطن الجميل ويزينون الطريق الشائك بالألغام لأصدقائهم وأقاربهم معتقدين ان الجنة هي الفوز الكبير الذي ينتظرهم بعد ان تتحول اجسادهم الى اشلاء تمزقها العمليات الانتحارية الجبانة، مخلفين وراءهم العار لأسرهم التى ربما كانت مقصرة في اداء دورها وربما كان التغرير من اعداء الدين أقوى فانهارت سدود الحماية تحت خطواتهم الإجرامية، وبعضهم تحول الى خفافيش تعيش في الظلام الدامس لتحقيق مأرب الشياطين الزائفة والدوافع الوهمية وذلك من أجل المشاركة في المؤامرات الداخلية لدمار الوطن والذي تحصنوا داخل بيوته الآمنة بغية الحاق الدمار بمجتمعهم وأبناء وطنهم والذي يتأسف عليهم مع كل مواجهة أمنية وضربة استباقية تزيد من اعداد ابنائنا المغرر بهم ووضعهم داخل سجون لم تكن معدة لهم يوماً ماً.

إن الأسرة هي العالم الذي ينفلت منه بعض ابنائنا الى مواقع الفتن مدججين بفكر متطرف يقضي على الحب الولاء للوطن.

ليلى زعزوع: التنشئة والتوعية الدينية السليمة

البروفيسور ليلى زعزوع المتخصصة في مشكلات المجتمع السعودي أشارت ان الملاحظ ان هناك تركيزاً من الجماعات الإرهابية على فئة الشباب من صغار السن من 15 الى 20 عاماً والخطوة الأولى من أجل مكافحة الإرهاب الذي عادة ما ينمو داخل بيوتنا ودون أن نشعر يتمثل في دور الأسرة وذلك من خلال دور الأم والأب معا بالإضافة الى التوعية الدينية السليمة بعيداً عن التطرف او اي نوع من التشدد والذي يساهم في خلق انحراف فكري لدى الطفل منذ بداية نشئته، فمرحلة تشكل ذهنية الطفل يصبح عنده النقيض، ويجب ان تكون المناقشات في المنزل متوازنة وطرح الأمثلة وإعطاء نماذج سليمة وهمية وإشراك الأبناء في النقاشات العائلية سواء في السيارة او حول طاولة الطعام ويجب ألا نجعل تأثير المدرسة والصداقة والحي تطغي على تأثير العائلة والحرص على مناقشة ما يعرض في التلفاز من مواقف سواء في النشرات الإخبارية او المسلسلات وتحليله واحترام الآراء ومحاولة معالجة اي فكر دخيل بهدوء ودون ان يشعر الابن بذلك لافتة الى اهمية سؤال الابن عن وجهته عندما يرغب بالخروج مع الأصدقاء وضرورة التواصل مع اصدقائه وحضورهم للمنزل وجلوس الأب معهم وطرح موضوعات للدردشة لمعرفة ثقافتهم ومنبع افكارهم. مؤكدة على ان بداية الحماية الفكرية وبناء سقف الثقة لدى الأبناء يبدأ منذ الصغر فالطفل يجب ان يعتاد على سماع النصائح من الوالدين مثل لا تسمع كلام الغرباء ولا تفعل ما هو عيب وماذا فعلت اليوم في المدرسة ومن هم اصدقاؤك فهذه النصائح البسيطة توضح للطفل منذ البداية ان للأسرة كلمتها التى يجب الالتزام بها ولا تجعله يوما يرفض هذه النصائح بحجة أنه قد كبر لافتة الى خطورة الأسرة المنغلقة على نفسها بمعنى ان الأم بمكان ومنشغلة بحياتها الخاصة والأب بمكان آخر ومنشغل بسفره او بمناسباته مع اصدقائه ولا يوجد النمط الأسري المتعارف عليها مثل أن يجتمعوا حول وجبة طعام او أن يجمعهم برنامج تليفزيوني او الخروج للتنزه معا فيلجاء الابن الى مواقع التواصل الاجتماعي والتعارف على أناس مجهولين لا يعرفهم الا من خلال المحادثات وقد يتعلق بهم لأنه وجد من يحتويه ويستمع اليه وقد تصبح هذه الدردشات بداية الانحراف.

وأشارت الى علامات الانحراف الفكري لدى الأبناء والتى يجب ان يتبنها لها الوالدين قائلة: ان التغيرات قد تكون ظاهرة من خلال جلوسه امام جهازه وتعبيرات وجهه وينطبق على ذلك مكالمته التى يجريها مثلا ان يفضل أن يكون منفرداً اثناء الرد على مكالمات وعلى الوالدين اختيار التوقيت والطريقة المناسبة لاقتحام العزلة دون ان يتسبب ذلك في افساد الخصوصية التى يطالب بها ابناؤنا.

نائلة عطار: مهمة الأم يجب أن تشتمل على عدة قواعد

وأكدت الناشطة الاجتماعية الدكتورة نائلة عطار الى ان دور الأم في الوقت الحالي تجاه ابنائها أصبح أصعب من السابق وذلك بسبب أن الأبناء أصبحوا منفتحين على العالم بسبب توفر مختلف انواع التواصل الإليكتروني مع الآخرين مما يصعب مهمة متابعتهم ولذلك فمهمة الأم يجب ان تشتمل على عدة قواعد منها مناقشتهم وإطلاعهم على الأحداث الحاصلة على الساحة لمعرفة الخير من الشر وعدم ابعادهم عن مجريات الأحداث حتى يستطيعوا مواجهة الخطر اذا تعرضوا له بمعني انه يجب ان نستبق الأحداث قبل حدوثها وبمفهوم الوقاية خير من العلاج وأهمية غرس الاعتدال في قراراتهم وبعدها عن شبح التطرف.. مشيرة الى أن الأبناء عادة ما يتخذون الأب كقدوة ومثال في الحياة اما الأم فهي الصديق الذي يلجأون اليها وقت الأزمات والصدر الحنون الذي يحتويهم وهذا الدور اعيشه مع ابنائي بنجاح لافتة الى ان على الأم أن تستغل محبتها ورضاها عند ابنائها لمصلحتهم وذلك من اجل ابعادهم عن مكامن الخوف الذي تشعر به. ولفتت د نائلة على ان جميع المشاكل المجتمعية تبدأ من غياب دور العائلة فهذا الغياب الخطير افرز هذه النماذج الإرهابية المتطرفة من أبناء الوطن لذلك نجد ابناءنا يلجأو , للمخدرات والتدين المتطرف والانخراط في الجماعات الإرهابية لتعويض احتياجاتهم

الغائبة. وطالبت د. عطار من الوالدين ان يكونوا النموذج السليم الذي يحتذى بها بمعني ان تكون تصرفاتهم سليمة ومنطقية ومثقفين دينيا وان تكون قنوات الحوار بينها والأبناء مفتوحة دائماً.

سمر فطاني: دور الأم فعال

ورأت الإعلامية سمر فطاني ان دور الأم فعال ومهم في حياة ابنائها مما يعني حضورها دائماً معهم وأن تكون على دراية وعلم بما يدور في فكرهم وان تكون على اطلاع باهتمامتهم ومشاركتهم فيها، لافتة الى أن المقصود ليس بزمن الوقت ولكن بنوعية الوقت والتى تكون مثمرة دائماً اذ حققت نتائجها، مؤكدة على ان الكثير من البيوت تعيش حالة من الإهمال المزمن والذي يجعل الأبناء فريسة سهلة للجماعات الإرهابية لافتة الى ان الخطر يواجهنا والعدو لا يمكن الاستهانة به ولذلك على الأم دور في الحماية والتأثير بأفكار الشباب للوصول بها الى بر الأمان. وأضافت ان الحوار والنقاش وتبادل الأفكار يجعل الأم قريبة بشكل قد يصل بها لمعرفة اسراره مثل الباسورود لجهازه والجلوس الى جانبه اثناء مشاركته في المحادثات للعالم الافتراضي وبرضا تام من الأبن لأنه شعر بالأمان وذابت كل الحواجز التى تكون عالقة في أذهان ابنائنا بأنهم يجب ان يكونوا بعيدين عن مقص الرقيب.

الحل بتقنين النظام وتوحيد الإجراءات وزيادة مكاتب الصلح

القضايا الأسرية في المحاكم.. "الخصوصية" عائق أمام القاضي والمحامي!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051858

الرياض، تحقيق - عبدالعزيز الراشد

أكَّد مُختصون أنَّ قضايا الأحوال الشخصية في المملكة تعُد من القضايا ذات الخصوصية الأسرية، ممَّا يُشكِّل صعوبةً كبيرةً تواجه القضاة والمحامين، حيث انَّها قد تبدأ وتنتهي وهي محاطة بسرية تامة، موضحين أنَّ المحاذير الاجتماعية جعلت قضايا الأحوال الشخصية من أصعب وأعقد القضايا التي قد تنهي حياة أسرة بالكامل، مُشيرين إلى أنَّها بحاجة إلى تقنين وتنظيم أكبر وأشمل للحد من حالات الطلاق والخلع ومشكلات الحضانة والنفقة والزيارة، مُشدِّدين على أهمية استحداث أنظمة وقوانين تُعنى بحماية الأسرة والمرأة والطفل، وذلك عن طريق تقنين نظام الأحوال الشخصية، إلى جانب إصدار لوائح تنفيذية تُنظِّم العمل في هذا النوع من القضايا، لافتين إلى أنَّ العديد من النساء يعانين من صعوبة التعامل مع المحاكم والمطالبة بحقوقهن، وذلك بسبب طبيعة مجتمعنا المحافظ، إلى جانب أنَّ بعضهنَّ يتحمَّلن مشقة كبيرة نتيجة تجنُّبهنَّ العوائق الاجتماعية في حال طالبن بإرثهنَّ من الأخ أو العم أو أحد الأقارب الذكور، أوعند مطالبتهنَّ بحقوق النفقة والحقوق الزوجية عموماً.

انفتاح المجتمع غيّر كثيراً من العادات.. والمشكلات الأسرية في ازدياد قضاء نوعيّ

وقال د. ناصر العود - مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية -: "إنَّ العمل الاجتماعي في المحاكم تطور بشكل كبير بعد انتهاء مرحلة المحاكم المتخصصة أو القضاء النوعي، فالقاضي أصبح ينظر في اختصاص معين خلال فتره عمله بدلاً من النظر في عدد من القضايا المتفرقة، سواءً كانت جنائية أو حقوقية أو مالية"، مُضيفاً أنَّ معالم العمل الاجتماعي في محاكم الأحوال الشخصية بدأت تتشكل من خلال مكاتب الخدمة الاجتماعية.

وأضاف أنَّه تمَّ تدشين هذه المكاتب لتعزيز مكاتب الصلح، إلى جانب تزويدها بمختصين في الشأن الاجتماعي والأسري يتولون مهام تقديم المشورة الاجتماعية والأسرية في قضايا النزاع الأسري وترتيبات الحضانة وتقدير النفقة للمطلقة

وأبنائها من خلال أسلوب مهني مقنن حسب النماذج المعدة لذلك، موضحاً أنَّ التشريعات والأنظمة العدلية الجديدة أسهمت في دعم المرأة المطلقة والرجل أيضاً، إلى جانب الإسراع في تطبيق الصكوك بكل يسر وسهولة.

خدمات إلكترونية

وأوضح د. العود أنَّ الأحكام بالسجن طُبِّقت على عدد من الأزواج المماطلين والزوجات الممتنعات عن تنفيذ أحكام الزيارة للزوج ورؤية أبنائه، مضيفاً أنَّ التعاون مع الجمعيات المتخصصة ساهم في تقديم خدمات التشغيل في الأقسام النسوية بمحاكم الأحوال الشخصية الخمس في عدد من مدن المملكة، إلى جانب تسريع الإجراءات وتقديم الخدمات للمرأة بكل أريحية، وذلك من خلال متعاونات متخصصات في القضايا الحقوقية والاجتماعية.

ودعا المراجعين إلى الإفادة من الخدمات الإلكترونية والاطِّلاع على إجراءات القضايا ومتطلباتها قبل الحضور لمحاكم الأحوال الشخصية، مبيِّناً أنَّ بعض هؤلاء، خاصَّةً النساء لا يعون حقوقهم العدلية، الأمر الذي يؤدي – عادةً - إلى تأخُّر البت في القضية أو طول الإجراءات، مؤكِّداً أنَّ الوزارة تسعى لى حل هذه المشكلة عن طريق تبنِّي برامج لتعزيز الثقافة الحقوقية في المحاكم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والجمعيات المتخصصة.

عوائق اجتماعية

وأشار د. أسامة القحطاني - محام ومستشار قانوني -، إلى أنَّ نظام القضاء الصادر في العام (1428ه) نصَّ في مادته التاسعة على أن تكون محاكم الأحوال الشخصية مستقلةً بذاتها عن المحاكم العامة في حال كان في المدينة محكمة أحوال شخصية، إلى جانب تسمية دوائر استئنافية مخصصة للأحوال الشخصية في المادة (16)، مُضيفاً أنَّ هذا يُؤكِّد اهتمام الدولة بهذا النوع من القضايا التي تمس الحياة الاجتماعية بشكل مباشر.

وبيَّن أنَّ هناك عددا من المواد في نظاميّ المرافعات والتنفيذ تُعطي مثل هذه القضايا اهتماماً بالغاً، مُضيفاً أنَّ العديد من النساء تحديداً يعانين من صعوبة التعامل مع المحاكم والمطالبة بحقوقهن، موضحاً أنَّ ذلك يعود إلى جملةٍ من الأسباب، ومن أهمها طبيعة مجتمعنا المحافظ في كل ما يتعلق بالمرأة، مُشيراً إلى أنَّ بعضهنَّ يتحمَّلن مشقةً كبيرة نتيجة تجنُّبهنَّ للعوائق الاجتماعية في حال المطالبة بالإرث من الأخ أو العم، أوعند المطالبة بحقوق النفقة والحقوق الزوجية.

نتائج متوازنة

وشدَّد د. القحطاني على ضرورة دراسة هذه الظواهر ومقارنتها بالمجتمعات الأخرى للخروج بنتائج متوازنة، خاصةً أنَّ المجتمع يتغير بسرعة كبيرة نتيجة الانفتاح على وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة "الإنترنت"، الأمرالذي تغيرت فيه كثير من العادات والأفكار الإيجابية والسلبية على حدٍ سواء، مضيفاً أنَّ من أهم المتغيرات في هذا الجانب أنَّ النساء بدأن يطالبن بحقوقهنَّ، كما أنَّ كثيرا منهنَّ لم يعدن يقبلن أن يكنَّ أسيرات للزوج، وقراراته التي قد تمنع الزوجة حتى من ممارسة بعض حقوقها المشروعة، كزيارة الأقارب أو العمل أو الدراسة، وربَّما طلَّقها بعد ذلك وتركها تواجه قسوة الحياة ومرارتها وحيدة بعد أن فاتها القطار، مُشيراً إلى أنَّ هذا التحوّل سيؤدي بالتأكيد إلى حدوث ردة فعل مضادة، إلى جانب زيادة نسبة المشكلات الأسرية، مؤكِّداً أنَّ إيجاد توازن في المجتمع تجاه حقوق النساء سيُقلِّل من حدَّة هذه المشكلة.

حقوق المرأة

ولفت إلى أنَّ من أكبر المشكلات التي يواجهها بعض القُضاة في هذا الجانب أنَّ كثيرا من النساء لا يعرفن أصول المرافعة والدعاوى، وربَّما أتت إحداهنَّ وهي لم تُحدِّد ما تريده من المحكمة بالضبط، أو أنَّها لا تعرف حقوقها، وبالتالي لا تعرف كيف تطالب بها، وأحياناً يحصل تغير وتراجع أثناء الدعوى، مُبيِّناً انَّ السبب هنا لا يرجع للمحكمة أو القاضي، حيث انَّ القاضي في النهاية لا يجوز له التدخل في الدعوى، بل يجب عليه الحياد.

وتمنى أن تُضاعف وزارة العدل دور المساعدة القانونية لمحدوديّ الدخل، ولو بالإرشاد البسيط والمنشورات التوضيحية في القضايا المتكررة، مُضيفاً أنَّ هناك مشكلة أخرى أكثر عمقا لا تقتصر على الأحوال الشخصية، وهي ضرورة استقرار أحكام القضاء والحد من ضبابية واختلاف الأحكام.

مكاتب الصلح

وأكَّد د. خالد الحليبي - مدير مركز التنمية الأسرية بالأحساء - أنَّ محاكم الأحوال الشخصية في المملكة تؤدي جهوداً كبيرة من خلال استقبال ما يزيد على (30) ألف حالة طلاق سنوياً، مُضيفاً أنَّها تبذل ما تستطيع من جهد في ثني من يمكن ثنيهم عن الطلاق شرعاً، موضحاً أنَّ وقت القضاة لا يتسع لجلسات إصلاح وحوار طويل، كما أنَّ عمل القاضي ينحصر في إصدار الحكم، وبالتالي فإنَّ وزارة العدل عملت على افتتاح مكاتب الصلح في وسط المحاكم، للتعامل مع هذه القضايا.

وأوضح أنَّ بعض هذه المكاتب نجح في معالجة أكثر من (60%) من الحالات التي وردت إليه، مُضيفاً انَّها تُعدُّ نسبة عالية جداً، لأنَّها تتعامل مع حالات حادة، وإلاَّ لما وصلت للمحاكم، مُشيراً إلى أنَّ أبرز الأسباب الحديثة التي أدت إلى كثرة المشكلات الأسرية هو الاستخدام السيئ لوسائل الاتصال المتجددة، حيث انَّها أصبحت معول هدم وتفريق وتشجيع على الخروج على ميثاق الزوجية الغليظ، إلى جانب وجود خلافات على أمور مادية.

أسرة نووية

وأضاف د. الحليبي أنَّ من هذه الأسباب أيضاً تدخل الأهل بشكلٍ سلبي، إلى جانب ضرب الزوجة، وكذلك عدم وجود سكن مناسب، إضافةً إلى جهل بعض الشباب والبنات بالحياة الزوجية في أول سنة زواج، وهذه هي التي يقع فيها النسبة الأكبر من عدد حالات الطلاق، مُبيِّناً أنَّ تحول المجتمع من الأسرة الممتدة التي كانت تشمل الجد وأولاده وأحفاده إلى الأسرة النووية حيث الزوجان والأولاد فقط أصبحت هي الأفضل حالياً؛ دفعاً للمشكلات الناشئة من اجتماع نساء وأولاد الإخوة.

وأرجع ذلك لتغيُّر نمط القيادة في المنزل وتهميش كبار السن، ممَّا ادَّى إلى حدوث تحوّل رهيب تمثَّل في الانتقال من الأسرة النواة إلى الفرد، مُضيفاً أنَّ البعض هنا قد يعيش آماله وأحلامه الخاصة ولو على حساب أسرته، مؤكِّداً أنَّ عددا من قضايا الطلاق كان سببها هذا التفرد من بعض الأزواج والزوجات.

تغيُّرات مجتمعيَّة

وأشار د. عمر الخولي - محام ومستشار قانوني - إلى أنَّ التحوُّل الذي طرأ على الاختصاص النوعي للمحاكم تبعاً لصدور نظام القضاء في العام (1428ه)، قاد إلى إنشاء محاكم الأحوال الشخصية التي أُنيط بها النظر في الدعاوى ذات الصلة بالطلاق والحضانة والزيارة والنفقة والعضل وغيره، بحيث لا ينصرف عمل القاضي في هذه المحاكم إلى النظر في قضايا تجارية أو جنائية أو عمالية أو نحوها، ممَّا لا يندرج تحت مسائل الأحوال الشخصية.

وأضاف أنَّ هذا أدَّى إلى انخفاض حاد في فترات الانتظار ما بين الجلسة والتي تليها، إلى جانب ارتفاع الجودة في الأداء والسرعة في الوصول إلى الأحكام, مبيناً أنَّ الدعوى قد لا تستغرق منذ وقت رفعها إلى انتهائها أكثر من شهر واحد، وذلك بعد أن كانت تستمر لثلاثة أو أربعة أعوام كاملة، موضحاً أنَّ المستجدات في عالم التقنية الحديثة وتيسُّر اقتنائها وسهولة التعامل معها أدَّى إلى إحداث كثير من التغيرات في أسلوب التعامل مع الذات ومع الأسرة ومع المجتمع.

وبيَّن أنَّه كان لهذا الأمر أبلغ الأثر على العلاقات الزوجية ونظرة كل من الزوج والزوجة إلى الآخر ونظرتهما إلى الأبناء على نحو أحدث قدراً من "التشوّش" في الأذهان، إلى جانب تغيُّر أسلوب التفكير والتعامل، مُشيراً إلى أنَّ كلا الزوجين أصبحا هنا ينشدان الحياة المثالية التي يلمسانها في الأفلام والمسلسلات والوسائط المُصطنعة التي تفتعل المثالية والواقع الخيالي الذي لا يوجد إلاَّ فيها، وهذا قاد إلى إيجاد تحوُّلات مجتمعية بصورة لم يسبق لها مثيل.

قضايا مُعقَّدة

ولفت أحمد المحيميد - مستشار قانوني وعضو برنامج الأمان الأسري الوطني -، إلى أنَّ قضايا الأحوال الشخصية في المملكة تُعدُّ من القضايا ذات الخصوصية الأسرية، كما أنَّها ربَّما بدأت وانتهت وهي مُحاطة بسريَّة تامَّة، ممَّا صعَّب الأمر على القُضاة والمحامين، موضحاً أنَّ الخوف من الفضيحة والشماتة وغيرها من المحاذير الاجتماعية جعلت من قضايا الأحوال الشخصية من أصعب وأعقد القضايا، وربَّما أنهت حياة أسرة بالكامل.

وشدَّد على أهمية تقنين وتنظيم هذه القضايا بشكلٍ أكبر وأشمل للحدّ من الطلاق والخلع ومشكلات الحضانة والنفقة والزيارة، مُشيراً إلى أنَّه لا يوجد وسيلة لإنهائها أو المطالبة بها إلاَّ عن طريق المحاكم، وذلك لعدم وجود تقنين مُلزم للأحوال الشخصية، أُسوةً بما هو معمول به في معظم دول العالم، موضحاً أنَّ التقنين سيُساهم في المحافظة على كيان الأسرة وترابطها، وذلك عن طريق معرفة الحقوق والواجبات وتنفيذها.

لوائح تنفيذية

وأوضح أنَّه بعد إنشاء وتفعيل محكمة الأحوال الشخصية، ساهمت في حفظ خصوصية الأسرة، فإنَّه حان الوقت حالياً لاستحداث أنظمة وقوانين تُعنى بحماية الأسرة والمرأة والطفل، من خلال تقنين نظام الأحوال الشخصية وإصدار لوائح تنفيذية تنظم العمل في قضايا الأحوال الشخصية، مؤكِّداً أنَّ التقنين سيُتيح الفرصة لاستقرار المعاملات وتوحيد الإجراءات والأحكام واختصار الوقت والجهد.

وأضاف أنَّ التقنين سيعمل أيضاً على الحد من تدفُّق القضايا على المحاكم بما نسبته (50%) على الأقل، إلى جانب معرفة حقوق وواجبات والتزامات كل طرف، مُقترحاً تضمين صك الطلاق لاتفاقية أسرية تُعنى بحماية حقوق الأطفال في مسائل الحضانة والنفقة والزيارة، لافتاً إلى أنَّه رُغم شمولية التعليمات الشرعية وتغطيتها ومرونتها لقضايا الأحوال الشخصية، إلاَّ أنَّ جهل البعض بها والاجتهاد في تفسيرها واختلاف الحالات والأحكام من قضية إلى أخرى، ربَّما يساهم ويدعم في تقنين نظام الأحوال الشخصية؛ لمساعدة القضاة والمحامين على انجاز هذه القضايا في أسرع وقت ممكن.

11520 قضية «حضانة ونفقة» في ستة أشهر

كشفت وزارة العدل أنَّ عدد قضايا الحضانة والنفقة بلغت منذ بداية العام الحالي (1436ه) ما مجموعه (11520) قضية في جميع مدن المملكة، حيث بلغ عدد دعاوى الحضانة (5662) قضية، كما بلغ عدد دعاوى النفقة (5858) قضية، في

حين بلغت أعداد قضايا الحضانة والنفقة خلال العام (1435ه) ما مجموعه (16371) قضية، حيث بلغ عدد دعاوى الحضانة (7859) قضية، كما بلغ عدد دعاوى النفقة (8512) قضية.
ووفقاً لهذه الإحصائية، فإنَّ إجمالي قضايا النفقة في مناطق المملكة منذ بداية العام الحالي (1436ه) جاء على النحو التالي: مكة المكرمة (1873) قضية، الرياض (1484) قضية، المنطقة الشرقية (840) قضية، جازان (410) قضية، المدينة المنورة (320) قضية، عسير (262) قضية، القصيم (208) قضية، تبوك (119) قضية، حائل (99) قضية، الجوف (89) قضية، الحدود الشمالية (56) قضية، الباحة (55) قضية، نجران (43) قضية، كما جاء إجمالي قضايا النفقة في مناطق المملكة في العام (1435ه) على النحو التالي:
مكة المكرمة (2926) قضية، الرياض (1959) قضية، المنطقة الشرقية (1203) قضية، جازان (573) قضية، المدينة المنورة (487) قضية، عسير (373) قضية، القصيم (269) قضية، تبوك (182) قضية، حائل (165) قضية، الجوف (136) قضية، الحدود الشمالية (101) قضية، الباحة (79) قضية، نجران (59) قضية.
وجاء إجمالي قضايا الحضانة في مناطق المملكة منذ بداية العام الحالي (1436ه) على النحو التالي: مكة المكرمة (1940) قضية، الرياض (1376) قضية، المنطقة الشرقية (708) قضية، المدينة المنورة (476) قضية، جازان (287) قضية، عسير (206) قضية، القصيم (179) قضية، تبوك (165) قضية، حائل (118) قضية، الجوف (73) قضية، الباحة (63) قضية، الحدود الشمالية (50) قضية، نجران (21) قضية.
في حين جاء إجمالي قضايا الحضانة في مناطق المملكة في العام (1435ه) على النحو التالي: مكة المكرمة (2901) قضية، الرياض (1651) قضية، المنطقة الشرقية (1035) قضية، المدينة المنورة (580) قضية، جازان (417) قضية، عسير (279) قضية، تبوك (254) قضية، القصيم (248) قضية، حائل (183) قضية، الجوف (113) قضية، الباحة (85) قضية، الحدود الشمالية (73) قضية، نجران (40) قضية.
اختصاص محاكم الأحوال الشخصية
تختص محاكم الأحوال الشخصية بالنظر في جميع مسائل الأحوال الشخصية والأسرية، وتشمل كلاً من إثبات الزواج، والطلاق، والخلع، وفسخ النكاح، والرجعة، والحضانة، والنفقة، والزيارة، وإثبات الوقف، والوصية، والنسب، والغيبة، والوفاة، وحصر الورثة، والإرث، وقسمة التركة بما فيها العقار إذا كان فيها نزاع أو حصة وقف أو وصية أو قاصر أو غائب، إلى جانب إثبات تعيين الأوصياء وإقامة الأولياء والنُّظَّار والإذن لهم في التصرفات التي تستوجب إذن المحكمة، وعزلهم عند الاقتضاء، وكذلك الحجر على السفهاء، ورفعه عنهم، إضافةً إلى تحديد لوائح هذا النظام والإجراءات اللازمة لذلك، وإثبات توكيل الأخرس الذي لا يعرف القراءة والكتابة، وتزويج من لا ولي لها، أو من عضلها أولياؤها، كما تختص محاكم الأحوال الشخصية بالدعاوى الناشئة عن مسائل الأحوال الشخصية والدعاوى المرفوعة، لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

عثمان: 70 ألفا متوسط كلفة ·رعاية وتأهيل" الطفل المعاق مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز يعمل وفق منظومة متكاملة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
اضغط هنا

حوار - منى سفرجي - المدينة المنورة تصوير - عبدالرحمن مرسي
فئات سنية
** في البداية حدثنا عن الفترة العُمرية التي تحتضنها جمعية الأطفال المعاقين بالمدينة؟
تنص أنظمة جمعية الاطفال المعوقين على أن الخدمة المُقدمة داخل مراكزها تخدم فئة عمرية من سن الولادة وحتى 12 سنة وقد تم تحديد هذه الفئة العمرية لأنها في هذه السن المبكرة قابلة للتأهيل والعلاج ويمكنهم الاستفادة الكاملة من الخدمات والامكانيات المهيئة داخل المركز.

برنامج علاجي
** ماهي أبرز خطوات وملامح خطة الرعاية والتأهيل في الجمعية؟
كما هو معلوم أن مراكز الجمعية تستقبل الطفل المعاق في مراحله العمرية الاولية وعند وصوله للمركز يتم إخضاعه لبرنامج علاجي مكثف يشمل عددا من المحاور الرئيسة فأول عمل يتم البدء به خلال مرحلة التأهيل هو عرضه على العيادة الاستشارية والمكونة من مجموعة متكاملة من أطباء واختصاصيي العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي وعلاج النطق واختصاصي نفسية ومعلمة تربية خاصة ومن خلال هذا الاجتماع الاولي يتم تحديد إمكانية استفادة الطفل من خدمات المركز من عدمها حيث إن من الشروط الرئيسية في قبول الطفل أن تكون حواسه البصرية والسمعية جيدة وليس فيها عجز وأن تنطبق حالته على شريحة الاطفال المخدومين في المركز حيث إن المركز يخدم الاعاقات الحركية بصفة رئيسية، وبعد هذا الاجتماع الأولي توضع خطة لبدء العلاج والتأهيل وأول مرحلة في عملية التأهيل هي منح الطفل وأسرته دورة علاجية وتثقيفية داخل سكن الاطفال لفترة تصل لستة أسابيع حيث وضعت الجمعية ضمن منهجها العمل على تأهيل الطفل والاسرة فخلال هذه الأسابيع يتم العمل على تدريب أسرة الطفل على حسن التعامل مع حالته وتعريفهم بالاحتياجات الأولية التي يحتاجها الطفل داخل منزله منها تجهيز دورات مياه مناسبة وتدريب الاسرة على استكمال بعض مراحل العلاج البسيطة التي تساعد الطفل على ممارسة حياته داخل منزله بصورة لائقة كما تقوم الاختصاصية الاجتماعية بإعداد بحث ودراسة عن وضع الطفل والاسرة والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجهها الاسرة من خلال توفير الوسائل المساعدة داخل المنزل منها عربة للحركة وكذلك توفير وسائل إجلاس تتناسب مع إعاقة الطفل وتعليم أسرة الطفل على أفضل الطرق لتغذيته حيث إن أغلب الاطفال المعاقين توجد لديهم بعض المشكلات في البلع والمضغ فهنا يكون دور المختصين في الجمعية بمعالجة هذه المشكلة من خلال البرامج الاولية التي تمنح للأسرة خلال وجودهم في هذه الأسابيع في سكن الاطفال. وبعد هذه المرحلة يبدأ مشوار العلاج والتأهيل من خلال عقد جلسات ذات صلة بالعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي وعلاج النطق مع إخضاع الطفل لبرامج العلاج النفسي والعلاج بالماء وعلاج الاسنان وكل ذلك يخضع لمنظومة علمية تخصصية وبإشراف أطباء وفنيين مختصين ومختصات في هذا الجانب.
50% إعاقة
** بالعودة إلى الشخصية التي تتمحور حولها خدماتكم .. كيف يمكن تعريف الإعاقة والمعاق؟
حسب المفهوم العام للإعاقة يُعرف الشخص المعاق هو كل من فقد قدرة أو مهارة من قدراته الطبيعية التي يستخدمها في تسهيل حياته ومعاشه، ونحن في جمعية الاطفال المعوقين نخدم فئة محددة من الاطفال المعوقين وهم الاطفال شديدي الاعاقة ولديهم إعاقة مزدوجة حركية وعقلية شريطة أن تكون الاعاقة العقلية لا تزيد عن 50% من النسبة العامة.
مجتمع واع
** ما هي أبرز أهداف جمعية الأطفال المعوقين وماهي خدماتها المقدمة لهذه الفئة؟
وضعت جمعية الاطفال المعوقين رسالة ورؤية محددة موضحة تتمثل في تأهيل الأطفال المعوقين بما يتيح لهم الاستقلالية الذاتية، والمساهمة في تكوين رأي مجتمعي واع بقضية الاعاقة وتثقيف وتوعية المجتمع بمسببات الإعاقة وطرق التعامل معها والمساهمة في بناء قاعدة علمية وطنية لبرامج رعاية المعوقين.
نصائح أسرية
** أسرة ولد لها طفل معاق، ماهي النصيحة التي تقدمونها للأسرة لإعداد أنفسهم للتعامل مع هذا الطفل؟
مما لاشك فيه ونحن نعيش في مجتمع مسلم مؤمن بالقضاء والقدر فيكون حدوث الإعاقة من أقدار الله وفيه بلاء للأسرة والطفل فمن رضي فله الرضى ومن سخط فله السخط وعلى المؤمن الصبر والاحتساب والعمل على البحث عن أي وسيلة علاجية أو تأهيلية تساعد على تنمية قدرات الطفل المعاق ونحن في عصر وجدت فيه أرقى الوسائل المساعدة في تخفيف حجم الاعاقة من خلال مراكز التأهيل المنتشرة في ربوع الوطن وقد قدمت حكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز كل الدعم والمؤازرة لتأهيل المعاقين وتقديم أفضل الخدمات لهم.
شعب معطاء
** ما مدى تعاون الجهات الحكومية والأهلية معكم في خدمة المعاقين؟
جمعية الأطفال المعوقين هي جمعية خيرية مرخص لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ومخولة للتواصل بكل فئات المجتمع بهدف جمع التبرعات التي تساعدها على تغطية ميزانياتها ومصاريفها الخاصة بخدمة الاطفال المعوقين فلولا فضل الله ودعم الجهات الحكومية لم يكن لهذه المؤسسة الخيرية أن تستمر في تقديم هذه الخدمة والكل يعلم أن المجتمع السعودي بكامل اطيافه هو مجتمع خير وسخاء وله أياد بيضاء في تقديم الدعم للمؤسسات الخيرية وعلى رأسها هذه

الجمعية المباركة كما أن القطاع الخاص يعمل من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية على دعم العمل الخيري في هذه البلاد المباركة فالحمد لله الخير في بلادنا قائم من حكومتنا الرشيدة ومن شعبنا السعودي المعطاء.

رعاية سلطان بن سلمان

** ماذا تشكل لكم جائزة الأمير سلطان بن سلمان لحفظ القرآن الكريم للمعاقين؟

أخذت جمعية الاطفال المعوقين ممثلة برئيس مجلس إدارتها صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن سلمان على عاتقها إقامة مسابقة لحفظ القرآن الكريم للأطفال المعوقين على حسابه الخاص إيمانا منه ببركة القرآن الكريم وقدرة المعاقين على مجارات إخوانهم الأسوياء في حفظ القرآن حسب قدراتهم وإمكانياتهم، وقد تخطت هذه المسابقة الاطار الداخلي لتشمل الاطفال في المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، والجائزة في دورتها السابقة رقم 19 حققت أهدافها بفضل الله من خلال أقسام المسابقة التي تتضمن القسم الاول المختص بالمعوقين جسديًا والقسم الثاني المخصص للمعاقين إعاقة جسدية علوية شديدة مع صعوبة النطق وأخيرًا بقسمها الثالث الذي يمثل المعاقين عقليًا وجسديًا أوعقليًا فقط .

70 ألف ريال سنويًا

** ماهي برامج المركز وكم عدد الأطفال المستفيدين من الخدمات التأهيلية؟

يقدم المركز حاليًا خدماته المجانية لـ 245 طفلا وطفلة ويعمل المركز وفق منظومة تتألف من سلسلة من مراكز الجمعية المنتشرة في ربوع الوطن التي تعمل وفق النظم واللوائح المحددة من قبل الامانة العامة، وحقق المركز خلال المرحلة السابقة عددا من الخطوات الايجابية التي تصب في مصلحة الطفل بصفة خاصة بعد استكمال الجهاز الفني المتخصص في العلاج الطبيعي والمهني والنطق مما ساعد على رفع جرعات العلاج المقدمة للأطفال إلى جانب تفعيل العلاج بالبدلة الفضائية وهذا العلاج متوفر فقط في مركز المدينة وقد استفاد منه الأطفال بشكل كبير وحقق المركز قفزة قوية بتوفير تغطية علاجية من خلال برنامج التأمين الطبي لجميع أطفال المركز بالتعاون مع شركة إسمنت ينبع ممثلة بسعادة الدكتور أحمد عبده زقيل حيث تغطي بوليصة التأمين تكلفة علاج للطفل الواحد بما يعادل 100.000 ريال مما سوف يخفف على أولياء أمور الاطفال علاج أبنائهم في القطاع الصحي الخاص، كما عمل المركز على برنامج المنح الداخلية وهذا البرنامج يعتبر أحد البرامج التي تعمل الجمعية على نشره للمجتمع وهو يخول المتبرع بتحمل مصاريف تعليم وعلاج الطفل داخل المركز حيث تبلغ تكلفة الطفل السنوية ما يقارب من 70.000 ريال فبالتالي يمكن للمتبرع بتحمل ابتعاث أي عدد من الاطفال ليتم علاجهم وتعليمهم داخل المركز على حساب المتبرع تحت اسم برنامج الداخلية، وجرى تزويد الفصول الدراسية بشبكة خاصة بالسبورات الذكية والتي سوف تساعد مساعدة جيدة في تسهيل تعليم الاطفال وتحقيق نتائج إيجابية من خلال الخطط التربوية المقدمة لكل طفل، ونوه عثمان إلى أهمية برنامج دمج الأطفال المعوقين وهو أحد البرامج الفعالة التي يعمل فيها المركز مع إدارة التربية والتعليم ممثلة بإدارة التربية الخاصة ومن خلال هذا البرنامج يتم دمج الاطفال من خريجي المركز مع أقرانهم من طلبة التعليم العام وهذا البرنامج حقق نجاحات كبيرة حيث نجح الاطفال المعاقون بالتأقلم مع بيئة المدارس العامة وأصبح الخوف المجتمعي من عملية الدمج مفقودا حيث اصبح الطفل المعاق صديقا لبيئة المدرسة من الطلاب والمعلمين وتم تجهيز المدارس بالخدمات التي يحتاجها المعاق حركيا أو عقليا من خلال مدارس التربية الفكرية.

مجتمع بلا إعاقة

** حلم تتطلع إليه جمعية الاطفال المعوقين بالمدينة؟

تتطلع جمعية الأطفال المعوقين ممثلة بسمو رئيس مجلس إدارتها والسادة أعضاء المجلس الى اليوم الذي نتوقف فيه من إقامة مراكز لخدمة المعاقين وذلك من خلال إنهاء قضية الاعاقة وشاركت الجمعية في إنشاء مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة ليكون الذراع البحثي للجمعية لتحقيق هذا الهدف من خلال دعم المشروعات البحثية العلمية التي تساعد في الحد من قضية الإعاقة والتخفيف من نتائجها.

•"الجزاءات" هيئة منفصلة وقراراتها مستقلة.. مدير مرور المدينة:

توقيف 212 مفحطا.. ولا حجز للمركبات إلا بموجب النظام

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150528/Con20150528774259.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)

كشف مدير مرور منطقة المدينة المنورة اللواء محمد عجلان الشنبري عن توقيف ما يزيد على 212 مفحطا من بداية العام، مؤكدا استمرار الحملات للقضاء على هذه الظاهرة، مشيرا إلى أن إدراته تعمد إلى وضع خطط شهر رمضان المبارك وكيفية استقبال الزوار خلال الإجازة الصيفية في ظل المشاريع القائمة، مؤكدا تنفيذ الحركة الترددية والاستفادة من تشغيل المحطات الخمس كما حدث في العام الماضي، مشيرا إلى تعاون الجهات المختلفة لتوفير الحد الأعلى من الإمكانات لنجاح هذه المهام، كما رد على بعض الاتهامات التي وجهت لرجال المرور في التعامل بحزم مع كبار السن وحجز المركبات الخاصة بهم.

وأشار اللواء الشنبري إلى أن توجيهات سمو أمير منطقة المدينة المنورة قضت بعقد اجتماع لجنة تنفيذ الحركة الترددية خلال شهر رمضان المبارك لتقديم خدمة أفضل من العام الماضي.

وأوضح اللواء الشنبري أن هناك خطة أعدت للاختبارات بشكل محكم وركزنا على الحركة ومدى انسيابيتها فترة الصباح وأيضا منع تجمعات الطلبة بعد خروج الامتحانات وهذه أهم فترة لدينا، ونصح أولياء الأمور بمتابعة أبنائهم طلبة فترة الامتحانات والحرص على عودتهم إلى منازلهم، وعن خطة الصيف فهي مجرد أيام ومن ثم تبدأ الخطة التشغيلية لشهر رمضان المبارك، والأهم التركيز على منطقة الحرم النبوي الشريف وأن تشمل خدماتنا كامل المدينة المنورة، مبينا أن المنطقة المركزية تمثل القلب النابض للمدينة المنورة ما دفعنا لتخصيص قوة لها، إلا أن التواجد يكون حسب كثافة الحركة.

لانوزع المخالفات

ونفى اللواء الشنبري اتهامات البعض لرجال المرور بالتعامل الحازم بداع أو بدون داع وتوزيع المخالفات هنا وهناك بلا سبب، مؤكدا أن هذا غير صحيح، ونحن لا نوزع مخالفات على أحد ولا فرق بين زائر وآخر من يخالف النظام تحرر له مخالفة ومكتبي مفتوح لاستقبال الشكاوى والذي يتحدث عن ذلك عليه إثبات ذلك وليس من المعقول التساهل في المخالفات التي تؤثر على السلامة المرورية، وهنا لابد أن أذكر أن رجال المرور لا يواجهون صعوبات في التعامل مع المواطنين، فرجال المرور على قدر كبير من الرقي في التعامل .

توقيت الحملات

أما عن شكاوى البعض من توقيت الحملات المرورية خلال العام واهتمام بعض رجال المرور بمنح مخالفات مرورية وعدم التركيز على نشر الوعي بين السائقين، فيؤكد اللواء الشنبري أن الحملات لا تقوم إلا بغرض فرض النظام المروري والقضاء على مخالفات المرورية، فليس من المعقول أن يكون هناك حملة فترة الذهاب إلى المدارس، هذا إلا لظروف معينة وأيضا مكان الحملة هل تتوقع أن نعد حملة مرورية بالدائري أو طريق الملك عبدالعزيز فترة دوام المدارس أو دوام الموظفين، أعتقد أن هذا الادعاء غير منطقي بالمرة.

وحول شكاوى سكان العزيزية من الاختناقات المرورية خاصة على طريق السلام والإمام بخاري والإمام مسلم في ظل عدم وجود أنفاق وجسور تخدم المنطقة، والحلول التي وضعت من قبل الإدارة لحل الكثير من التعقيدات المرورية أكد اللواء الشنبري أن المرور متواجد بشكل مستمر، وننتظر البدء في تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية من جسور وأنفاق ما يساهم في الحد من الزحام المروري.

ساهر فرض الانضباط

وأوضح الشنبري أن الانضباط المروري الناتج عن تطبيق نظام ساهر ساهم إلى حد كبير في ضبط المخالفات في الإشارات المرورية وكذلك على الطرقات ما أدى بشكل كبير إلى خفض نسبة الحوادث المرورية وبالتالي ساهم في الحفاظ على الأرواح والممتلكات.
وشدد على ضرورة دراسة ما أسماه النقاط السوداء سواء على الطريق الدائري الثاني وبعض طرقات المدينة لتحديد أسباب الحوادث والنظر في تصحيح المداخل والمخارج التي تتسبب في وقوع العديد من الحوادث المرورية، مشيرا إلى أن الأمانة متعاونة جدا في هذا المجال.
تغليظ عقوبة التفحيط
وتطرق اللواء الشنبري للعقوبات المرورية خاصة على كبار السن، مشيرا إلى أن النظام يطبق على الجميع الكبير والصغير، بالعكس فكبار السن لهم احترام وهم قدوة لأبنائهم في كل شيء، مؤكدا أن هيئة الجزاءات منفصلة عن صلاحيات مدير المرور، وليس من حقي التدخل في قراراتهم بالإيقاف أو الإطلاق، بل دوما أطالبهم فقط بتغليظ العقوبة على المفحطين، مبينا أن حجز المركبات المخالفة في شوارع وطرقات المدينة والسيارات التي تقوم بتظليل رجال المرور بإخفاء اللوحات يتم بموجب نظام المرور ولا يمكن أن يكون غير ذلك، ومن لديه شكوى لا يمكن تطبيقه إلا بموجب نظام المرور، ومن لديه شكوى أو اعتراض فمكتبي مفتوح وهيئة الجزاءات مكونة من ثلاثة ضباط وهذا الشيء أمانة في أعناق الجميع، وأهاب اللواء الشنبري بجميع قائدي المركبات عدم تظليل السيارة أو إخفاء معالم اللوحات أو غيرها من المخالفات الواردة بالنظام، مؤكدا أن ذلك يعد تحايلا على النظام ما يعرضه للعقوبات الواردة بالنظام على اعتبار أن هذا الفعل غير جائز، مشيرا إلى توقيف ما يزيد على 212 مفحطا من بداية العام حتى الآن، ومازلنا نتابع هذا السلوك غير المتحضر، مطالبا أولياء الأمور بالتعاون مع إدارة المرور والتنبيه على أبنائهم بعدم ممارسة التفحيط أمام المنازل ما يزعج الأهالي والسكان.

تفعيل حقوق المرضى بالطائف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150528/Con20150528774271.htm

فيصل الحارثي (الطائف)
التقى مدير المتابعة بإدارة علاقات وحقوق المرضى بوزارة الصحة الدكتور يحيى أبو حيدر أمس مع مسؤولي حقوق وعلاقات المرضى بالشؤون الصحية بمحافظة الطائف يتقدمهم خالد عقيل مدير إدارة حقوق المرضى بصحة المحافظة. وناقش الاجتماع تفعيل البرامج والأنشطة في جميع المستشفيات الداخلية والخارجية والمراكز الصحية بالطائف، وكيفية التعامل مع شكاوى المرضى ورفع تقارير وإحصائيات بها أولا بأول.
وشدد أبو حيدر على أهمية دعم البرامج والأنشطة ومشاركة ادارات حقوق المرضى في جميع الأيام العالمية التي تخص المريض. واختتم الاجتماع بتوصيات من أبرزها توحيد مفهوم إدارة حقوق وعلاقات المرضى والطريقة التي تصل بها إلى الإدارة النموذجية والمبادرات البناءة وتكثيف الدورات التثقيفية والتدريبية لموظفي علاقات وحقوق المرضى.

العمر: صلاحيات جديدة للمجالس البلدية ولا محدودية لمقاعد النساء

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=225142&CategoryID=5

أبها: رياض الطويل

في وقت كشف المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون البلدية والقروية حمد العمر عن وجود صلاحيات جديدة للمجالس البلدية من أهمها إقرار ميزانية البلديات، أكد أنه لا يوجد مقاعد مخصصة للنساء للفوز في المجالس البلدية في مرحلتها المقبلة، والأمر مفتوح لكلا الجنسين لأحقية الترشح والفوز بالمقاعد من ضمنها رئاسة المجلس. وأكد في حديثه إلى "الوطن" أن نظام المجالس البلدية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/ 61 لم يفرق بين الرجل والمرأة في تشكيل أعضاء المجالس البلدية، حيث يتكون المجلس من عدد معين من أعضاء يحدده الوزير وفقا لفئات البلديات، ولا يزيد عن ثلاثين عضوا يُختار ثلثاهم بالانتخاب ويعين الثلث الآخر بقرار من الوزير، ولم يشتمل النظام على تحديد مقاعد للنساء سواء كان عن طريق الترشيح أو التعيين، وتتم المنافسة بين المرشحين والمرشحات على كل المقاعد المخصصة للانتخاب لكل مجلس بلدي.

وأشار العمر إلى أن واجبات الأعضاء سيتم تحديدها من الأعضاء أنفسهم، ولن يتم إلزام المرأة بأعمال معينة في المجلس كالأعمال المكتبية وغيرها، وما يطلب منها هو حضور الجلسات في مواعيدها المحددة، والإقامة في نطاق المجلس طوال مدة العضوية، والالتزام بآلية عمل المجلس، وأداء المهام التي يكلفها بها المجلس، ولكل مجلس الحرية في توزيعها حسب ما يراه، وستطبق الضوابط الشرعية في آليات عمل المجلس. وأضاف أنه تم إبلاغ الأمانات بشأن إعداد الترتيبات والإجراءات الكفيلة لاستيعاب المقرات الحالية لمشاركة المرأة ومتطلبات النظام الجديد، والعمل على تهيئة مقرات المجالس البلدية الحالية بحيث تتم اجتماعات المجلس بما يحقق الفصل بين الرجال والنساء وفق الضوابط الشرعية.

وعن نسبة مقاعد الأعضاء الذين سيتم ترشيحهم من الوزارة أكد العمر أن نظام المجالس البلدية نص على اختيار ثلثي أعضاء المجلس بالانتخابات وتعيين الثلث الآخر، وأن تتوفر في العضو المعين شروط الترشح لعضوية المجلس ما عدا شرط القيد في جداول الناخبين. وكشف عن وجود صلاحيات جديدة للمجالس البلدية من أبرزها إقرار ميزانية البلديات، وإقرار الحساب الختامي، وإقرار الخطط والبرامج، ودراسة عدد من المواضيع البلدية قبل رفعها للجهات المختصة مثل مشاريع المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية ونطاق الخدمات البلدية، وفصل وضم البلديات، وإنشاء البلديات الفرعية ومكاتب الخدمات، ومشاريع نزع الملكية، وشروط وضوابط البناء، ونظم استخدام الأراضي، والرسوم والغرامات البلدية، والشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة، وتمكين المجلس من الحصول على المعلومات ذات العلاقة باختصاصه من الجهات الحكومية.

الجرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050325

زامل شبيب الركاض

لا شك أن وسائل ارتكاب الجرائم تختلف باختلاف طبيعة العصر، مثل استخدام التقنية والبرمجيات الحديثة في أنظمة الحاسب الآلي والاتصالات والتواصل الاجتماعي بطرق مختلفة بقصد انتهاك حقوق الآخرين وخصوصياتهم، والجرائم المعلوماتية تعتبر نوعا من التعدي أو الامتناع عن عمل يمكن أن يلحق الضرر بمكونات وشبكات الحاسب ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي والحقوق المادية والمعنوية المحفوظة لكل شخص طبيعي أو اعتباري.

ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية نص في مواده من الثالثة إلى السابعة على العقوبات التي تتراوح ما بين السجن سنة إلى عشر سنوات وغرامات مالية من خمس مئة ألف ريال إلى خمسة ملايين ريال لمن يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المواد، نذكر منها على سبيل المثال، التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي دون مسوغ نظامي صحيح أو التقاطه أو اعتراضه، والدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه، لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً، والدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه، والمساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها، والتشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة، والاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو على سند، أو توقيع هذا السند وذلك عن طريق الاحتيال أو اتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة، والوصول دون مسوغ نظامي صحيح إلى بيانات بنكية أو ائتمانية أو بيانات متعلقة بملكية أوراق مالية للحصول على بيانات أو معلومات أو أموال أو ما تتيحه من خدمات، والدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة أو حذفها أو تدميرها أو تسريبها أو إتلافها أو تغييرها أو إعادة نشرها، وإيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل أو تعطيلها أو تدمير أو مسح البرامج أو البيانات الموجودة أو تعديلها أو إتلافها أو تسريبها، وإنشاء مواقع من شأنها المساس بالنظام العام والقيم الدينية والآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية والحاسب الآلي، وإنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية وترويج المخدرات، وإنشاء مواقع لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية، والدخول إلى مواقع الكترونية وأجهزة الحاسب الآلي للحصول على بيانات تمس الأمن والاقتصاد الوطني.

ونعتقد أن الجريمة المعلوماتية تخضع في وسائل إثباتها إلى طرق أخرى بخلاف الجريمة التقليدية إذ أن وجود الجريمة الالكترونية يتطلب وجود بيئة رقمية واتصال بعالم الانترنت وبالتالي فإن إثباتها يتطلب استخدام أجهزة تقنية عالية لمعرفة طريقة حدوث وكيفية ارتكاب الجريمة ونسبتها إلى الشخص الذي قام بالتعدي على حقوق الآخرين بإحدى الطرق المنصوص عليها نظاماً، وهذا النوع من الجرائم قد يصعب في بعض الحالات اكتشافها أو العجز عن إثباتها كونها جريمة متعدية الحدود وتتم في أكثر من دولة، ولكنها بالمقابل متى ثبت ارتكاب الجاني للجريمة عن طريق عنوان جهاز الاتصال أو الأدلة والقرائن المرتبطة بها، ففي هذه الحالة يصعب الافلات من العقوبة.

ونخلص إلى أن ازدهار الحضارة البشرية، وانتشار التقدم التقني ساعد في تسهيل الأمور الحياتية في العصر الحديث، ومن الطبيعي أن تكون هناك بعض المخاطر، المتعلقة باساءة استخدام الحاسب الآلي والشبكة العنكبوتية ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي، مما استدعى وجود أنظمة لمكافحة ومعاقبة مرتكبي الجرائم المعلوماتية في معظم دول العالم، ونعتقد أن مسؤولية حماية الخصوصية تبدأ من الشخص نفسه، من خلال معرفة طبيعة الجريمة المعلوماتية وعقوبتها، وزيادة الوعي بمخاطر التقنية وأهمية حماية المعلومات والأجهزة والبرامج من الاختراق، وعدم الدخول في المواقع المشبوهة، التي قد تتسبب في انتهاك خصوصية الإنسان بشكل أو بآخر، وتجنب التورط في علاقات قد تجعل من الشخص ضحية لمرتكبي الجرائم المعلوماتية والابتزاز المادي والجسدي.

قرارات العمالة المنزلية.. المهم التطبيق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 5 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150523/Con20150523773140.htm

إبراهيم إسماعيل كتبي

وسط شكاوى مريرة متصاعدة من تكاليف ومشكلات استقدام العمالة المنزلية، أصدرت وزارة العمل مشكورة قبل أيام حزمة من القرارات الجديدة حددت راتب العمالة النسائية من بنجلاديش بـ (800) ريال شهريا ومن النيجر أقل بخمسين ريالا، ومدة الاستقدام شهرين، ومائة ريال غرامة عن كل يوم تأخير بحد أقصى ثلاثة آلاف ريال، وإجراءات أخرى منظمة. وستلحق بها عمالة الدول الأخرى.

هذه القرارات حتما ستسهم نسبيا في ضبط الأمور، لكن التحدي دائما في غياب التطبيق والحلول العملية التي وبكل أسف تجعلنا نردد المثل القائل (أسمع كلامك أصدقك أشوف الواقع أتعجب). وهذا هو حال الفجوة المزمنة بين قرارات وزارة العمل، طالما ظلت أطراف الأزمة في الداخل والخارج يركنون الأنظمة على جنب ويصرون على فوضى السوق، لفرض تنازلات رسمية ومجتمعية لتحقيق مكاسب ضخمة وسريعة، على حساب المصلحة العامة وحقوق ومصالح الناس، حتى تراكمت متاعب ومشكلات الاستقدام عامة والعمالة المنزلية النسائية خاصة.

من هنا استقبل كثيرون القرارات الجديدة بقولهم: (المهم التطبيق) فمن الذي يضمن حقوق المواطن مقابل ما يدفعه دون انتهازية ؟، وما يجب أن يسترده من تكاليف دون مماطلة إذا أخل مكتب الاستقدام بالشروط المنظمة وبالعقد؟، وهل يستلم قيمة التأخير لو تأخر المكتب لأسباب تتعلق بظروف العاملة في بلادها وبالمكاتب الخارجية؟، الاحتمال الوارد جدا في هكذا حالة، أن المكتب في المملكة وقبل انقضاء الشهرين بأيام سيعيد ما دفعه المواطن المتعاقد معه أو ربما يساومه على زيادة ودية قد يقبل بها البعض حتى لا يدخل في دوامة إجراءات جديدة وشهرين آخرين للاستقدام.

أيضا ماذا لو طلب المواطن مواصفات محددة في العاملة المستقدمة كالخبرة المنزلية والسن ولغة عربية أو إنجليزية ولو مكسرة، ثم فوجئ بأنها فاقدة لكل ذلك ولا تعرف كيف تعامل الأطفال إلخ ؟، قطعا لا حل سوى أن يتحمل مشكلات يومية أو يدخل في متاهات مع المكاتب، أو آخر الدواء تسفيرها بخسارة من أولها لآخرها.

لابد أن نعترف بوجود مشكلات متراكمة في الواقع منذ سنوات طويلة، نظرا للطلب الكبير عندنا، يقابله عرض في الدول المصدرة لتلك العمالة المنزلية دون تنظيم لها ولا تأهيل، لأنها أمام حاجتنا وتنازلنا بمثابة أرقام تجلب مبالغ ضخمة لصالحهم، وما يهمهم تلبية (الكم) لأسواقنا المتعطشة، لذا لا تهمهم شروطنا.

الظاهرة الأخرى هي تأجير خدمات العاملة المنزلية، وهي في الواقع ليست بأفضل حالا، ذلك لأن أسعار الإيجار في زيادة وسترتفع في رمضان لوجود مكاتب استقدام تبيع وتشتري وتؤجر الخدمات بأسعار تصل إلى 2500 ريال شهريا، ومن يتمسك بالأسعار الرسمية فلن يطل في وجهه أحد، لأن العاملة تجيد اللعبة ولا تقبل بالأقل وأمامها عروض أعلى يوفرها سماسرة السوق السوداء، ويسهم فيها المواطن الذي لا يريد وجع القلب مع مكاتب الاستقدام ومتاعب العمالة الجديدة.

أعود وأقول: لابد من حلول حقيقية عملية تعالج ثغرات التحايل والانتهازية، وقطعا المواطن عليه دور بالتعاون في ذلك، لكن كثرة الطلب وتعدد الوسطاء في الداخل والخارج والتنازلات، عوامل تثير شهية الجشعين في تجاوز الأنظمة، ثم نكتشف وتكتشف معنا الوزارة أن الأزمة تحتاج لقرارات تصحيحية جديدة.. وهكذا دواليك، لأننا نغرق في مشكلات تلدغنا كثيرا دون المقياس الأنجع، وهو التنفيذ والمتابعة والتقييم والردع اللازم لضبط كافة الأطراف، عندها تدرك أنه لا نتيجة للضغوط، وأن التلاعب يعني عمليا الخسارة الأكيدة.. وهكذا استقرت دول كثيرة قريبة وبعيدة في هذه الأمور الخدمية.

هيئة ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
اضغط هنا

عبدالله صالح القرني

ماهي الاحتياجات الخاصة للمعاق التي هي لزام شرف على المجتمع والدولة ؟
انها الكرامة والكرامة فيها كل شيء، الاكتفاء المادي والفرص الحقيقية .
المعاق ابتكرت له وزارة العمل شيئاً اسمه نطاقات ،وأصبح (خناقات) للمعاق ، اذ ابتكرت ان من يوظف المعاق بالقطاع الخاص يحسب المعاق بتوظيف أربعة أسوياء .
يعني يستحق المعاق راتب اثني عشر ألف ريال ، لو حسبنا رواتب أربعة أسوياء بالحد الأدنى ثلاثة آلاف ريال .
الواقع ليس كذلك، أصبحت الشركات توظف معاقاً براتب ٣٠٠٠ ريال لتقسم بقية راتبه على ثلاثة أسوياء .
المعاق ليس له خيار آخر غير تذكر أن إعاقته مكافأة للصوص وعقوبة له.
المعاق لا تقدم له البنوك قرضاً ولا شركات الاتصال تقدم له شريحة مخفضة .
لا أحد يُعنى به ،والحقيقة أنهم شريحة الكل يقول عنهم أنهم فئة غالية.
إن اكثر من عني بالمعاقين هو في الحقيقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظه الله ،عبر جمعيات كثيرة أشهرها جمعية إنسان .
ما الذي يحلم به المعاق غير ما تدعيه وزارة العمل ،
أما وزارة الشئون الاجتماعية فهي لم تفكر الى الآن أن تطالب برفع مكافأة المعاق التي لا تصل الى ١٠٠٠ ريال شهرياً
لماذا لاتتبنى الدولة المعاقين وتستثمر في إمكاناتهم وهم للأمانة اكثر أملاً في الحياة من الأسوياء وأكثر سوية من أغلبهم، إنهم مسكونون بالتحدي ، لماذا المعاق لا يصرف له برنامج كحافز ، خاص للمعاقين ،به مكافآت وعناية خاصة بهذه الفئة لتصبح غالية، وتثبت غلاها لوطنها!
لماذا لا يكون هناك هيئة لذوي الاحتياجات الخاصة ، تعنى بالمعاقين وتعرفهم حقوقهم وتتبنى مطالبهم ؟
(لماذا) ،هو السؤال الذي لايجاوب عليه المسئولون ؟
ليس المؤلم أن تكون معاقاً بقدر الحكمة من الله الذي يحبك،
إنما تكون مصدر اشمئزاز لمن تطالبه بحقك لمجرد انك أعرج أو أعمى ، يا للفجيعة!

الفقراء ينهبون يا وزير التجارة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150525/Con20150525773524.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

على قدر أهل العزم تأتي العزائم، وعندما يكون الوزير نشيطا جادا وله مواقف مشهودة نطمع منه بالمزيد، ولا أحد يشك في أن وزارة التجارة شهدت تطورا كبيرا، بل تحولا إيجابيا ونقلة نوعية غير مسبوقة في مجال حماية المستهلك، أصبح مصدر سعادة للناس وقلق من التجار، خصوصا من يبخسون الناس أشياءهم والمطففين.

البلاغ حاولت جاهدا التأكد منه عمليا بعمل دراسة مقارنة ودراسة مسحية عاجلة وعشوائية، ووجدت أنه صحيح صادق، لكن الأمر يحتاج إلى رقيب لديه الصلاحية للبحث بعمق وفرض الإجابة على كل سؤال ومراجعة الفواتير والأرقام وتقمص شخصية الفقير المحتاج لتقصي الحقائق؛ لأن من رجله في الماء ليس كمن رجله في النار، وللفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود معاناتهم الشديدة مع من يستغل حاجتهم لابسا عباءة المساهمة في عمل الخير وتسهيله وهو عنه أبعد.

أحد المتاجر الشهيرة ذات الانتشار الواسع يصدر بطاقات شراء ممغنطة يستخدمها أهل الخير والراغبون في الصدقة بشراء الاحتياجات المنزلية الاستهلاكية بدلا من التصدق بالنقد.

الفقراء يشتكون بأن ذلك المتجر يبالغ جدا في أسعار السلع الاستهلاكية، سواء الغذائية أو المنزلية التي يكثر شراؤها بتلك البطاقة، فيصبح ما تشتريه بهذه البطاقة يمكنك شراؤه من الأسواق الأخرى بسعر أقل!!، هذه شكوى تأكدت من أغلبها بمقارنة الأسعار!!.

الشكوى الأخرى، أن المتجر يروج لهذه البطاقة بالقول إن المشتري يحصل على مبالغ إضافية بعد كل عملية شراء، بمعنى أن حامل البطاقة يمكنه الحصول على سلعة إضافية عند الشراء بمائة ريال، لكن هذا لا يطبق على أرض الواقع، بل لا يشعر به الزبون إطلاقا، وهذا نهب صريح.

اللهم قد بلغت، وعلى الوزارة التأكد بطرقها الفعالة المخلصة المشهودة في عهد الوزير الدكتور توفيق الربيعة.

برامج التوظيف.. هل حققت أهدافها؟

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
اضغط هنا

علي أحمد صحفان

رغم كل الجهود التي تبذلها وزارة العمل في سعودة الوظائف في القطاع الخاص، من خلال المبادرات والبرامج التي تطرحها في سوق العمل، ومن خلال صندوق تنمية الموارد البشرية، إلاّ أنَّ كلَّ هذه الجهود تذهب هباءً منثورًا؛ بسبب التركيبة الإدارية لشركات القطاع الخاص، وما يجري داخلها، تجعل الكثير من الشباب السعودي يفضّل العمل في القطاع الحكومي.

ووزارة العمل عندما أطلقت (برنامج نطاقات) للشركات، كان الهدف منه توظيف أكبر عدد من الشباب السعودي، ولكنها لم تحدد نوعية الوظائف؛ لذلك كانت أغلب الوظائف التي تم توظيفهم عليها وظائف لا أهمية لها، كحارس أمن، أو موظف استقبال، أو سكرتارية، وبقيت الوظائف الهامّة والقيادية للوافدين الذين يديرون هذه الشركات، كالموارد البشرية، وإدارة المشروعات، والإدارة العامة، فأصبح مصير هؤلاء الشباب في أيديهم، لذلك كان من السهل على هذه الشركات تطفيشهم، ودفعهم إلى تقديم استقالاتهم، خاصة من كان منهم لديه مؤهل عالٍ أو جامعي، حتى لا يأتي يوم يكونون في مكانهم.

فما يجري في الكثير من الشركات الكبيرة للكثير من الشباب الذين يعملون فيها، يشعرهم أنهم غير مرغوب فيهم، فلا تدريب يتلقونه، ولا عمل يمارسونه، ولا علاوات سنوية ينالونها، فبعضهم يعلم أنه تكملة عدد، وتذكرة وصول للنطاق الأخضر لهذه الشركات، لذلك البعض منهم لا يتعب نفسه في العمل، والبعض الآخر لا يقبل بوضعه، ويقدم استقالته.

وإذا ما أرادت وزارة العمل أن تجعل من برنامج نطاقات برنامجًا حقيقيًّا للتوظيف، فعليها أن تلزم الشركات بأن يشمل (برنامج نطاقات) الوظائف الإدارية والقيادية لديها، لأن الوضع الحالي إذا بقي على ما هو عليه، فلن يحقق البرنامج أهدافه، وعليها أن تعيد النظر في برامج التوظيف التي أطلقتها ومتابعتها، من خلال تكثيف الجولات التفتيشية على الشركات، ومتابعة وضع الموظفين السعوديين فيها، فوضعهم مزرٍ، ويحتاج إلى وقفة وزارة العمل معهم إذا ما أرادت أن تنجح سعودة الوظائف.

قراءة في النظام الأساسي المعدل!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26432

حمود السلوه

أجمل ما حمله النظام الأساسي (المعدل) لاتحاد كرة القدم السعودي. الذي اعتمده أخيرا وبشكل رسمي (الفيفا)، هي (العضوية) غير النظامية، وغير الشرعية، وغير القانونية لممثلي (المدربين) و(الحكام) و(اللاعبين المحترفين) و(اللاعبين الهواة) و(ذوي الخبرة)، لأن كل هذه العضويات (النوعية) لا تسند إلى مسوغ نظامي أو قانوني يسمح لهم بالانضمام لعضوية (الجمعية العمومية)، لأن هؤلاء الذين دخلوا عضوية الجمعية العمومية لم يأتوا (أصلا) من (كيانات) ولا يمثلون (كيانات) قائمة في الأصل.

والكيانات التي نقصدها هي (الروابط النوعية) التي نصت عليها بنود (النظام الأساسي المعدل)، أما (الكيانات) فهي إما (أندية) أو (روابط نوعية) حتى يكون هناك تمثيل منطقي ونظامي وقانوني وشرعي.
الأمر بصراحة يتطلب (التسريع) بخروج ممثلي (المدربين) و(الحكام) و(اللاعبين المحترفين) و(اللاعبين الهواة) و(ذوي الخبرة) لأن وجودهم غير نظامي في المرحلة الحالية داخل عضوية الجمعية العمومية قبل انعقاد الجمعية العمومية في اجتماعاتها القريبة في العاشر من يونيو المقبل في دورتيها (العادية) و(غير العادية)، وتشكيل هذه (الروابط النوعية) في الأساس حتى يكون لهذه الروابط تمثيل وعضوية رسمية طبقا للتعديلات التي حملها النظام الأساسي المعدل والمعتمد رسميا من قبل (فيفا).. وهو ما يتطلب استكمال الكابتن القدير ورئيس مجلس إدارة الاتحاد السعودي لكرة القدم الأستاذ أحمد عيد لبرنامجه الانتخابي الذي أعلن عنه خلال سباق الترشح لرئاسة اتحاد القدم.
وقفات قصيرة!
تقليص عدد أعضاء الجمعية العمومية ومجلس إدارة اتحاد القدم قرار صائب.
تقليص عدد أعضاء مجلس إدارة اتحاد القدم ربما يكون منسجما مع مشروع (الانتخاب بالقائمة).
لست على قناعة بالجمع بين عضوية الجمعية العمومية ومجلس إدارة اتحاد القدم حتى وإن كان الأخير لا يملك حق التصويت في قرارات الجمعية العمومية.
مستقبل المدربين الوطنيين مرتبط بوجود (رابطة للمدربين) تسهم في تعزيز حضورهم بعد أن تكرس في أذهان الناس أنهم (الحلقة الأضعف) في منظومة الكرة السعودية.
أمر معيب جدا أن تكون الكرة السعودية التي وصلت كأس العالم أربع مرات وتوجت بكأس آسيا ثلاث مرات لا يوجد في قوائم الاتحاد الآسيوي لكرة القدم حتى 2015 سوى محاضرين اثنين سعوديين معتمدين هما د. جاسم الحربي والكابتن حمد اليامي فقط!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قانون تجريم التمييز

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/26/article_960422.html

سلوى العضيدان

الكتابة عن الطائفية في زماننا هذا، أشبه أن تسير فوق حبل مشدود بين ناطحتي سحاب، ومن تحتك جمهور غفير؛ قلة منهم يريدونك أن تنجح بطرح فكرتك، والأكثرية تريدك أن تسقط، ليس من السهل على أي كاتب أن يخوض في هذا الأمر ويتحدث عنه بموضوعية وحيادية تامة إلا إن كان يمتلك القدرة الهائلة على الانسلاخ عن واقع ما يجري، ليقدم وجهة نظره فيما ينبغي أن يجري ويكون عليه الأمر.
شئنا أم أبينا، الطائفية تعصف بالمسلمين اليوم حتى تكاد تقتلع عقولهم من رؤوسهم، فكل فريق يندفع ليهاجم الفريق الآخر ويهزأ به وبمعتقداته وأفكاره، فيبادله الفريق الآخر الهجوم بشراسة أكبر واندفاع أشد وهكذا تنقضي أيامنا كمسلمين ما بين تفجير وسب ولعن وكيد لبعضنا وقتال طائفي ومؤامرات وريبة وظنون وأحقاد تتوارثها أجيالنا، فلا نحن الذين وصلنا إلى حل ولا نحن الذين توقفنا لنسأل أنفسنا.. وماذا بعد؟ وإلى متى؟!
ما حدث في مسجد القديح في القطيف من قتل المصلين الآمنين في بيت من بيوت الله، الهدف منه هو جر الوطن نحو منزلق خطير وفتنة طائفية لو تأججت نيرانها فسنصبح جميعنا وقودا لها سواء كنا سنة أو شيعة، ولعل ما يحدث الآن في العراق وسورية من فتن طائفية وتمزيق للوحدة يكون درسا علينا أن نستفيد منه لا أن نكرره!
إن زرع بذرة الطائفية في خاصرة الوطن سيدفع باللحمة الوطنية نحو دهاليز مظلمة من التفرق والتشتت، وهذا ما سيجعل إيران وملاليها يتراقصون طربا فهم المستفيد الوحيد لو حدث ـ لا قدر الله ـ شرخ في وحدة الوطن على أساس الطائفة والمذهب، فإيران مثل أفعى الكوبرا تنفث سمها بصمت وتخفي صوت فحيحها لتداري سوأة أحقادها التي لم تعد خافية على كل ذي عقل رشيد!

لقد تعالت أصوات العقلاء مطالبة بسن قانون تجريم التمييز؛ هذا القانون الذي سيجعل لكل شخص حدودا يقف عندها ولا يتعداها، فاحترام الآخر سيفرض احترام الوطن رغما عن أنف من يظن الدعوى "فوضى"، هذا القانون سيجرم التمييز على أساس الطائفية والمناطقية والقبائلية وشتى صور التمييز التي نبذها الإسلام وحاربها.
قانون تجريم التمييز الطائفي والقبائلي والمناطقي، سيشعر كل مواطن بأن هذا الوطن وطنه بغض النظر عن طائفته وقبيلته ومنطقته، وبدل أن نشغل أنفسنا بسؤال بعضنا بعضا "وش أنت من لحية؟!" أو "أنت سني أو شيعي؟!"، "من أي منطقة أنت؟!"، فإننا بكل الحب سيكون أكبر أحلامنا كل مساء كيف نسهم في بناء وطن يفتخر بأبنائه؟!
وخزة
يقول نيلسون مانديلا "لا يوجد إنسان ولد يكره إنسانا آخر بسبب لون بشرته أو أصله أو دينه، الناس تعلمت الكراهية وإذا كان بالإمكان تعليمهم الكراهية، فإن بإمكاننا تعليمهم الحب، خاصة أن الحب أقرب لقلب الإنسان من الكراهية".

الرياض
www.Alriyadh.com

جريمة القديح.. والمؤامرة الكبرى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051652

محمد الوعيل

التلاحم الكبير الذي عبر عنه الإنسان السعودي حول جريمة القديح وكذلك التلاحم الدولي الذي أبداه العالم مع المملكة من خلال الاتصالات الهاتفية بقائد هذه الأمة سلمان بن عبدالعزيز إنما يؤكد في مجمله رفضهم لمثل هذه الجريمة النكراء وكذلك ترحماً على الضحايا.
إن الحادث الإرهابي المجرم، يكشف عن عورة بعض التنظيمات التي تتستر بالدين، وتتاجر به، وأين؟ في المملكة حامية حمى الحرمين، وقبلة المسلمين في كل العالم، والحادث الإجرامي، لم يُقم أية قيمة أو وزن، لنداء «الله أكبر» وصلاة الجمعة، في دلالة واضحة على أن مرتكبي الجريمة، والمحرضين عليها، والمنظّرين لها، هم أبعد ما يكونون عن أي قيمة أخلاقية أو دينية أو إنسانية على الأقل.
إن دماء وارواح وجروح 120 سعودياً، في قرية آمنة، ووادعة، هي نتيجة فتنة مقصودة، تؤكد أن استهداف إحداث بلبلة في هذا الوطن، هو الهدف الاستراتيجي لجماعات التطرف والعنف، التي سبق لها أن أججت نيران الفتنة في العراق وسورية واليمن ولبنان، ولا يُمكن أن يكون وراءها أبداً أي مسلم حقيقي، وإنما هناك «مستفيدٌ» ما، يهمه أن يزرع القلاقل والفتن في ربوع بلاد المسلمين.
فبأي ذنب يتم قتل مصلين؟ وبأي هدف يتم استهداف مسجد؟ وبأي وجه يزعم متبنو الجريمة، أنهم يمكن أن يقابلوا الله؟ وأي أخلاق أو إنسانية تلك التي تدفع البعض لقتل أبرياء ذهبوا ليعبدوا الله؟
للأسف الشديد، المستفيد من الجريمة المخزية، والتي تأتي عقب ستة أشهر تقريباً من جريمة «الدالوة» الشهيرة بالأحساء، هو ذاته الباحث عن الترويع والعنف وإيقاع البلاد في أتون طائفية مقيتة، تحرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على تأكيد المواطنة كشرط جوهري للانتماء بيننا جميعاً كسعوديين، وتنبذ التفرقة بين منطقة وأخرى، أو بين مواطن وآخر.
ولا يمكن أبداً إغفال أن جريمة «القديح» جاءت عقب ساعات قليلة من تأكيد قائد الأمة سلمان بن عبدالعزيز، على عدم التفريق بين أي مواطن، كما أنها تأتي وبلدنا يعيش حالة حرب على الحدود الجنوبية مع فلول جماعات الحوثي الإرهابية، وتقود عمليات عاصفة الحزم في اليمن.
كلنا يعرف أن تنظيم داعش الإرهابي، يحاول إيجاد موضع قدم له في المملكة، بعد عجز العالم عن وقف تمدده في العراق وسورية، وكلنا يدرك أن جيرانا إقليميين، يخوضون صراعاً معلنا أو مستتراً، مع المملكة، بعد إحباط مشروعاتهم المذهبية والتوسعية.

من ينكر نظرية المؤامرة، هو بالأساس جزء من مؤامرة أخرى، لا تقل خطورة وإجراماً. وما حدث يستوجب التفكير الجدّي في كل ما من شأنه حفظ وحماية أبنائنا في كل مكان، من القطيف إلى جدة، ومن حدود الشمال إلى أقصى الجنوب، وعلينا أن نثق في أن وطننا شعبا وقيادة، سيدحر هذا الإرهاب الأعمى، وأن دماء الشهداء لن تذهب هدراً.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أنظمة لسد الفراغات النظامية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/27/article_960651.html

د. فيصل بن منصور الفاضل

فجع الوطن بجميع أفراده وأطيافه ومن مختلف أرجائه بجريمة التفجير الإرهابية الشنعاء، التي استهدفت مسجدا ببلدة القديح في محافظة القطيف بعد صلاة الجمعة الماضية، وذهب ضحيتها أبرياء آمنون، وقد ظهر ذلك جليا من خلال برقية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – أيده الله - للأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية التي أكدت فاجعة الجميع بالجريمة النكراء وتألمهم من فداحة جرم هذا الاعتداء الإرهابي الآثم الذي يتنافى مع القيم الإسلامية والإنسانية، كما ظهر من خلال وسائل الإعلام ورسائل التواصل الاجتماعي التي تدين وتستنكر هذه الجريمة الشنعاء وتؤكد أن أبناء المجتمع السعودي يقفون صفا واحدا خلف قيادتهم الرشيدة ضد هذه الأعمال الإجرامية التي تنتهك كل القيم والأعراف.

وقد شدد خادم الحرمين الشريفين في برقيته – يحفظه الله - على أن كل مشارك أو مخطط أو داعم أو متعاون أو متعاطف مع جريمة القديح سيكون عرضة للمحاسبة والمحاكمة، وسينال عقابه، ولن تتوقف جهود الدولة يوما عن محاربة الفكر الضال ومواجهة الإرهابيين والقضاء على بؤرهم. كما صدرت توجيهات الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، بمراجعة وتقييم الإجراءات الأمنية بما يضمن رفع مستوى الإجراءات الوقائية للمساجد، والقيام بالإجراءات الأمنية كافة لمكافحة الإرهاب والوقاية منه، واتخاذ أي إجراءات تلمس أهميتها في الرفع من مستوى التدابير الأمنية الوقائية.

ولا شك أن مضامين برقية خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - تؤكد مجددا سياسة حزم الدولة واستمرار جهودها دون توقف في محاربة الفكر الضال ومواجهة الإرهابيين والقضاء على بؤرهم، كما أن التوجيهات الحكيمة لولي العهد تؤكد استشرافه لأهمية رفع مستوى الإجراءات والتدابير الأمنية الوقائية لمكافحة الإرهاب بمختلف أشكاله والوقاية منه ليس فقط من خلال ملاحقة من قام بهذه الأعمال الإجرامية ومن يقف وراءها ومعاقبتهم، وإنما كذلك مراجعة وتقييم الإجراءات الأمنية الحالية وتطويرها على المديين القصير والطويل بما يضمن رفع مستوى الإجراءات والتدابير الوقائية.

وينبغي على جميع الجهات الحكومية أن تستشعر أهمية هذه المضامين الضافية والتوجيهات الحكيمة، وتبادر بالقيام بما ينبغي عليها اتخاذه من مراجعة وتطوير في سبيل الوقاية من الإرهاب، ويشمل ذلك جوانب متعددة من أهمها مراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تطويرها بما في ذلك سن أنظمة جديدة لسد أي فراغات نظامية. يذكر في هذا الخصوص على سبيل المثال الحاجة إلى سن نظام لتجريم الطائفية والعنصرية للحد من ظاهرة التمييز العنصري بين أفراد المجتمع على غرار ما قام به العديد من دول الجوار والدول المتقدمة، الذي سبق أن طالب به عدد من أعضاء مجلس الشورى ومنهم الدكتور زهير الحارثي ولكن مقترحه المهم لم ير النور بعد، وكتب عنه عدد من جهابذة القانون ومنهم الدكتور أسامة القحطاني في إحدى مقالاته أخيرا، التي ضمنها دراسة مقارنة وضح خلالها أهمية هذا النظام لاستقرار أي بلد، خاصة إذا كان ذلك الوطن شاسعا مثل وطننا، وضرورة أن يشعر الجميع بأن الكل سواسية بقوة النظام، وأن من يتجاوز ذلك معرض للعقوبة، وألا يترك للسفهاء والجهلة أي مجال للعبث بأمن واستقرار هذا البلد.

بقي أن نقترح : على غرار ما فعل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية مع عدد من الوزارات عندما طلب منها أن تقدم للمجلس عروضا عن رؤاها وتوجهاتها حول القطاعات المسؤولة عنها، فلعل مجلس الشؤون السياسية والأمنية أن يطلب

من الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب والوقاية منها وفي مقدمتها وزارة التعليم ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد أن تقدم عروضا عن رؤاها وتوجهاتها في هذا الخصوص سواء على المدى القصير أم البعيد، ولعل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد أن تتكفل بإعادة بناء مسجد بلدة القديح للتخفيف عن أهلها من هذا المصاب العظيم وطعنة الغدر الأثيم.

ملف العمالة الضائع

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150528/Con20150528774183.htm

عيسى الحليان

في الوقت الذي كنت أقرأ تصريحا لمديري إحدى شركات الاستقدام عن عدم كفاية الـ60 يوما للاستقدام، وهو القرار الذي سنته الوزارة على عجل قبل أيام لامتصاص الاحتقان الاجتماعي، رغم أنها تدرك بأنه سيكون حبرا على ورق؛ لكثافة متطلبات وإجراءات الاستقدام على التأشيرات السعودية تحديدا، كنت أطلع على مقطع لأحد الرعاة السودانيين البسطاء وهو «يستجوب» من قبل سعودي آخر أمام منزله الذي كان يتكون من بطانية تحت صهريج من الماء مرفوع في الصحراء لسقاية الأغنام، ذكر فيها حقائق أستحي ذكرها، بما في ذلك اسم كفيله واسم قريته.

خلافا للآخرين، لم أستغرب من النتائج والمآلات التي وصلت إليها عملية الاستقدام، بدءا من ارتفاع التكاليف والمرتبات، وانتهاء بتأخر وصول العمالة ورفع سقف المطالب والاشتراطات، والقادم أسوأ، وكل ذلك جنيناه على أنفسنا خلال ثلاثين عاما في سوق كل من «إيده إله»، وهو ما جعل كثيرا من الدول لا تتردد في وقف تصدير عمالتها، ليس المنزلية فحسب، وإنما عمالتها ككل، والبقيه في الطريق.

إذا لم تستطع الأنظمة والإجراءات حماية العاملة أو العامل الأجنبي، جنبا إلى جنب مع حماية حقوق السعودي نفسه، فإن المواطن السعودي سيكون هو من يدفع الفاتورة، ولوحده فقط، وهذا ما هو حاصل تباعا وبشكل تصاعدي من خلال صعوبات وتكاليف الاستقدام وسماكة ملفات الاشتراطات والامتيازات المطلوبة من الطرف الثاني.

كانت الوسيلة الوحيدة أمام العاملة أو العامل الذي تهدر حقوقه هو الهرب أو الاتصال بسفارات بلدانهم، وبالتالي تكثيف الضغوط على سفارة وحكومة البلد المصدر، لتتكون مع الزمن ثقافة عمالية مضادة لنا نجني نتائجها حاليا دون غيرنا في الخليج.

انشغالنا اجتماعيا بقصص الخادمات والعمالة في المجالس حتى تحولت إلى «فوبيا»، وكأننا مجتمع من الملائكة، منح غطاء اجتماعيا لشريحة عريضة (لا تحلل ولا تحرم) من المتربصين بسمعة بلادهم وأبناء جلدتهم، وهو ما كون صورة موحشة عن هذا البلد وأهله لدى الدول المصدرة للعمالة وجمعيات حقوق الإنسان.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأخطاء الطبية وحق التقاضي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/28/article_960934.html

خالد بن محمد العنقري

الخطأ الطبي قديم قدم الطب والإنسان، وضحاياه في الغالب تحت أطباق الثرى واكتشافه من الصعوبة بمكان، على الرغم من أن عدد المكتشف منها يفوق 100 ألف سنويا في الولايات المتحدة وحدها، كما ذكر تقرير معهد الطب الأمريكي لعام 1999، ومع ما يعتري ذلك من وهم كثير حوله، فالطبيب كأي ممارس مهني قليل من ينصفه حال الفشل خصوصا ممن لحقهم الضرر المباشر من النتيجة، كما أن البعض قد يخلط بين الخطأ الطبي والخطأ الإداري كتأخر صدور قرار العلاج ممن لا يتوافر له العلاج لدى الجهات الصحية في المملكة وهذا خطأ إداري بحت حال ثبوته، وبما أن الطبيب بشر يخطئ ويصيب فإن الشريعة الإسلامية وجميع القوانين جعلته محل المساءلة الجزائية والمدنية إذا ما نتج الضرر عن خطأ مهني، وقد فصل العلماء بذلك وأكدوا حق المطالبة بالحق الخاص قضاء، وبما أن حق التقاضي مكفول لكل مواطن ومقيم حسب نص المادة 47 من النظام الأساسي للحكم ولما يكتنف الأخطاء الطبية من تعقيد وللحاجة الماسة في مثل هذه الأحكام إلى تقديرات الخبراء، فقد سنت الدولة نظام مزاولة المهن الصحية وشكلت لجنة يرأسها قاض متفرغ من وزارة العدل لضمان تحقيق العدالة وإيصال الحقوق لأصحابها وجعلت المادة 40 من هذا النظام لوزير الصحة إصدار لائحة تنفيذية تبين القواعد والإجراءات التي تسهل العمل بالنظام وسأبين في هذه المقالة أهم ملامح هذا النظام ولائحته وأهميته في تحقيق المصلحة العامة.

بينت المادة السادسة والعشرون ما يعتبر من قبيل الخطأ الطبي فذكرت الخطأ في العلاج أو نقص المتابعة، الجهل بأمور فنية يفترض فيمن كان في مثل تخصصه الإلمام بها، إجراء عمليات جراحية تجريبية ..، إجراء التجارب أو البحوث العلمية غير المعتمدة على المريض، إعطاء دواء للمريض على سبيل الاختبار، استخدام آلات وأجهزة طبية دون علم كاف بطريقة استخدامها أو دون اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع حدوث ضرر من جراء هذا الاستعمال، التقصير في الرقابة والإشراف، وعدم استشارة من تستدعي حالة المريض الاستعانة به. كلنا نعلم أن الطب مهنة تطبيقية متجددة، فالطبيب ملزم بمواصلة البحث والتعرف على مستجدات مهنته بما يكفل الجودة المهنية التي يقدمها لمرضاه.

إن من أهم ما يجب بيانه أن النظام أوجب في المادة الرابعة والثلاثين النظر في الأخطاء الطبية التي تنتج عنها وفاة أو تلف عضو أو فقد منفعته حتى لو لم تكن هناك شكوى مقدمة من المريض أو من ورثته وتحرك الدعوى مباشرة في الحق العام من الجهة الإدارية الصحية التي يتبعها الطبيب، وتطبيق هذه المادة يحتاج إلى درجة من الشفافية والإجراءات القانونية التي تكفل تحقيقه وأسوأ ما تقع فيه المنشأة الصحية هو ثبوت الخطأ قضاء دون اكتشافه من قبلها.

خلال افتتاح فعاليات ندوة حقوق الإنسان رؤية خليجية موحدة

السفير حمد المري: خمسة تشريعات جديدة خاصة بالإيذاء الأسري لدول الخليج

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051082

الرياض - أسمهان الغامدي

كشف السفير حمد بن راشد المري الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، على هامش فعاليات ندوة "حقوق الإنسان ورؤية خليجية موحدة" برعاية الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس، عن عمل يجري على إعداد أربعة أو خمسة تشريعات جديدة خاصة بالإيذاء الأسري، وحماية حقوق الطفل، ومشروع القانون الموحد لذوي الاحتياجات الخاصة، ومشروع القانون الموحد لحماية حقوق ضحايا الجريمة، ومشروع تنظيم العمل التطوعي "الإنساني".

وقال: "لا يوجد أي ميثاق أعطى حقوقا مرسلة للأفراد إلا الحقوق الإنسانية الخاصة بالحياة والكرامة، وأنه يتم الرجوع للتشريعات ومتابعة إمكان تطبيقها أو إجراء التعديل عليها في حال لزم الأمر".

وذكر أن قوانين الإعلان الخليجي لحقوق الإنسان ملزمة إلزاما أدبيا للدول الخليجية، لكن كونها صادرة من قبل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وموافق عليها من أصحاب الجلالة يجعلها ملزمة إلزاما قانونيا فموافقتهم تعني قبولا وإيمانا منهم بأهمية تطبيق المواد والمواثيق التي جاءت بالإعلان.

وأشار إلى أن دول الخليج رائدة في مجال حقوق الإنسان، حيث قفزت بكفالة حقوق الإنسان بالمجالات الاقتصادية والثقافية والمدنية للمواطن الخليجي، وأضاف أن "دول الخليج طبقت العالمية بحقوق الإنسان على مستوى المنطقة، حيث يحق لكل مواطن خليجي ممارسة حقوقه كإنسان والحصول على حق العلاج و التعليم والعمل بأي دولة خليجية، وهو غير المتاح بدول العالم التي تتطلب تأمينا طبيا لعلاجك".

واعتبر أن تقارير منظمة حقوق الإنسان الأهلية العالمية تعبر عن رأيها، فهي منظمات يقوم عليها أفراد إذا نظروا بعين الرضا كالت المديح للدولة، وإذا كانت غير راضية صبت عليها الانتقاد والذم، حيث إن من يعمل بمجال حقوق الإنسان يعرف أن تلك المنظمات مسيسة، وإن كانت أراؤها تحترم ونرد عليها وفق آرائنا وتقاريرنا الخاصة.

وأكد أنهم بدول مجلس التعاون الخليجي يتفقون على رؤية واضحة لحقوق الانسان ولكن نحن لا نحاسب الدول على التزامها بإعلان حقوق الإنسان.

ولفت إلى وجود 10 آلاف مرصد حقوقي بدول مجلس التعاون كمنظمات مجتمع مدني، إلى أنه لا يملك معلومة دقيقة خاصة بعدد المنظمات الخاصة بحقوق الانسان بدول الخليج.

وعن إنشاء محكمة خاصة بحقوق الإنسان أجاب بأن دول الخليج عضو في المحكمة العربية لحقوق الإنسان في البحرين.

وذكر السفير حمد المري في كلمته، أن دول الخليج حققت قفزة تستحق الإشادة خاصة في التنمية والتعليم والصحة والعمل والضمان والبيئة والتقنية، فالتعليم مجانا ليس للأساسي بل العالي أيضاً، وحق دخول المرافق الصحية والعلاج مجاناً.

وأوضح أن سياسات دول المجلس الاقتصادية تهدف رفع مستوى المعيشة لذوي الدخل الأقل من خلال صناديق الدعم الوطنية في عدد من المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية، وانضمت دول مجلس التعاون للعديد من الاتفاقات الأممية لحقوق الإنسان، وتعتبر عضوا فاعلا بالمجتمع الدولي الداعم لمسيرة الأمم نحو احترام الإنسان وتذليل الصعاب أمام عيشه دون تفرقة أو تمييز.

قائلا إنه في إطار العمل المشترك تم اعتماد العديد من الأنظمة الاسترشادية الموحدة كوثيقة أبو ظبي لمكافحة الاتجار بالأشخاص عام 2011م، وتضمنت تلك الوثيقة حزمة من الحقوق لضمان سلامة وصحة ضحايا تلك الجرائم، وهناك أنظمة وقوانين استرشادية موحدة على مستوى دول المجلس تعنى بحقوق الإنسان، إلى جانب إنشاء المؤسسات المعنية لتعزيز الحق في الأمن كإنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الإستراتيجية والدفاعية والأمنية.

وأشار رئيس مركز السفير للدراسات الإستراتيجية في ورقة العمل التي ألقاها يوم أمس في ندوة حقوق الإنسان بعنوان "رؤية خليجية موحدة" في إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليج العربي ولتفعيل الإعلان في الممارسة الوطنية إلى أنه يجب تعميم الإعلان على الهيئات والوزارات والمحاكم الوطنية حتى يتم التعامل مع المواطنين من خلاله، وفي إطار ما يقره الإعلان من الالتزام المبدئي بما جاء في المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة، تتم مراجعة القوانين المحلية، إضافة إلى إنشاء ما يمكن تسميته المرصد الخليجي لحقوق الإنسان، يتكون من المؤسسات الوطنية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، ويتولى المتابعة والمراقبة للأوضاع الحقوقية داخل دول المجلس، ومتابعة إعادة هيكلة القوانين الوطنية حتى تتماشى مع الإعلان، وجود أجهزة قوية تضم الكفاءات اللازمة لإعداد التقارير الدورية على المستوى الوطني قبل أن تقدَّم على المستوى الدولي؛ لضمان جودتها، ولينعكس إيجاباً على نوعية التوصيات التي تتقدم بها الهيئات الدولية، والاهتمام بتحقيق تواجد عربي وخليجي في الأجهزة الفنية في المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛ لحدوث تفهم أكبر من قِبل هذه المنظمات للأوضاع الحقوقية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقييم مدى التطور الحادث فيها، وإنشاء وحدات خاصة في وزارات الداخلية والعدل ولدى المحاكم الوطنية والنيابات لمتابعة موضوعات حقوق الإنسان، والالتزام بما ورد في إعلان حقوق الإنسان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ مثل مكتب التظلمات في وزارة الداخلية البحرينية، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين البحرينية، ووحدة التحقيق الخاصة في النيابة العامة البحرينية. وكذلك الاهتمام بإعداد الكوادر البشرية العاملة في مجالات حقوق الإنسان الرسمية والأهلية ونشر ثقافة هذه الحقوق، وتوفير المؤسسات التي تتولى هذا الإعداد، والمخصصات المالية اللازمة لها، وإعطاء الأولوية لتهيئة المدرِّبين.

ووجه الرئيس بمحاكم الاستئناف بمصر شريف عتلم نداءً إلى المبادرة لإعداد مبادئ إرشاديه تطالب المشرّع في دول الخليج بإدراج أحكام القانون الدولي الإنساني ضمن المنظومة التشريعية الوطنية لكل دولة.

وأوضح أستاذ الإعلام السياسي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خالد الفرم، أن علاقة منظمات حقوق الإنسان الخليجية تشهد ارتباكا وتنافرا بينها وبين وسائل الإعلام الدولية، مشيراً إلى أن الأسباب تتلخص في كون الدول الغربية تختلف وتتباين نظرتها عن دول الخليج حيال قضايا حقوق الإنسان، حيث يرى الغرب أن دول مجلس التعاون لا زالت متأخرة في مجال حقوق الإنسان رغم أن دول الخليج عملت خلال السنوات الماضية على تحسين ميدان حقوق الإنسان، ولكن لم توفق دول الخليج في إبراز ذلك وتسويقه سياسيا وإعلامياً إلى المجتمع الدولي، وبسبب المواقف المسبقة، وانطباعات خاطئة عن المنطقة وأهلها في الإعلام الغربي، وعدم التعقيب عما ينشر من أخبار ومواد إعلامية في وسائل الإعلام الغربية، إضافة إلى انخفاض التكاليف السياسية لمقاربة القضايا الحقوقية إعلاميا، مع خطورة تأكد الصورة المعنوية للدول، وتسيس بعض ملفات حقوق الإنسان وتوظيفها وفق أجندات محددة خاصة في هذه المرحلة التي تداخل فيها العامل السياسي والاقتصادي والمذهبي والحقوقي، مما فتت الدول مثلما يحدث في العراق وسورية واليمن وليبيا وغيرها.

باعتبارها دعامة أساسية في مفهوم الأمن القومي العربي

الجامعة العربية تؤكد أهمية تفعيل استراتيجية الأمن المائي العربي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1051849

القاهرة , الرياض - سباعي إبراهيم
طالبت الجامعة العربية بتضافر الجهود من أجل تفعيل استراتيجية الأمن المائي العربي في مواجهة التحديات الراهنة وتحقيق التنمية المستدامة.
ونبه الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه نائبه السفير أحمد بن حلي أمس أمام الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه التي انطلقت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إلى أن المنطقة العربية تمر بمرحلة اضطراب وقلق غير مسبوق ما يحتم على الجميع تضافر الجهود في إطار المنظومة العربية والتكاتف لمواجهة التحديات المائية باعتبارها تمس الأمن القومي العربي.
ونوه العربي بقرارات قمة شرم الشيخ الأخيرة التي وضعت الأولوية لمجال الامن القومي العربي بأبعاده العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، معتبرا أن تحقيق الأمن المائي يشكل دعامة اساسية في مفهوم الامن القومي، كما أن حركة الاصلاح الجارية في الجامعة العربية تندرج ضمن هذه الرؤية.
وشدد على ضرورة تعزيز وحدة الموقف العربي للحفاظ على الحقوق القانونية والتاريخية للمياه العربية لمواجهة السياسات الاسرائيلية المتمادية في استغلال المياه العربية في فلسطين المحتلة والجولان العربي السوري وجنوب لبنان، الامر الذي يشكل خرقا صارخا للقانون الدولي.
ودعا إلى استغلال التكنولوجيا لمواجهة التصحر والادارة السليمة للموارد المائية خاصة وأن العديد من التقارير تحذر بأن المنطقة العربية معرضة مستقبلا لمخاطر شح المياه والتصحر.
ومن جانبه، دعا وزير الطاقة البحريني عبدالحسين بن علي ميرزا الى ضرورة العمل على تحقيق التنمية المستدامة مشددا على أهمية محور الأمن المائي حيث إن المنطقة العربية تعتمد بشكل أساسي على توفير المياه من أجل ضمان الصحة العامة وتحقيق التقدم العادل وتأمين الغذاء والطاقة.
واستعرض ميرزا "رئيس الدورة الجديدة" لمجلس وزراء المياه العرب أهم التحديات التي تواجه قطاع المياه خاصة التزايد المطرد على استنزاف الموارد المائية المحدودة المتاحة لديها من قطاعات المجتمع المدني والزراعة والصناعة بالاضافة للتحديات المتعلقة بمخاطر التلوث.
ونوه "ميرزا" بأهمية لقاء الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس بوفد وزراء المياه العرب، وقال "إننا استمعنا لآرائه وتوجيهاته السديدة فيما يتعلق بالتحديات المائية الراهنة وسبل مواجهتها".
ومن جهته أكد وزير الطاقة والصناعة القطري الدكتور محمد بن صالح السادة رئيس الدورة السابقة، التزام بلاده بالتعاون مع الدول العربية في مجالات المياه والتنمية والعمل على زيادة الموارد المائية لتحقيق المصالح المشتركة وتطلعات الشعوب.
كما أكد ابن صالح في كلمته أمام الاجتماع أن التوافق وإقرار مشروع الاتفاقية الإطارية الخاصة بتنظيم الموارد المائية المشتركة بين الدول العربية يعتبر من أهم البنود التي يتعين على هذه الدورة النظر فيه وإصدار القرارات اللازمة بشأنه وذلك نظرا لاهميته الكبيرة في تنظيم الحقوق المائية بين الدول العربية الشقيقة.
وناقشت الدورة الوزارية للمجلس عدداً من الموضوعات المهمة وفي صدارتها الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 شبان 1436هـ - 22 مايو 2015
م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م

اضغط هنا

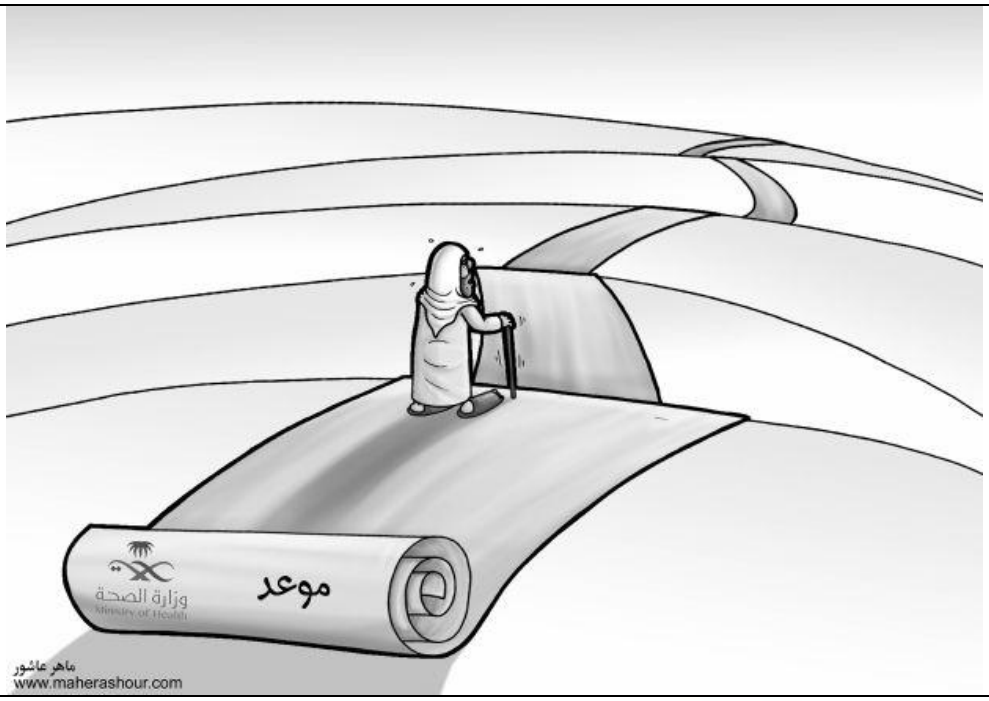	الحياة المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م اضغط هنا
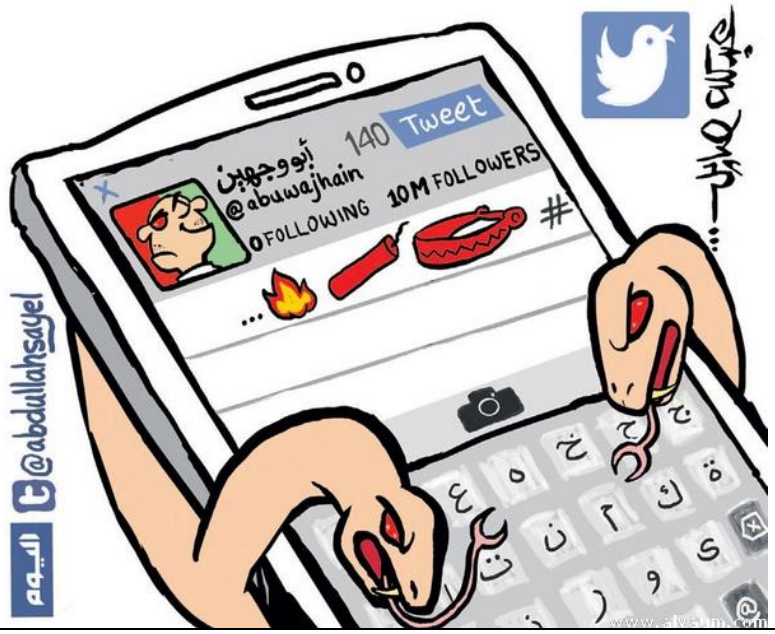	اليوم المصدر: جريدة اليوم الاثنين 7 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م http://www.alyaum.com/article/4068935

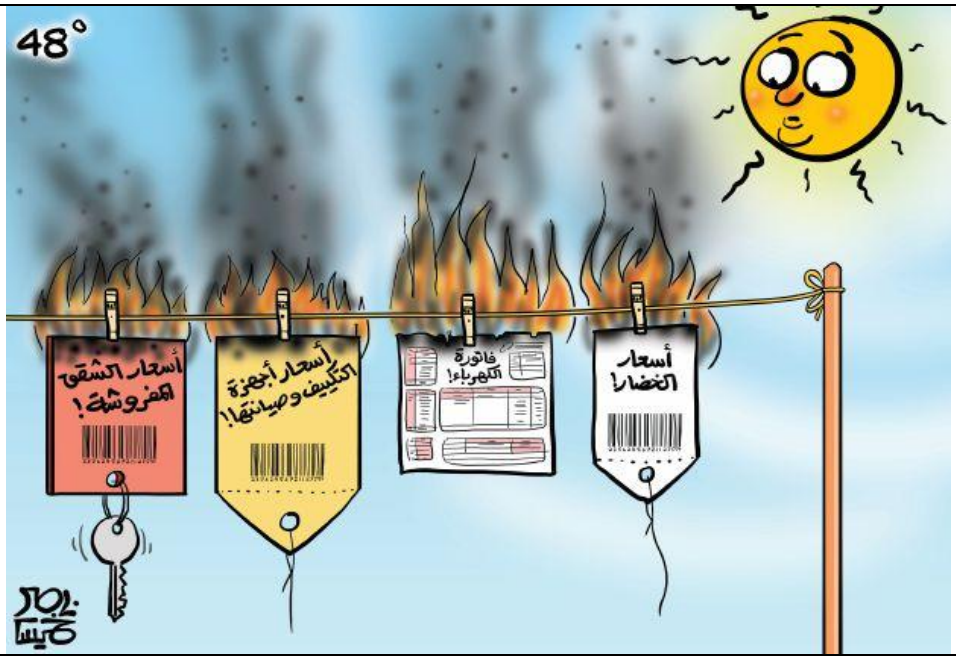

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 شعبان 1436هـ - 26 مايو 2015م

http://www.alriyadh.com/1051221

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 شبان 1436هـ - 27 مايو 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 9 شعبان 1436هـ - 27 مايو 2015م

http://www.aleqt.com/2015/05/27/article_960657.html

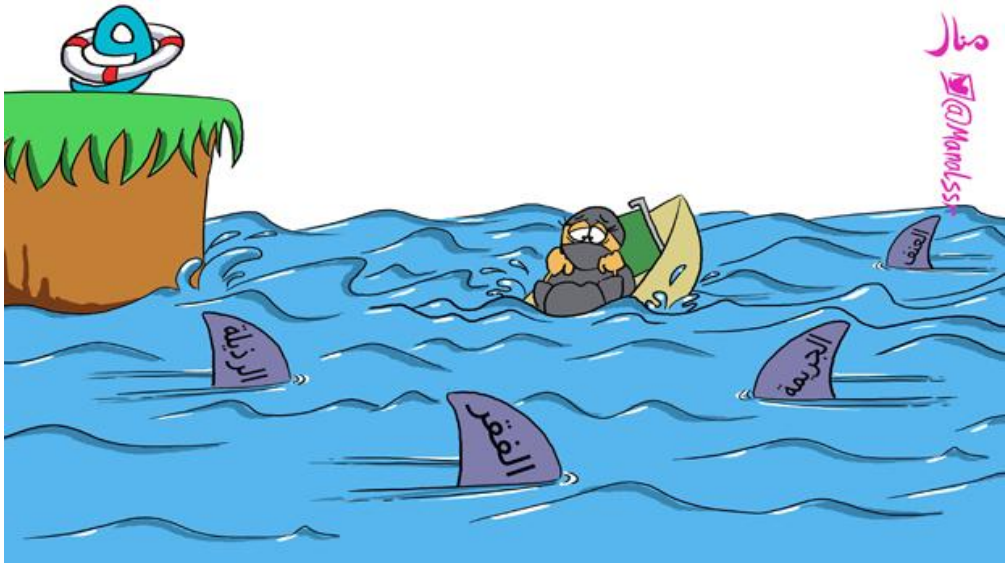

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م

http://www.al-jazirah.com/2015/20150528/cr2.htm

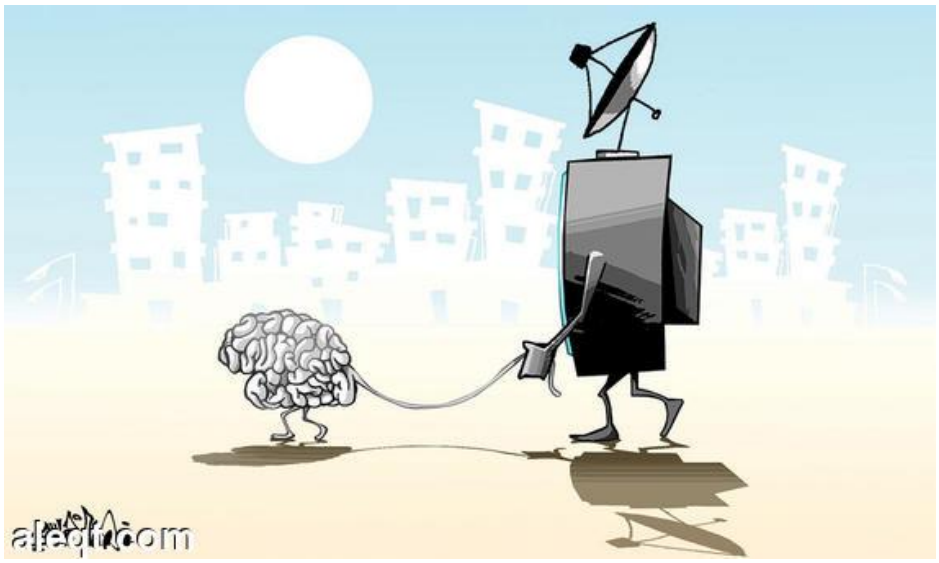

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 10 شعبان 1436هـ - 28 مايو 2015م

http://www.aleqt.com/2015/05/28/article_960940.html